



المحتويات

٢	نبذة
٣	هدفنا، رسالتنا، قيمنا ووعدنا لكم
٤	موجز البيانات المالية
٦	أعضاء مجلس الإدارة
٨	تقرير مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٦	الإدارة التنفيذية
١٨	الإستراتيجية
١٩	الهيكل التنظيمي
٢٠	التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات
٢٨	إستعراض الوضع المالي
٣٠	مراجعة الأعمال
٣٥	مراجعة العمليات
٣٦	دورنا في المجتمع
٣٨	إدارة المخاطر
٤٢	تقرير المكافآت

البيانات المالية

٤٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين
٥٢	بيان المركز المالي
٥٣	بيان الربح أو الخسارة
٥٤	بيان الدخل الشامل
٥٥	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٥٦	بيان التدفقات النقدية
٥٧	إيضاحات حول البيانات المالية
٨٤	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
٩٧	الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال
١٠٣	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١٧

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
برج بنك البحرين الوطني، شارع الحكومة،
ص.ب. ١٠٦، المنامة، مملكة البحرين.
هاتف: ٢٢٨٨٠٠ ١٧ (+٩٧٣)، فاكس: ٢٢٨٩٩٨ ١٧ (+٩٧٣)،
البريد الإلكتروني: nbb@nbbonline.com
الموقع الإلكتروني: www.nbbonline.com

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي



صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

نبذة

تأسس بنك البحرين الوطني في عام ١٩٥٧ كأول مصرف وطني مملوك لمساهمين محليين. ومنذ ذلك الحين شهد البنك نمواً متوازناً ليصبح المصرف الرائد في تقديم شتى الخدمات المصرفية لقطاعي الأفراد والشركات ويلعب البنك دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني بفضل حصته الكبيرة بين البنوك التجارية وشبكته الأكبر من الفروع المحلية وأجهزة الصراف الآلي وقوامها ٢٦ فرعاً و ٦١ جهازاً.

ويسعى البنك إلى تطوير مهاراته من أجل اقتناص فرص الأعمال ومساندة عملائه خليجياً ودولياً، ويقوم فرعاً البنك في أبوظبي والرياض بدور رائد في هذا المجال. يقع بنك البحرين الوطني على رأس قائمة الشركات المدرجة في بورصة البحرين. ويمتلك ٤٤,٩٤٪ من أسهم البنك أفراد ومؤسسات من القطاع الخاص، وشركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (م) والتي تملكها بنسبة ١٠٠٪ حكومة مملكة البحرين ما نسبته ٤٤,١٨٪. بينما تملك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ما نسبته ١٠,٨٨٪.

وقد استطاع بنك البحرين الوطني مواكبة اتجاهات السوق بهدف تقديم أفضل الخدمات لزيائنه عن طريق تسخير التقنيات الحديثة، مما ساعد طاقم موظفيه الذي يضم ٦٧٠ موظفاً على تقديم أفضل الخدمات المتميزة بكفاءة واحترافية عالية لعملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية.

هدفنا، رسالتنا، قيمنا ووعدنا لكم

هدفنا

إثراء حياة الأجيال.

رسالتنا

نتواصل معكم دائماً لنستوعب احتياجاتكم ونساعدكم في تقديم ماتحتاجون إليه في الوقت والطريقة التي تناسبكم.

قيمنا

الفخر: نعمل من القلب

العمل الجماعي: نتعاون لننجح

الاحترام: نتواصل باحترام

المسؤولية: نتحمل المسؤولية ونحتضنها

الأخلاقيات: نفضل الصواب دائماً

الشفافية: نتبع الشفافية بلا تردد

وعدنا لكم:

أن نكون "أقرب إليكم"

موجز البيانات المالية

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)					
٥٩,٨٢	٥٩,٥٨	٥٩,٥٢	٦٥,٩٩	٧٣,٠٧	صافي الفوائد المكتسبة
٢٤,٨٣	٢٩,٦٣	٣٤,٨٨	٣٠,٨٨	٣١,٤٠	إيرادات أخرى
٢٧,٤٥	٢٩,١٩	٣٠,١٠	٣٤,٠٩	٣٢,٩٩	مصروفات التشغيل
٥١,٣٦	٥٣,٤٤	٥٥,٢٦	٥٨,٢٤	٦١,٠١	ربح السنة
٣٢,٩٣	٢٣,٥٢	٣٦,٣٥	٢٨,٩٩	٣١,٨٩	أرباح أسهم نقدية
الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)					
٢٧٤٩,٢٣	٢٧٣٨,٤٦	٢٩٩٩,٧١	٢٩٧٧,١٠	٣١٠١,٥٤	إجمالي الموجودات
٨٥٩,٣٩	٧٨٠,٩٧	١٠٥١,٧٢	١٠٣١,٩٣	١٢٢٦,٨٥	قروض وسلفيات
٩٩٧,٧٢	٩٩٩,٤٩	١٠٩٤,٠٤	١٠٩٣,٩٢	١٠٦٧,٣٠	أوراق مالية استثمارية
٢٥٩٦,٨٤	٢٥٨٠,٩٢	٢٨٣٧,٩٤	٢٨٢٢,٩٨	٢٩٣٩,٦٦	الأصول المدرة للدخل
٢٣٦٦,٢٥	٢٣٢١,٣٤	٢٥٨٨,١٦	٢٥٢٦,٤٤	٢٦١٧,٠٥	إجمالي الودائع
٢٠٨٣,٥٤	٢١٥٤,٨٥	٢٢٤٧,٠٢	٢٠٨٨,٣٥	٢١٦٥,٢١	ودائع الزبائن
٣٦٣,١٤	٣٧٨,٠٢	٣٦٤,٧٦	٤١٤,٧٠	٤٤٧,٩٤	حقوق الملكية
مؤشرات الأداء الرئيسية					
العوائد					
٪١٥,٠٦	٪١٤,٤٢	٪١٤,٨٨	٪١٤,٩٤	٪١٤,١٤	العائد على متوسط حقوق الملكية
٪١,٩٠	٪١,٩٥	٪١,٩٣	٪١,٩٥	٪٢,٠١	العائد على متوسط الموجودات
٤٥	٤٧	٤٩	٤٦	٤٨	عائد السهم الواحد (فلس)
٪٣٢,٤٣	٪٣٢,٧٢	٪٣١,٨٩	٪٣٥,١٩	٪٣١,٥٨	الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الإيرادات)
٩٢,٤	٩٦,٥	٩٨,٢	١٠٢,٤	٩٨,٥	الربح المحقق من كل موظف (بآلاف الدنانير البحرينية) (بدوام كامل)
رأس المال					
٪١٣,٢١	٪١٣,٨٠	٪١٢,١٦	٪١٣,٩٣	٪١٤,٤٤	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
٦,٥٧	٦,٢٤	٧,٢٢	٦,١٨	٥,٩٢	مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية (مرات)
٦,٩٢	٦,٤٠	٦,٧٣	٦,٦٧	٦,٠٥	متوسط مجموع المطلوبات إلى متوسط حقوق الملكية (مرات)
٪٣١,٢٢	٪٣٤,٢٩	٪٢٩,٩٩	٪٣٥,٣٩	٣٦,٢٨	معدل ملاءة رأس المال (٪) ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦ بازل ٣ (٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ بازل ٢)

ملاءة رأس المال (نسبة مئوية)

٣٦,٢٨

٣٦,٢٨ | ٢٠١٧
٣٥,٣٩ | ٢٠١٦
٢٩,٩٩ | ٢٠١٥
٣٤,٢٩ | ٢٠١٤
٣١,٢٢ | ٢٠١٣



ربحية السهم الواحد (بالفلس البحريني)

٤٨

٤٨ | ٢٠١٧
٤٦ | ٢٠١٦
٤٩ | ٢٠١٥
٤٧ | ٢٠١٤
٤٥ | ٢٠١٣



ربح السنة (بملايين الدنانير البحرينية)

٦١,٠١

٦١,٠١ | ٢٠١٧
٥٨,٢٤ | ٢٠١٦
٥٥,٣٦ | ٢٠١٥
٥٣,٤٤ | ٢٠١٤
٥١,٣٦ | ٢٠١٣



ودائع الزبائن (بملايين الدنانير البحرينية)

٢١٦٥,٢١

٢١٦٥,٢١ | ٢٠١٧
٢٠٨٨,٣٥ | ٢٠١٦
٢٢٤٧,٠٢ | ٢٠١٥
٢١٥٤,٨٥ | ٢٠١٤
٢٠٨٣,٥٤ | ٢٠١٣



الأصول المدرة للدخل (بملايين الدنانير البحرينية)

٢٩٣٩,٦٦

٢٩٣٩,٦٦ | ٢٠١٧
٢٨٣٢,٩٨ | ٢٠١٦
٢٨٣٧,٩٤ | ٢٠١٥
٢٥٨٠,٩٢ | ٢٠١٤
٢٥٩٦,٨٤ | ٢٠١٣



حقوق الملكية (بملايين الدنانير البحرينية)

٤٤٧,٩٤

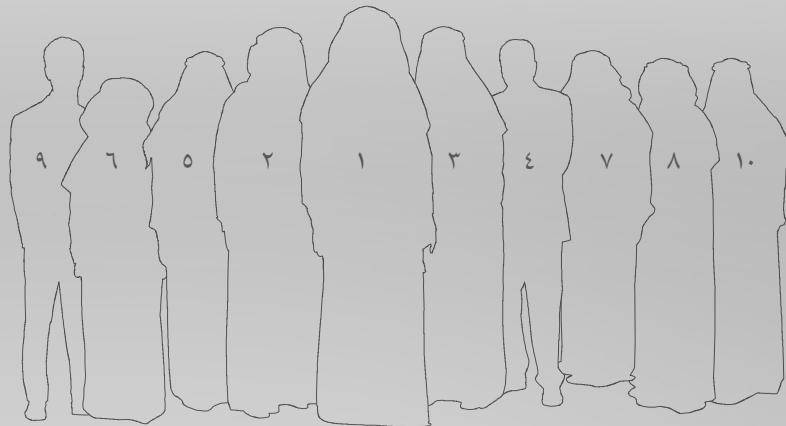
٤٤٧,٩٤ | ٢٠١٧
٤١٤,٧٠ | ٢٠١٦
٣٦٤,٧٦ | ٢٠١٥
٣٧٨,٠٢ | ٢٠١٤
٣٦٣,١٤ | ٢٠١٣



التصنيفات

تقييم الائتمان الأساسي		ودائع البنك طويلة الأجل		مؤديز
		NP	B2	
b1		NP	B1	العملات الأجنبية
الجدوى	الدعم	عجز المصدر عن السداد	عجز المصدر عن السداد	فيتش
		قصير الأجل	طويل الأجل	
bb+	3	B	BB+	كابيتال انتليجانس
القوة المالية	الدعم	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	العملات الأجنبية طويلة الأجل	
BBB+	2	B	BB+	

أعضاء مجلس الإدارة



١. فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٩٧

رئيس لجنة التعيينات والمكافآت

رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده، ومجموعة المؤيد العالمية، وأشرف، وشركة البحرين للسوق الحرة، وشركة فنادق البحرين، والجامعة الأهلية، وبيت التمويل الوطني، وشركة البحرين الوطنية للتأمين.

عضو مجلس إدارة التنمية الاقتصادية، وإنفستكوروب بنك ش. م. ب.

٢. د. عصام عبدالله فخرو

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٨

رئيس اللجنة التنفيذية

عضو لجنة التعيينات والمكافآت

رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للسينما، ومجموعة عبدالله يوسف فخرو وأولاده، وبنك البحرين الإسلامي.

٣. عبدالله يوسف أكبر علي رضا

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٤

رئيس لجنة التدقيق

عضو لجنة التعيينات والمكافآت

رئيس مجلس إدارة يوسف أكبر علي رضا وأولاده.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة.

٤. علي حسين يتييم

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٥

نائب رئيس اللجنة التنفيذية

عضو لجنة التعيينات والمكافآت

رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات

علي ومحمد يتييم.

٥. خالد يوسف عبدالرحمن

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠١

نائب رئيس لجنة التدقيق

رئيس مجلس إدارة شركة التجهيزات الغذائية

المحدودة (فوسكو).

نائب رئيس مجلس إدارة شركة أوال للألبان.

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية لشركة

البحرين لتصليح السفن والهندسة

الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للنقل.

٦. حسين سلطان الغانم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٤

عضو لجنة التدقيق

الوظيفة: الوكيل المساعد للموارد البشرية والمالية

بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

٧. فوزي أحمد كانو

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٠

عضو اللجنة التنفيذية

رئيس مجلس إدارة شركة عبدالرحمن جاسم كانو

المحدودة.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات يوسف بن

أحمد كانو (البحرين).

عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة البحرين

لتصليح السفن والهندسة.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين للفنادق.

٨. خالد عمر الرميحي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجلس التنمية

الاقتصادية البحرين.

رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار

العقاري (إدامة) ش.م.ب.، وبنك البحرين للتنمية

ش.م.ب. (م)

عضو مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة

ش.م.ب. (م)

٩. مير ذوالفقار علي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤

عضو اللجنة التنفيذية

الوظيفة: رئيس تطوير الأعمال بمؤسسة جيمس

للتعليم. رئيس الاستثمار سابقاً بشركة البحرين

القابضة (ممتلكات).

عضو مجلس إدارة شركة جيمس ميناسا القابضة

المحدودة، عضو مجلس إدارة شركة أستورينا

المحدودة لسبائك الألمنيوم.

١٠. الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤

عضو اللجنة التنفيذية

مصرفي متقاعد واستشاري مستقل للخدمات

المصرفية والاستثمار.

تقرير مجلس الإدارة

يعد عام ٢٠١٧ بأنه عام آخر من النجاح بالنسبة لبنك البحرين الوطني، محققاً أرباحاً صافية بلغت ٦١,٠١ مليون دينار بحريني (١٦٢,٢٥ دولار أمريكي) مقارنةً بمبلغ ٥٨,٢٤ مليون دينار بحريني (١٥٤,٨٨ مليون دولار أمريكي أي بزيادة نسبتها ٤,٨٪. وتعكس هذه النتائج استمرار البنك بالتركيز على تحسين مصادر الإيرادات وفي نفس الوقت يحافظ فيه على إتباع إدارة حذرة وحكيمة للمخاطر.

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة



ربح السنة

٢٠١٧

٦١,٠١ مليون دينار بحريني

إجمالي الأصول

٢٠١٧

٣١٠,٥٤ مليون دينار بحريني

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي الواحد والستين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مسجلاً عاماً آخر من النمو القوي والتحسين في الربحية.

بيئة العمل العامة

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية العامة التي زاول فيها البنك أعماله خلال عام ٢٠١٧، فقد لمسنا أن الاقتصاد العالمي قد شهد تعافياً دورياً، عاكساً بذلك انتعاشاً في الاستثمار والأنشطة الصناعية والتجارية، والمدعوم بالأوضاع المالية العالمية الجيدة، والسياسات المرنة، وتزايد الثقة بأداء الأسواق.

من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفاعاً عن ٢٠١٦ في عام ٢٠١٧، ليصل إلى نحو ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧، مع تحسن إضافي يصل إلى ٣,٧٪. يتوقع حصوله في عام ٢٠١٨. بلغ نمو اقتصاد الدول المتقدمة ٢,٢٪ خلال العام، مدفوعاً بالإنفاق الرأسمالي والطلب الخارجي، مع نمو أقوى من المتوقع في منطقة اليورو.

شهد النمو في الأسواق الناشئة واقتصاد الدول النامية تسارعاً ليصل إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٧، وذلك بفضل قوة النمو والصادرات من السلع. في المقابل، سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تباطؤاً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٢٪ في العام ٢٠١٦ ليلعب ٠,٥٪ في عام ٢٠١٧. وقد تأثر النمو في منطقة الخليج بسبب تقليص إنتاج النفط وتدابير خفض الإنفاق، والتي قللت بصورة كبيرة من الوقع الإيجابي لنمو القطاع غير النفطي، والذي سجل نمواً بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧، مقارنة مع ١,٨٪ في عام ٢٠١٦. على الرغم من توقع زيادة في النمو تتجاوز ٢٪ في عام ٢٠١٨، إلا أنه من المحتمل أن يبقى هذا النمو طفيفاً على المدى المتوسط مع استمرار الحكومات باتخاذ خطوات لإعادة التوازن في ميزانياتها من خلال ترشيد الإنفاق، والتغييرات على سياساتها النقدية، وفرض ضرائب جديدة.

أظهر الاقتصاد البحريني مرونة خلال عام ٢٠١٧، حيث سجلت المملكة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي نسبته ٣,٦٪ على أساس سنوي، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ٦,٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، مع توقع أن يسجل عام ٢٠١٧ بالمجمل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي نسبته ٣,٥٪، مع توقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٤,٥٪. وقد تحقق هذا النمو على خلفية الزيادة الحاصلة في استثمارات البنية التحتية وتحسن الوضع المالي للمملكة واستقراره.

الأداء العام

على ضوء هذه الخلفية، حقق بنك البحرين الوطني نتائج مالية قوية وصافي أرباح قياسية بلغت ٦١,٠١ مليون دينار بحريني (١٦٢,٢٥ مليون دولار أمريكي)، مقارنة بمبلغ ٥٨,٢٤ مليون دينار بحريني (١٥٤,٨٨ مليون دولار أمريكي) للعام الماضي، بزيادة نسبتها ٤,٨٪. ولا تزال مؤشرات الأداء الأساسية مستمرة في تسجيل تحسن قوي، مع تحقيق عائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة ١٤,١٤٪ (١٤,٩٤٪ في ٢٠١٦)، فيما بلغ عائد السهم الواحد ٤٨,٤ فلساً (٤٦,٣ فلساً: ٢٠١٦).

هذا واستمر الوضع المالي للبنك قوياً، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣١٠,٥٤ مليون دينار بحريني (٨٢٤٨,٧٩ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٢٩٧٧,١٠ مليون دينار بحريني (٧٩١٧,٨٣ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بنسبة نمو ٤,٢٪. ومن المؤشرات المهمة ذات العلاقة هو النمو في القروض والسلفيات بنسبة ١٨,٩٪. بينما زادت ودائع العملاء لتبلغ ٢١٦٥,٢١ مليون دينار بحريني (٥٧٥٨,٥٥ مليون دولار أمريكي) كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٢٠٨٨,٣٥ مليون دينار بحريني (٥٥٥٤,١٢ مليون دولار أمريكي) كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ٣,٧٪. كما يمتلك البنك قاعدة رأسمالية قوية مع ملاءة رأسمال بلغت ٣٦,٣٪ (قبل التخصيصات المقترحة) كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

تمكس هذه النتائج الأداء التشغيلي القوي والنمو المتحقق في الإيرادات والودائع خلال العام. ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج إلى تمكن البنك بنجاح من التحكم بالنفقات مع تطبيق إستراتيجية جديدة تركز على التنوع والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧. حيث إن هذه الإستراتيجية قائمة على تحقيق النمو في أنشطة الأعمال الحالية، واستحداث مصادر دخل وعوائد جديدة، بالإضافة إلى التوسع في الأسواق. كما تركز هذه الاستراتيجية أيضاً على إدخال تحسينات تشغيلية واسعة النطاق في مختلف أقسام ودوائر البنك، بما في ذلك تقوية أطر العمل التشغيلية وسياسات التحكم وحوكمة الشركات. كما وأنها تشمل إجراء تحسينات في مختلف أنشطة الأعمال لجعلها تركز على العملاء، بحيث تلي تطلعاتهم في مجال الابتكار الرقمي، وتستجيب لاحتياجاتهم بشكل أكثر فعالية.

شهد العام كذلك بدء قيام البنك بزيادة مساهمته في الاقتصاد المحلي، وشمل ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة أنشطتنا التمويلية والاستشارية للمشاريع والمبادرات الوطنية التي ستساهم في تعزيز ازدهار المملكة. كما اتخذنا خطوات خلال عام ٢٠١٧ لتعزيز تواجدنا في المنطقة على المستوى الإقليمي من خلال تقوية فروعنا في كل من أبوظبي والرياض من أجل اقتناص فرص الأعمال الواعدة في تلك الأسواق الحيوية، والاستفادة بشكل أفضل من أي فرص سانحة خارج حدود مملكة البحرين.

ومع دخولنا عام ٢٠١٨، فنحن في وضع قوي يؤهلنا للاستفادة من إيجابية المؤشرات الاقتصادية، والنمو المعتدل المتوقع للاقتصاد البحريني واقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه السنة. وبالنظر للمستقبل، سنبقى ملتزمين بتحقيق نتائج أفضل وقيمة أكبر للمساهمين والمستفيدين من خدمات البنك.

إن تفاصيل الوضع المالي وأداء البنك تم سردها بالتفصيل في الاستعراض المالي وأقسام البيانات المالية من هذا التقرير السنوي.

التخصيصات المقترحة

استناداً إلى النتائج المالية المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على التخصيصات التالية:

بـآلاف الدنانير البحرينية	
الأرباح المستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٧	١٦٧,٥٥٩
تخصيصات عام ٢٠١٦	(٤٩,٢٩٣)
إيرادات عام ٢٠١٧	٦١,٠١٣
تغيرات أخرى في الأرباح المستبقاة	٤٩٢
المجموع	١٧٩,٧٧١
أرباح أسهم نقدية (٢٥٪)	٣١,٨٨٦
هبات وتبرعات	٣,٠٥١
تحويل إلى الاحتياطي العام	١٩,١٣٣
أرباح مستبقاة مرحلة بعد تخصيصات عام ٢٠١٧	١٢٥,٧٠١
المجموع	١٧٩,٧٧١

كما قرر مجلس الإدارة رفع توصية إلى الجمعية العامة للمساهمين بتوزيع أسهم منحة بمبلغ ١٢,٧٦ مليون دينار بحريني بواقع سهم إضافي لكل ١٠ أسهم مملوكة (١٠٪). وسيتم تمويل أسهم المنحة بتحويل مبلغ ١٢,٧٦ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة. وسيلغ مجموع ما سيتم توزيعه من أرباح نقدية وأسهم منحة لعام ٢٠١٧ ما نسبته ٣٥٪.

الهبات والتبرعات

يتقدم مجلس الإدارة هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ٣,٠٥ مليون دينار بحريني (٨,١١ مليون دولار أمريكي) لبرنامج الهبات والتبرعات، ويمثل هذا المبلغ ما نسبته ٥٪ من صافي أرباح عام ٢٠١٧ القابلة للتوزيع. وبذلك يرتفع مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٤٥,٧٣ مليون دينار بحريني (١٢١,٦٢ مليون دولار أمريكي).

هذا وتجدر أن المزيد من التفاصيل حول برنامج الهبات والتبرعات في باب منفصل بعنوان "دورنا في المجتمع" من هذا التقرير السنوي.

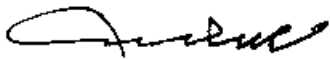
حوكمة الشركات

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح

أي مؤسسة، وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة من خلال تطبيق سياسات حوكمة متينة تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية. وبناء على ذلك، فإن البنك قد قام بالعديد من المبادرات من أجل الوفاء بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ولائحة قوانين مصرف البحرين المركزي. ويتضمن باب التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات في التقرير السنوي تقريراً وافياً عن التزام البنك بهذا النظام. إن عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتعاملات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة بهم متضمن في باب التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات من هذا التقرير.

شكر وتقدير

ينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة، بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة المساهمين، ليرفع خالص تقديره وشكره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها. ويخص بالشكر كذلك وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك. كما يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى جميع عملائنا الكرام على استمرار دعمهم وحسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني، وإلى موظفي البنك على أدائهم المميز وتضانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة خلال العام الماضي، كما ونتطلع قدماً لأداء قوي في عام ٢٠١٨، وسنوافيكم بما سيحققه البنك خلال العام من تقدم وإنجازات.



فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

٢٩ يناير ٢٠١٨

تعكس هذه النتائج الأداء التشغيلي القوي والنمو المتحقق في الإيرادات والودائع خلال العام. ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج إلى تمكن البنك بنجاح من التحكم بالنفقات مع تطبيق إستراتيجية جديدة تركز على التنويع والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧.

تقرير الرئيس التنفيذي

"إن النمو القوي للأرباح التشغيلية والذي بلغ تقريباً ١٣,٨٦٪ يعكس الجهود المبذولة خلال عام ٢٠١٧ على مستوى نمو الإيرادات وإدارة المصروفات"

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي



نسبة المصروفات إلى الدخل

٢٠١٧

٣١,٥٨%

نسبة الأرباح التشغيلية

٢٠١٧

١٣,٨٦%

اتسم عام ٢٠١٧ بكونه عاماً آخرًا مستمرًا من النمو وذلك على مستوى الأنشطة والربحية، بالرغم من تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والأهم من ذلك، يعد ٢٠١٧ العام الذي بدأ فيه بنك البحرين الوطني رحلة التحول ليضع نفسه كلاعب رئيسي في السوق وذلك ضمن قطاع زاحر بالتغيرات السريعة. نحن فخورون لتمكّننا من زيادة إيراداتنا بصورة كبيرة في الوقت الذي قمنا فيه بضبط مصروفاتنا بشكل فعال، وتقوية عملياتنا وأنظمتنا الرقابية. إن هذه التطورات الإيجابية مكّنت البنك من تحقيق أرباح قياسية خلال العام بلغت ٦١,٠١ مليون دينار بحريني، ومن تحسين مؤشرات الأداء والنسب ذات الأهمية مثل معدل ملء رأس المال والذي بلغ ٣٦,٣٪. كما وأن النمو القوي للأرباح التشغيلية والذي بلغ تقريباً ١٣,٨٦٪ يعكس الجهود المبذولة خلال عام ٢٠١٧ على مستوى نمو الإيرادات وإدارة المصروفات.

ويعود الفضل في قدرة فريقنا على تحقيق هذه النتائج إلى الأساس المتين والراسخ لوضع المؤسسة المالي، إضافة إلى استمرار بنك البحرين الوطني في ريادته للسوق، والبناء على هذا المكتسب. كما وأنها تعتبر النتائج الأولية لتطبيق رؤية البنك الجديدة تجاه الشروع بمرحلة من التحول وذلك للمضي قدماً نحو مستقبل أفضل.

إن صياغة هذه المرحلة قد بدأت من خلال إستراتيجية أعمال جديدة قام فريق الإدارة بتطويرها، كما ونمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة في عام ٢٠١٧. حيث تركّز هذه الإستراتيجية على توسعة نطاق مختلف الأنشطة والأعمال للمساهمة بشكل فعال في الاقتصاد المحلي، وتنويع قاعدة العملاء، وتحفيز الابتكار، والتوجه نحو الاهتمام بالعمل والتركيز على احتياجاته. ومن خلال هذه الأهداف الرئيسية، سيسعى البنك من أجل ضمان قدرته على النمو بصورة مستدامة، وتحسين فاعليته، وتقوية موقعه ليكون في مقدمة اللاعبين الرئيسيين في قطاع الصيرفة، وتعزيز دوره كشريك رائد في التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية الجديدة، أدركنا أن رأس مالنا البشري هو أساس التطبيق الناجح

لها، وعليه تم تكريس مجهودات كبيرة خلال عام ٢٠١٧ لجذب وتوظيف موظفين جدد من ذوي الإمكانيات العالية، وتدريب زملائنا لتكون لديهم المهارات المطلوبة من أجل تنفيذ خططنا بفاعلية. إن استحداث منصب مسؤول للموارد البشرية وتنمية المواهب والذي يرفع تقاريره مباشرة للرئيس التنفيذي، وبناء فريق عمل ذي خبرة واسعة لقيادة هذه المجهودات تصب كلها ضمن إطار تطبيق هذه الإستراتيجية. وفي نفس الوقت، تم تعزيز فريق الإدارة العليا عبر خبراء ومتخصصين تم توليتهم زمام المسؤولية في مجالات تخصصهم، كما وأنهم أيضاً أعضاء في اللجنة الإدارية التي تم تشكيلها حديثاً. هذا ونمت إضافة عدة مناصب تنفيذية ومن ضمنها منصب رئيس تنفيذي للعمليات لأول مرة على مستوى البنك والذي سيقود بدوره جهود تحديث البنية التحتية، ورئيس تنفيذي للإستراتيجية والذي سيتولى قيادة تطبيق الإستراتيجية الجديدة وبالأخص المبادرات المصرفية الإلكترونية، وعلى مستوى رفيع رئيس تنفيذي للموارد البشرية والذي سيساهم في جعل بنك البحرين الوطني جهة العمل المفضلة على مستوى القطاع المصرفي. وليعكس تطوراتنا الجديدة، تم تحديث الهيكل التنظيمي ليوأكب ما هو معمول به على مستوى القطاع، وليتم من خلاله تركيز مسؤوليات المدراء والتعريف بقيم العمل الجديدة للمؤسسة والتي من شأنها توجيه الموظفين وإرشادهم.

كما وقمنا بتعيينات أخرى لكبار الخبراء والمتخصصين خلال العام في عدة أماكن حيوية ومحددة بقصد تطوير إستراتيجيتنا للأعمال، وذلك بالأقسام المهمة والحساسة والتي تدعم أنشطة الأعمال، من أجل تعزيز البنية التحتية وقدرتنا على النمو، مع مواكبة أفضل الممارسات العالمية بالإضافة إلى الارتقاء لمستوى توقعات وتطلعات الجهات التنظيمية والرقابية وشركائنا العالميين.

وقد زاد عدد الموظفين بنحو ٨٥ موظفاً وموظفة، خلال عام ٢٠١٧، الأمر الذي يؤكد التزامنا بتوظيف وتطوير الكفاءات الوطنية على مختلف المستويات الوظيفية، والحفاظ على نسبة بحرنة قوية، لتصل إلى ٩٣٪ بنهاية العام. ويشكل الشباب البحريني حصة كبيرة من هذه التعيينات، والذين

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

سيتطورون مع تطور أعمال البنك، وسيصبحون جزءاً من رحلة التحول من خلال جلبهم لرؤيتهم الجديدة، كما سيمكننا ذلك من فهم أعمق لهذه الفئة التي نهدف جذبها كجزء من جهودنا نحو التنوع. إن الديموغرافية الشابة التي تتسم دول المنطقة هي بمثابة فرصة مميزة لنا للاستفادة من قدراتهم والاستثمار بالأشخاص المناسبين منهم، وبذل أقصى الجهود الممكنة لتطوير أعمال البنك وتوفير بيئة من الابتكار والأدوات والخدمات ذات الطابع الرقمي التي يتطلع لها الشباب. إن التزامنا بتطوير المواهب يمكن الاستدلال عليه بشكل واضح من خلال نسبة إجمالي موظفي البنك الذين التحقوا ببرامج التدريب والتطوير على مختلف المستويات والأقسام خلال العام والبالغة ٩٥٪. إن استثمارنا في التدريب يدعم من فرص الاحتفاظ بالموظفين بمعدلات عالية، كما يمكننا من الحصول أيضاً على المهارات والمعرفة المناسبة لخدمة العملاء بصورة أفضل وتطبيق لرؤيتنا وإستراتيجيتنا.

في مجال نمو الأعمال والتنوع خلال العام، فإنه من المشجع أن نشهد نمواً في جميع خطوط أنشطة الأعمال الأساسية، مع التقدم الذي برز على زيادة الحصة السوقية، وتوسعة باقة خدماتنا المقدمة في عدة مجالات. وبشكل أكثر أهمية، قمنا بعقد دراسة تحليلية لنهم أفضل لمختلف فئات العملاء واحتياجاتهم من الخدمات وتطلعاتهم التي يطمحون إليها، ليتمكن البنك من تطوير المنتجات والتسويق وفقاً لذلك. ونتيجة لذلك، لمسنا نمواً في الودائع، والقروض، وفي استخدام المنتجات الأخرى.

كما قمنا باستحداث مجالات جديدة للإيرادات، وذلك بزيادة مساهمتنا في الاقتصاد المحلي وتعزيز موقعنا وتواجدنا الإقليمي. وبالاتحاد على قاعدة رأس مالنا القوية، والسيولة المطمئنة، وتوفر فريق عمل من الخبراء، قمنا بتعزيز الأنشطة التمويلية خلال العام. ونتيجة لمساعي الرامية إلى زيادة إمكانياتنا في مجال القروض المشتركة والمعاملات المصرفية المتخصصة، تم تفويضنا من قبل حكومة مملكة البحرين كمدير للاكتتاب ومنظم مشترك لإصدار سندات متعددة الشرائح بالدولار الأمريكي.

هذا، ويمثل نمو المؤسسات الكبيرة والصناديق السيادية فرصاً كبيرة لبنك البحرين الوطني للعب دور أكثر نشاطاً، بالأخص مع تراجع اهتمام المصارف العالمية. وللاستفادة من هذه الفرص، قمنا بإنشاء وحدة متخصصة بالشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية خلال العام لتقديم خدمات

التمويل وهيكله القروض، وخدمات المشورة لأسواق دين رأس المال، والتغطية المتخصصة للمؤسسات الكبيرة على مستوى المملكة والدول التي نزاول نشاطاتنا فيها. وللقيام بذلك، قمنا بتوظيف فريق عمل ذي كفاءة عالية يملك خبرة واسعة بأسواق رأس المال الخليجية والعالمية.

انسجماً كذلك مع جهودنا في مجال التنوع وتوسعة قاعدة عملائنا، قمنا بالعمل بشكل نشط مع عملائنا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وتمكّننا من استقطاب عملاء جدد من هذه الفئة. ونظراً لكون المؤسسات الصغيرة الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد المحلي، فنحن ملتزمون بمضاعفة دعمنا لهذه المؤسسات ومساندتها للنمو، والمساهمة بالتالي في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين.

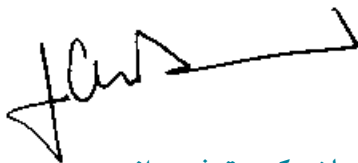
بالنظر إلى أنشطتنا الإقليمية، فقد اتخذنا خطوات لتفعيل تواجدها في كل من أبوظبي والرياض، والتي يوجد لدينا عمليات قائمة فيها، ووضعنا خطة أعمال جديدة للنمو. كوننا البنك البحريني الوحيد الذي يملك ترخيصاً للعمل في المملكة العربية السعودية، فإن لدينا ميزة تنافسية قوية لنصبح المؤسسة المصرفية التي تملك الأفضلية في ترويج وتمويل أنشطة الأعمال والاستثمار بين البلدين الشقيقين. ونحن نرى في ذلك، وفي تواجدها في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أكبر اقتصاديين في منطقة الخليج فرصة لا مثيل لها للنمو. وخلال العام، قمنا بتعزيز فرق عمل في كلا السوقين الخليجين، وبدأنا بتطبيق رؤيتنا الجديدة.

على جانب العمليات التشغيلية، قمنا بإدخال تحسينات مهمة خلال عام ٢٠١٧ لتتماشى البنية التحتية مع معايير الحديثة على مستوى القطاع. وكجزء من رحلة التحول الرقمي، قمنا بتعيين مستشار دولي لتقييم نقطة الانطلاق وتقديم المشورة بشأن المبادرات الإستراتيجية والتي تعد محورياً أساسياً للتحول الذي نصبو إليه. وفي الوقت الحالي، قمنا بتطوير مستوى المنصات الرقمية للعملاء عبر إعادة تدشين موقع الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات وتطبيق البنك للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. كما تم تحديث شبكة أجهزة الصراف الآلي، مع وضع خطط كئيبة لرفع كفاءة شبكة فروع البنك بالكامل، والتي لاتزال الأكبر على مستوى مملكة البحرين.

مع مضينا قدماً في مشروع التحول التشغيلي والمصرفي، ندخل عام ٢٠١٨ بكل ثقة. نحن نمتلك حالياً فريق عمل قوي وإستراتيجية نمو واضحة المعالم، وستستمر بالتركيز على تنوع أنشطة أعمالنا، مع التحكم بالمخاطر التي نواجهها، وتقديم الخدمات للعملاء بشكل أفضل لزيادة قاعدة العملاء عبر الابتكار الرقمي، وغيرها من تحسينات على خدماتنا المصرفية المقدمة. وفي نفس الوقت، فإن قيامنا بتقوية أطر العمل التشغيلية بشكل مستمر سيظل محط اهتماماتنا.

وفي عام ٢٠١٨ وما بعده، سنحرص أيضاً على أن نلتزم كمؤسسة وفريق عمل بقيمنا الأساسية الجديدة والتي ستقودنا بشكل حثيث لمزيد من النمو والتحول بشكل متناغم. حيث سنتبع على وجه الخصوص نهجاً مشتركاً للنمو وخلق القيمة، مع التأكيد على أهمية العمل الجماعي سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقاتنا مع العملاء. ويعد تحديد هذه العلاقات التزاماً عميقاً بالسلوك الأخلاقي والشفاف، والمسؤولية، والاحترام، واتباع أعلى مستويات الشفافية. ونحن نضجر بهذه القيم وبالعامل الذي نقوم به، ونتطلع قدماً للبناء على النجاح والزخم الذي تم تحقيقهما خلال العام الماضي.

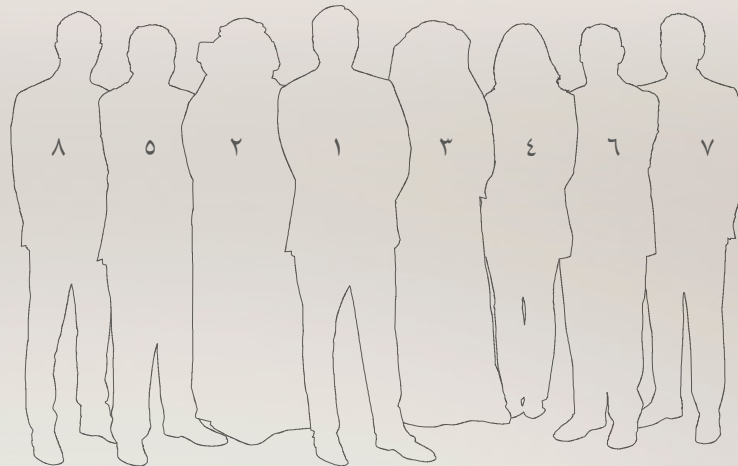
مع نظرة اقتصادية أكثر إيجابية بالنسبة للمنطقة في عام ٢٠١٨، مدفوعة بتحسن أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية، ومن شأن هذه البوادر أن تدعم رؤية بنك البحرين الوطني في تنمية أنشطة أعماله الأساسية بشكل أكبر، وفي مواصلة تقوية وجوده الإقليمي بشكل حذر وانتقائي، وفي الاستفادة من الفرص الواعدة لزيادة مشاركته بالاقتصاد المحلي. وفي مسعانا لتحقيق هذه الأهداف وغيرها من التوجهات، نتطلع قدماً لتحقيق نتائج مالية أفضل وعوائد أكبر في عام ٢٠١٨.



جان - كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

اتسم عام ٢٠١٧ بكونه عاما آخرًا
مستمرًا من النمو وذلك على
مستوى الأنشطة والربحية، بالرغم
من تباطؤ النمو في دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية.
والأهم من ذلك، يعد ٢٠١٧ العام الذي
بدأ فيه بنك البحرين الوطني رحلة
التحول ليضع نفسه كلاعب رئيسي
في السوق وذلك ضمن قطاع زاهر
بالتغيرات السريعة.

الإدارة التنفيذية



تتجاوز ٣٥ عاماً في مجال العمل المصرفي لدى البنك السعودي الهولندي وبنك الرياض وسييتي بنك ومجموعة بنك طوكيو. رئيس لجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة أمن المعلومات. وعضو لجنة الإدارة، ولجنة الائتمان، ولجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة قيادة تقنية المعلومات. زميل في المعهد الأسترالي لمدراء الشركات وزميل في معهد الخدمات المالية في أستراليا وعضو جمعية التمويل والخزينة المحدودة ومهني قانوني أول للخزينة، وهو رئيس لجنة إدارة المخاطر جمعية مصارف البحرين. حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا بأستراليا، وشهادة الدبلوم في الأعمال من معهد التمويل التطبيقي والاستثمار والأوراق المالية بأستراليا.

٧. ياسر الشريفي

رئيس تنفيذي - الإستراتيجية

انضم السيد ياسر الشريفي إلى بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٧ وذلك في منصب رئيس تنفيذي - الإستراتيجية بعد العمل مع شركة الراجحي القابضة، وشركة أرنست أند يونغ. ولدى السيد ياسر خبرة عملية تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال إدارة الاستثمارات المالية والدولية، حيث يشمل نطاقها دول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا، والولايات المتحدة. هذا ويتولى السيد ياسر مسؤولية تحديد الإستراتيجية وتطوير الأعمال، بما في ذلك الابتكار وتطبيق المبادرات الإستراتيجية، علاوة عن إشرافه على عمليات فرعي البنك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهو عضو لجنة الإدارة والأصول والمطلوبات، ولجنة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيد ياسر عضو مجلس إدارة شركة إدماة، وبورصة البحرين، وشركة البحرين للمقاصة، وشركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب. كما ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة مساتشوستس في أمهرست.

٨. ريتشارد غاريت هكس

رئيس تنفيذي - التسويق

انضم السيد ريتشارد إلى بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٦ بعد خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال العمل المصرفي ومجال التسويق وذلك مع مصرف نات ويست، والمصرف الملكي الاسكوتلاندي، ومصرف اتش. أس. بي. سي. حيث كان يعمل كجزء من فريق تسويق إقليمي بالمقر الرئيسي في لندن وشمل نطاق عمله مختلف أنشطة الأعمال والتوزيعات الجغرافية. متخصص في التسويق الرقمي، وتجربة العملاء، والتحول الرقمي. كما وأنه يتولى قيادة فريق التسويق والاتصالات المسئول عن تطوير هوية البنك ودعم أهداف أنشطة الأعمال عبر تفعيل الفعاليات التسويقية، وتوجيه برامج الرعاية، وإتباع إستراتيجية اتصالات وعلاقات عامة رفيعة المستوى. كما وأنه معني بإيصال صوت العميل وتطلعاته لتكون في صميم مبادرات البنك مع تركيز متنامي على القنوات الإلكترونية. عضو في معهد التسويق القانوني. حاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة منتنوتور بالمملكة المتحدة.

استيراد الاستثمارية، رئيس لجنة المزايا والمكافآت لشركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس أمناء بوليتكنك البحرين، وعضو مجلس حماية الدائع وحسابات الاستثمار المطلقة في مصرف البحرين المركزي. حاصل على شهادة الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم في التطوير الإداري (PMD) من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا بكندا. وهو عضو لدى دلتا - ميو - دلتا، شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية، والاتحاد الدولي لسوق الأوراق المالية، ونادي الخريجين لجامعة هارفرد للأعمال، وجمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية.

٤. دانه بوحجي

رئيس تنفيذي - الموارد البشرية

التحقت السيدة دانه بوحجي ببنك البحرين الوطني عام ٢٠١٧ وذلك في منصب رئيس تنفيذي للموارد البشرية، حيث ينصب دورها بالبنك على القيام بتعزيز قاعدة المواهب بفعالية، والاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين، وتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم بشكل فعال من أجل دعم جهود البنك في النمو والتنوع. ولدى السيدة بوحجي خبرة عملية تزيد عن ١٦ عاماً في مجال التحليل المالي، وإدارة الموارد البشرية وتنمية المواهب، حيث عملت لدى مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، ووزارة المالية، والبنك الأهلي المتحد. وهي عضو لجنة المكافآت والتعيينات، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال بالبنك. بالإضافة لذلك، فإن السيدة بوحجي عضو لجنة الموارد البشرية، ولجنة التعيينات بجمعية مصارف البحرين. وهي حاصلة على الشهادة التخصصية في التوظيف (CPP) وشهادة البكالوريوس في الدراسات التجارية من جامعة كونكورديا، كندا.

٥. إيان بلاكلو

رئيس تنفيذي - العمليات

التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٧، وهو مصرفي ذو خبرة دولية وتنفيذية تتجاوز ٢٠ عاماً. شغل السيد إيان إلى وقت قريب منصب رئيس تنفيذي للعمليات في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية. وقبل ذلك أمضى السيد إيان قرابة ٢٠ عاماً في بناء وإدارة وتشغيل عمليات واسعة النطاق بمختلف المجالات بما في ذلك قطاع البنوك والتكنولوجيا في كل من أستراليا وآسيا. وينصب تركيزه في المقام الأول على مساعدة البنك في تعزيز هياكله التنظيمية ونظامه الأساسي للتحسين من قدرته التنافسية. ويشمل ذلك تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتبسيط العمليات عبر تحسين وتحديث الممارسات على جميع المستويات ومن خلال اعتماد ومواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية.

٦. بروس شارلز ويد

رئيس تنفيذي - إدارة المخاطر

التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٤، بعد خبرة

١. جان - كريستوف دوراند

الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الوطني

انضم السيد جان-كريستوف دوراند إلى بنك البحرين الوطني في منصب الرئيس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٦، حيث انصب تركيزه على تعزيز وزيادة دور البنك كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي والتنموي. ويجلب السيد دوراند معه خبرة تزيد عن ٣٦ عاماً في مجال العمل المصرفي إقليمياً وعالمياً والتي اكتسبها من تولي عدة أدوار قيادية عليا بمؤسسات مصرفية عالمية ورائدة، أمضى منها ٢٩ عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقبل ذلك، أمضى ٢٠ عاماً في بنك بي إن بي باربايا، إذ شغل منصب الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وذلك في مجال الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الأصول. وهو عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الائتمان، ولجنة الموارد البشرية بالبنك. كما وأن السيد جان-كريستوف دوراند في مجال إدارة عدة مؤسسات وشركات محلياً وإقليمياً، فهو عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) - (نائب رئيس مجلس إدارة شركة أمنية بالأردن، وشركة طيران الخليج، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF). والسيد دوراند حاصل على "رتبة الشرف" من حكومة الجمهورية الفرنسية، وهو خريج من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية في باريس (ESSEC).

٢. عبد العزيز عبدالله الأحمد

رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. نائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م، وشركة التسهيلات للسيارات ش.م.و، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م، أربيل - كردستان، جمهورية العراق، ولديه خبرة ٤٤ سنة في مجال العمل المصرفي. ويشغل السيد عبد العزيز منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

٣. حسين سيد علي الحسيني

رئيس تنفيذي - الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

التحق السيد حسين الحسيني ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٢ وهو يشغل منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة الاستثمار لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)، ورئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة

الإستراتيجية

نظرة عامة

مع تطلعات البنك للمستقبل، فإننا نقوم بالأخذ بعين الاعتبار بيئة الأعمال الحالية والمليئة بالتحديات على الصعيد التكنولوجي، والوضع السياسي الإقليمي الخاص بالمنطقة والذي يتسم بالتوتر، والأنظمة الرقابية ومتطلباتها المتزايدة. ومع هذه العوامل بالإضافة إلى كون محفزات أنشطة الأعمال المساهمة في نجاح الأداء المالي للبنك هي بحد ذاتها تمثل تحدياً، فإن فريق الإدارة قد وضع خطة لتغيير الطريقة التي تتم بها أنشطة الأعمال للحفاظ على ريادة البنك والبناء على هذا المكتسب.

الإستراتيجية وتطوير الأعمال

إن التحديد والتحليل والتخطيط للتعامل مع التحديات والفرص السانحة هو الأساس الذي تقوم عليه دائرة الإستراتيجية وتطوير الأعمال المعنية بقيادة التحول الرقمي لأنشطة الأعمال لتتماشى مع إستراتيجية العمل المصادق عليها من قبل مجلس إدارة البنك. إن التحول الرقمي يتمحور كذلك على تقديم مستوى أفضل من الخدمة لقاعدة عملائنا الحاليين والأوفياء واستقطاب جيل جديد لتعزيز نوعية رأس مالنا البشري والمالي. إن العملاء الجدد من الممكن أن يكونوا من فئة الأفراد أو من رواد الأعمال الساعين وراء استثمارات وتوجهات جديدة، أو من أصحاب الأعمال الراسخة والعريقة ممن يطمحون لتوسعة نطاق أنشطتهم أعمالهم. كما وأن التحول سيؤثر على الأفراد والعمليات والأنظمة وسيشمل كافة جوانب أعمال البنك.

إن خطة البنك الإستراتيجية تحدد الجوانب ذات الأهمية بالنسبة لأنشطة الأعمال من خلال التحول الرقمي، كما وأنها تضع المعايير لتحديد النمو سواء كان قائماً على زيادة أنشطة الأعمال والإنتاجية أو غير ذلك. وقد تم تشكيل الدائرة حول عدة محاور أساسية. فمكتب مدير المشاريع يحدد أولويات المشاريع الحساسة، والأهداف والمنجزات الأساسية والأطراف ذات العلاقة. ويقوم أيضاً بمتابعة وتفقد سير هذه المشاريع. كما وأن الدائرة مسئولة عن تدوين وتوثيق خطة أعمال البنك بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الأساسية (KPI) والأسس لمتابعة الأداء وتحفيزه بالنسبة للبنك ليتماشى مع الخطة الإستراتيجية. كما وأن الدائرة مسئولة عن التطورات على صعيد التكنولوجيا المالية من أجل تحفيز رحلة تحول البنك.

التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية

إن برنامج التحول الرقمي لا يشمل التفاعل مع العملاء فحسب، بل يذهب لما هو أبعد من ذلك عبر ما يقدمه من قنوات خدمة متكاملة ومميزة ليشمل العمليات الداخلية وتبني التكنولوجيا المالية وغيرها. إن التركيز على العملاء سيتم من خلال التحسينات المدخلة على جميع قنوات الخدمة وإعادة تصميمها لتطوير الخدمات المقدمة لهم. إن هذه الجهود المتضافرة علاوة عن المشاريع والمبادرات تشمل فرق عمل من عدة مستويات وأقسام من أجل تقديم مستوى عالي من الخدمة للعملاء. إن الإعداد لرحلة التحول الرقمي قد تم فعلاً من خلال تطوير واستحداث منصب مسؤول للموارد البشرية وتنمية المواهب وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي ليعكس الكيفية التي يتم بها أداء خطة الأعمال في المستقبل والتي جاءت لتلبي حاجات الأفراد من خلال التدريب والتطوير المستمرين وتبني قيم العمل التي هي أساس ثقافة ومنظومة المفاهيم التي يقوم عليها البنك. وقد تم عقد دراسة تحليلية منفصلة لتحديد خارطة الطريق واحتياجات أنشطة الأعمال الرقمية والمعلوماتية، والعمليات التي سيتم إعادة تشكيلها لتتوافق مع الوعد والصورة التي يطمح البنك إلى تحقيقها. إن الاستعداد والسرعة والابتكار والاستيعاب والتفهم للعميل وللمخاطر المصاحبة لأنشطة الأعمال كلها ستضع البنك على طريق التنافسي الذي يختاره.

إن البنك في وضع ملائم يؤوله من الاستفادة من الأرضية التي أرساها مجلس التنمية الاقتصادية ومصرف البحرين المركزي لدعم مبادرة التكنولوجيا المالية، كما ويعتزم البنك لأن يكون عضواً فاعلاً في خليج البحرين للتكنولوجيا المالية وغيرها من المبادرات. أما بالنسبة لفرص النمو الخارجة عن نطاق الأعمال الأساسية، سيتم انتقاؤها بحيث تعزز قدرة البنك التنافسية مستقبلاً مع التوجه إلى تحسين القيمة المقدمة للمساهمين.

الموارد البشرية وتنمية المواهب

في إطار إستراتيجية بنك البحرين الوطني للسعي وراء المزيد من التنوع والابتكار على مختلف أقسام ودوائر البنك، شهد عام ٢٠١٧ تركيزاً أعلى على ضمان توافر الأشخاص الملائمين والكفاءات المناسبة لدعم البنك في تحقيق أهدافه المستقبلية والنمو القائم على العملاء والتركيز على احتياجاتهم. وعليه، تم استحداث عدة مناصب تنفيذية لم تكن موجودة مسبقاً ضمن البنك، وذلك لترسيخ ريادة بنك البحرين الوطني للسوق، ولضمان تحسين الأداء التشغيلي والمالي. وبتسليط الضوء على دور الموارد البشرية بغية تحقيق هذه الأهداف، تم تعزيز

مهام هذه الدائرة مع مسؤول الموارد البشرية الذي يرفع تقاريره مباشرة للرئيس التنفيذي، كما وأنه جزء من اللجنة الإدارية التابعة للبنك، وبالتالي فإن له دور في الرؤية الاستراتيجية.

عملت إدارة الموارد البشرية بالبنك خلال العام بجد لتحديد واستقطاب مواهب جديدة، إلى جانب تعزيز مبادرات التدريب والتطوير، والأهم من ذلك، خلق ثقافة متطورة قائمة على تقوية التواصل الداخلي من خلال المبادرة بتنظيم اجتماعات عامة لكافة الموظفين، وترتيب إفطار عمل مع الرئيس التنفيذي وغيرها من المبادرات التي تشجع على انخراط موظفي البنك.

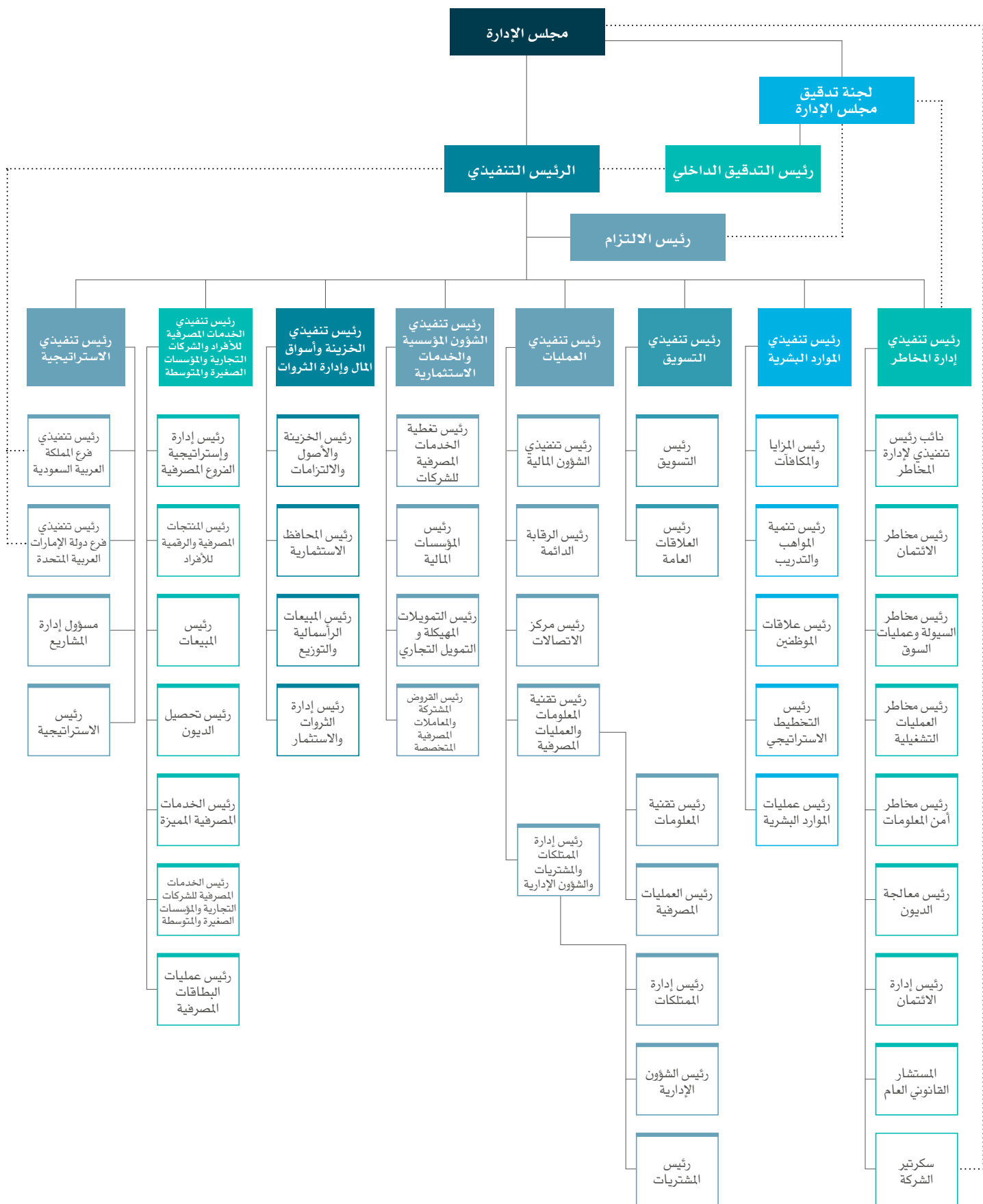
وضمن برنامج المتدربين الجدد الذي استحدثه البنك مؤخراً واستفاد منه ١٣٩ خريجاً وخريجة من البحرينيين، تم توظيف ٧٩ منهم (٤٤ مدعومين من صندوق العمل تمكين). ومع هذه الإضافات، أنهى بنك البحرين الوطني العام بمجموع كادر وظيفي يبلغ ٦٧٠ موظف وموظفة وبنسبة بحرنة وصلت إلى ٩٣٪، الأمر الذي يؤكد التزام البنك الراسخ والمستمر بدعم المواهب المحلية.

التدريب

كما ركزت إدارة الموارد البشرية خلال العام على التدريب والنمو المهني، ويشمل ذلك التشجيع على التطوير الذاتي عبر السعي وراء البرامج الاحترافية وغيرها من خطط تدريبية وفرص أكبر للتوظيف الداخلي والتطور المهني، إضافة إلى إطلاق مبادرات لتمكين المواهب والطاقات، ومبادرة التطوير القيادي لدعم التخطيط الخاص بالتعاقب الوظيفي.

شهد معدل المشاركة في برامج التدريب زيادة ملحوظة بمختلف أقسام ودوائر البنك وعلى كافة المستويات. وقد أطلق البنك في عام ٢٠١٧ قسمٍ للابتكار والخاص بالموارد البشرية ليكون مسؤولاً عن إدارة وابتكار برامج تدريبية مخصصة للأفراد. ويعتبر بنك البحرين الوطني أول بنك في مملكة البحرين يحتضن مبادرات تدريبية لـ "محاكاة قطاع الأفراد" و "محاكاة العمليات" من خلال معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. كما أطلق البنك برنامج "مركزية العميل" التدريبي لجميع موظفي الاستقبال بما في ذلك لغة الإشارة، مما نتج عنه اكتساب خبرة في لغة الإشارة في جميع فروع البنك.

الهيكل التنظيمي



التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته، ويعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية للعمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

يعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة لدى عملاء البنك وأطراف التعامل الأخرى مثل المساهمين، وأجهزة الرقابة، والموظفين، ووكالات التصنيف، بالإضافة لتحقيق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك في تحقيق نمو على المدى البعيد والأهداف الأخرى ذات المدى القصير، كما وساهم في تحقيق محفظة من الموجودات المناسبة وخلق قاعدة قوية من العملاء وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تجيز قبول ممارسات خاطئة أو احتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً، يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملك نسبة ٤٤,١٨٪ من حصص رأس مال البنك، وعضو واحد من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي والتي تملك ١٠,٨٨٪ من حصص رأس مال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرين فيتم إنتخابهم بالإقتراع السري خلال إجتماع الجمعية العمومية (العادية) للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. وتمتد عضوية الأعضاء الستة المنتخبين من قبل المساهمين لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي، كما ويخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم إنتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال إجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام ٢٠١٥ وتنتهي عضويتهم خلال إجتماع الجمعية العمومية المقرر عقده خلال عام ٢٠١٨.

عند إنضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس "بدليل الأعضاء" الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم

أيضاً عقد جلسات تهيئية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كمستقلين، وتنفيذيين، وغير تنفيذيين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً أربعة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة ويتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير العمل حسب الأطر والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من إن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسؤولاً عن شؤون البنك وأدائه المالي.

وبناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة.
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتناسب مع احتياجات نشاطات عمل البنك.
- تخطيط إستراتيجية البنك المستقبلية وإعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- مراقبة أداء البنك وإعتماد نتائج المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة بالبنك، بما في ذلك البيانات المالية.

ومراجعة إلتزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية التابعة للإدارة لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

لجنة التعيينات والمكافآت

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضوين منهم من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل مرتين سنوياً. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول وسكرتير الشركة وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم توصياتها بشأن ذلك.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة التعيينات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من عدد لا يزيد عن ستة من أعضاء مجلس الإدارة يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تحويلها إلى لجنة معينة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الإقتراحات الخاصة بالائتمان والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتم إختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، ويجب أن يكون عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسئولة أيضاً عن مراجعة إطار سياسة التنظيم والإدارة للبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات وتقديم توصيات بشأن التغييرات عليها نقاشياً مع متطلبات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي. وتشرف لجنة التدقيق أيضاً على عملية إختيار مدققي الحسابات الخارجيين ويتم الموافقة على تعيينهم في إجتماع المساهمين، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة التدقيق الداخلي

القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك أداء لجان الفرعية.

ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي الأسهم الأقل.

ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولة أنشطته بكل فعالية والوفاء بواجباته ومسؤولياته القانونية والرقابية.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الإلتزام. ووفقاً لصلاحياته، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة تقويمية.

ومن خلال الدور الذي يمارسه بإعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شئون البنك، وهو يسعى جاهداً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم بشكل دوري ومنتظم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية وبالفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية، وطبقاً للمعايير المحاسبية الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وهذه السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على موجودات البنك.

ولدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجانته الضريبة ومسؤولي الإدارة العليا ويتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخولة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية وإستراتيجية المخاطر والحدود التشغيلية لمختلف أنشطة البنك.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

إجتماعات مجلس الإدارة والحضور

تتعدد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعال. ولتلبية إشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يسجل ويتابع حضور الأعضاء وذلك من خلال إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة بإجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٧ وحضور أعضائها:

مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات الكلية	الإجتماعات التي تم حضورها	اللجنة التنفيذية		لجنة التدقيق		لجنة التعيينات المكافآت		المجموع	
			عدد الاجتماعات الكلية	الإجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلية	الإجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلية	الإجتماعات التي تم حضورها	نسبة الإجتماعات التي تم حضورها	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها
أعضاء مجلس الإدارة										
فاروق يوسف خليل المؤيد	٨	٨					٧	٧	١٥	١٠٠٪
رئيس مجلس الإدارة										
الدكتور عصام عبدالله فخرو	٨	٨	٤	٤			٧	٧	١٩	١٠٠٪
نائب رئيس مجلس الإدارة										
عبدالله يوسف أكبر علي رضا	٨	٤			٤	٢	٧	٧	١٩	٦٣٪
نائب رئيس مجلس الإدارة										
علي حسين يتييم	٨	٨	٤	٤			٧	٦	١٩	٩٥٪
عضو مجلس الإدارة										
خالد يوسف عبدالرحمن	٨	٨			٤	٤			١٢	١٠٠٪
عضو مجلس الإدارة										
حسين سلطان الغانم	٨	٨			٤	٤			١٢	١٠٠٪
عضو مجلس الإدارة										
عبد الرزاق عبدالله حسن القاسم	٨	٢	٤	١			ترك المجلس في الربع الأول من العام			
عضو مجلس الإدارة										
فوزي أحمد كانو	٨	٧	٤	٣					١٢	٨٣٪
عضو مجلس الإدارة										
مير ذو الفقار علي	٨	٤	٤	٢					١٢	٥٠٪
عضو مجلس الإدارة										
خالد عمر الرميحي	٨	٥							٨	٦٢٪
عضو مجلس الإدارة										
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة	٨	٨	٤	٤					١٢	١٠٠٪
عضو مجلس الإدارة										

يشمل الحضور الإتصال عن طريق الهاتف

تواريخ إنعقاد الإجتماعات وتفاصيل الحضور

إجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: ٨

أعضاء مجلس الإدارة	تواريخ الإجتماعات						
	٢٠١٧/١/٣٠	٢٠١٧/٣/٨	٢٠١٧/٤/١٩	٢٠١٧/٦/٦	٢٠١٧/٦/١٤	٢٠١٧/٧/١٩	٢٠١٧/١٠/١٨
أعضاء مجلس الإدارة							
فاروق يوسف خليل المؤيد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
رئيس مجلس الإدارة							
الدكتور عصام عبدالله فخرو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نائب رئيس مجلس الإدارة							
عبدالله يوسف أكبر علي رضا	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗
نائب رئيس مجلس الإدارة							
علي حسين يتييم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عضو مجلس الإدارة							
خالد يوسف عبدالرحمن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عضو مجلس الإدارة							
حسين سلطان الغانم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عضو مجلس الإدارة							
عبد الرزاق عبدالله حسن القاسم	✓	✓		ترك المجلس في الربع الأول من العام			
عضو مجلس الإدارة							
فوزي أحمد كانو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
عضو مجلس الإدارة							
مير ذو الفقار علي	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✓
عضو مجلس الإدارة							
خالد عمر الرميحي	✓	✓	✓	✓	✓	✗	✗
عضو مجلس الإدارة							
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عضو مجلس الإدارة							

إجتماعات اللجنة التنفيذية: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: ٤

تواريخ إنعقاد الإجتماعات				أعضاء اللجنة
٢٠١٧/١٢/٣	٢٠١٧/٩/٢٤	٢٠١٧/٦/١٤	٢٠١٧/٢/١٥	
✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية
✓	✓	✓	✓	علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة، نائب رئيس اللجنة التنفيذية
ترك المجلس في الربع الأول من العام			✓	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم عضو مجلس الإدارة
x	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة
x	✓	x	✓	مير ذو الفقار علي عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة

إجتماعات لجنة التدقيق: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: ٤

تواريخ إنعقاد الإجتماعات				أعضاء اللجنة
٢٠١٧/١٠/١٧	٢٠١٧/٧/١٨	٢٠١٧/٤/١٨	٢٠١٧/١/١٧	
x	x	✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة نائب رئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الإتصال عن طريق الهاتف

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت: العدد الكلي للإجتماعات المنعقدة: ٧

تواريخ إنعقاد الإجتماعات							أعضاء اللجنة
٢٠١٧/١١/٢٢	٢٠١٧/٧/١٩	٢٠١٧/٥/٣١	٢٠١٧/٤/١٩	٢٠١٧/٤/١٨	٢٠١٧/٢/١٥	٢٠١٧/١/٣٠	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة التعيينات والمكافآت
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	x	✓	✓	علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الإتصال عن طريق الهاتف

الهيكل التنظيمي للإدارة

وضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية الذي يوضح المهام والمسؤوليات وهيكل التواصل وقد تم إدراج الرسم البياني للهيكل التنظيمي في صفحة ١٩ من هذا التقرير.

يوجد ضمن الهيكل الإداري لجان منفصلة مثل لجنة الإدارة ولجنة الائتمان، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة مخاطر التشغيل ولجنة تخطيط إستمرارية الأعمال. وتجتمع هذه اللجان التي تضم أعضاء من الإدارة العليا على أساس منتظم وذلك للمناقشة والنظر في مختلف المسائل الإستراتيجية والتكتيكية التي تتعلق بمجالات عملهم وإختصاصاتهم.

يتبع مسئول الإنترام الرئيس التنفيذي مباشرة، بالإضافة إلى تواصله المباشر مع مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق. ويتواصل سكرتير الشركة مباشرة مع مجلس إدارة البنك حسب إشتراطات ومبادئ حوكمة الشركات.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

للإطلاع على الرسم البياني للهيكل التنظيمي راجع صفحة ٢١ من هذا التقرير.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام ٢٠١٧. وقد تم إجراء عملية التقييم من خلال إتمام إستبيان منظم حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير معدة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت مسؤولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال شهر يناير ٢٠١٨ وهذا يؤكد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمرين في ممارسة نشاطاتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً لأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التفويض بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

لدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو إتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإلتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي. هذا وقد تم

الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة في الإفصاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في إتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصلحة محتملة فيها. بعد مراجعة جميع المعاملات التي تمت خلال عام ٢٠١٧، تبين أنه لم تكن هناك أية معاملات تتضمن تعارضاً في المصالح تستوجب عرضها على مساهمي البنك.

توظيف الأقارب

لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب وذلك لمنع حصول أي تفضيل محتمل في المعاملة وتضارب في المصالح عند إتخاذ القرارات بسبب عامل العلاقات بين الموظفين بما في ذلك الأشخاص المعتمدين.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبنى مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية إتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الإستقامة والتعامل النزيه مع العملاء ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبنى مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التقارير أو التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك. ويمكن الإطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

إستراتيجية الإتصالات

يتبع البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات المالية وعرضها بشكل دقيق ودوري بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منتظم. وبالإضافة إلى التدقيق السنوي، يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك، والتي يتم نشرها في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني التابع للبنك وفقاً للإشتراطات الرقابية. ويشمل التقرير السنوي على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافة إلى البيانات المالية للثلاث السنوات السابقة على الأقل ويتم توضيحها على موقع البنك الإلكتروني.

الغرامات والعقوبات

تم دفع العقوبات التالية من قبل البنك إلى مصرف البحرين المركزي خلال العام: (أ) ٢٢٠ دينار بحريني فيما يتعلق بضرر النقد من العملات القديمة والجديدة (ب) ٥٠ دينار بحريني بسبب الإخفاق في تسوية حساب تم فتحه بشكل خاطئ وذلك في نظام مركز البحرين للمعلومات الائتمانية في الوقت المناسب.

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذوي العلاقة وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧*	عمليات البيع خلال ٢٠١٧	عمليات الشراء خلال ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة	عادية	٢٠,٥٩١,٧٥٦	-	-	١٨,٧١٩,٧٧٩
الدكتور عصام عبدالله فخرو، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٨,٩٧٠,٦٢٠	-	-	٨,١٥٥,١١١
عبدالله يوسف أكبر علي رضا، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	١٣,٣٠٠,٧١٤	-	-	١٢,٠٩١,٥٦٤
علي حسين يتييم، عضو مجلس الإدارة	عادية	١١,٣٦٨,٨٦٠	-	-	١٠,٣٣٥,٣٣٠
خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة	عادية	١٩,٥١٧,٧٤١	-	٥٠١,٢٨٠	١٧,٢٨٧,٦٩٣
حسين سلطان الغانم، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة	عادية	٧٩,٧٨٣	-	-	٧٢,٥٣١
خالد عمر الرميحي، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
مير ذو الفقار علي، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
المجموع		٧٣,٨٢٩,٤٧٤		٥٠١,٢٨٠	٦٦,٦٦٢,٠٠٨
كنسبة مئوية من المجموع الكلي للأسهم		%٥,٧٩			%٥,٧٥

* إن الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء الإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧*	عمليات البيع خلال ٢٠١٧	عمليات الشراء خلال ٢٠١٧**	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
جان-كريستوف دوراند، الرئيس التنفيذي	عادية	-	-	-	-
حسين الحسيني، رئيس تنفيذي - الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات	عادية	١١٨,٤٤٣	-	١١٨,٤٤٣	-
عبدالعزیز عبدالله الأحمد، رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عادية	١٢٧,٤١٢	-	٩٢,٢٥٠	٣١,٩٦٦
بروس شالز ويد، رئيس تنفيذي - إدارة المخاطر	عادية	٤٣,١٦٥	١٠,٠٠٠	٣٨,٣١٤	١٣,٥٠١
دانه بوحجي، رئيس تنفيذي - الموارد البشرية	عادية	-	-	-	-
إيان بلاكلو، رئيس تنفيذي - العمليات	عادية	-	-	-	-
ياسر الشريفي، رئيس تنفيذي - الإستراتيجية	عادية	-	-	-	-
ريتشارد هيكس، رئيس تنفيذي - التسويق	عادية	-	-	-	-
فينكاتا سويرامنيام راجو، رئيس الشؤون المالية	عادية	٧٦,١٠٩	-	٤١,٢٧٥	٣١,٦٦٨
موسكونوس باناجيوتس، رئيس التدقيق الداخلي	عادية	٢,٤٠٣	-	٢,١٨٥	-
المجموع		٣٦٧,٥٣٢	١٠,٠٠٠	٢٩٢,٤٦٧	٧٧,١٣٥

* إن الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

** تمثل الأسهم المحوالة خلال العام والتي تعتبر جزء من برنامج حوافز الأسهم للموظفين.

مصالح الأشخاص المعتمدين:

فيما يلي عدد الأسهم العادية المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة بهم:

نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
عادية	٧٤,٢٧١,٤٦٩	٦٧,٦٨٢,١٨٧
كنسبة مئوية من مجموع عدد الأسهم	%٥,٨٢	%٥,٨٤

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال إجتماع الجمعية العامة السنوي. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أثناء تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى من نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لصالح البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدراجها كمصروفات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومصرف البحرين المركزي، وتقديمها يكون خاضع لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم للجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

إن لموظفي البنك دور مهم وأساسي في نجاح أنشطة الأعمال وضمان إستمراريتها مستقبلاً. ولهذا فإن من المهم أن يسعى البنك إلى استقطاب أفضل المهارات والخبرات من سوق العمل التي تتسم بحدة المنافسة والحفاظ على هذه القدرات. وعلى هذا الأساس، تمت مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها على ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً. وبالإضافة للراتب الشهري الثابت والعلاوات، يمنح الموظفون العديد من الحوافز الأخرى المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والمزايا التقاعدية بالإضافة لبرامج إدخار الموظفين. في الوقت الذي يسعى فيه البنك لتحقيق هذه الأهداف، فإنه يولي أهمية كبرى لمصالح المساهمين، الأمر الذي حذى به للقيام بتطبيق الممارسات الصحيحة للمكافآت والحوافز حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي. في الوقت الذي تتم فيه موازنة مكافآت الموظفين مع المخاطر ومستوى أداء البنك، فإن السياسات المعدلة للمكافآت المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) وبرنامج حوافز الأسهم ستسهم في تقارب مصلحة الإدارة العليا مع مصالح المساهمين. إن مجموع المكافآت المتغيرة والتي تدفع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن ٨٪ إلى ٩٪ من صافي الأرباح قبل الحوافز المالية (البونص)، كما وأن المكافآت المتغيرة للإدارة العليا يتم مراجعتها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت التابعة للبنك. إن الاساليب

المتبعة تحت سياسات التعويض المعدلة ستكون ذات منفعة لجميع الأطراف ذوي العلاقة مع البنك ومن ضمنهم المساهمين الذين سيسعون لتحقيق توازن بين مستوى الأداء والمخاطر.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات

لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإيضاح ٢٧ حول البيانات المالية.

وتولت شركة كي. بي. أم. جي. فخر مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويتم الإحتفاظ بتفاصيل رسوم التدقيق المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين لعام ٢٠١٧ بالإضافة لتفاصيل الخدمات الأخرى خلاف التدقيق وأتعابها المدفوعة في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.

وضع الالتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى)
يتوجب على البنوك الإلتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/١/١، مع الإلتزام الكلي بتطبيق تلك القواعد مع نهاية عام ٢٠١٢. ويتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى القواعد والإرشادات. في الوقت الذي يجب فيه التقيد بالقواعد، فإنه يجوز التقيد بالإرشادات أو عدم الإلتزام بها ولكن مع توضيح أسباب عدم الإلتزام وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للمساهمين وللمصرف البحرين المركزي.

ويلتزم بنك البحرين الوطني بمتطلبات دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى وذلك كما يلي:

الإرشادات

١. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٣-٣: تنص على أنه يجب ألا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة البنك في عضوية مجلس أكثر من ثلاث شركات مساهمة في مملكة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود حالات تعارض المصالح، وعدم ممانعة أعضاء المجلس على إنتخاب أو إعادة إنتخاب أي من الأعضاء المشاركين في عضوية أكثر من مجلس. ويجدر بالذكر أن اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وهما السيد فاروق المؤيد والدكتور عصام فخر يشاركان في عضوية

أكثر من ثلاث شركات عامة في مملكة البحرين. ولكن البنك يعتقد بأن هذه المسؤولية لا تؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضوي مجلس الإدارة المذكورين يكرسان الوقت والاهتمام الكافي لمسؤولياتهما بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة البنك، ولا توجد أي حالات لتعارض المصالح بين عضويتهم لمجالس الشركات التي يتراأسونها مع مصالح البنك.

٢. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٤-٦: تنص هذه القاعدة على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل. ويعتبر رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد عضو مجلس إدارة مستقل وذلك بالنظر إلى المعاملات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. والبنك يعتقد بأن هذا لا يؤثر على معايير حوكمة الشركات التي يطبقها البنك، وذلك للأسباب التالية:
(١) أن الصفقات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد تتم على أساس محايد ودون تحيز وذلك بعد القيام بإجراءات شفافة وتقديم العروض والعطاءات كما هو متعارف عليه والحصول على الموافقات المطلوبة. (٢) يتبع البنك سياسات صارمة لإدارة تعارض المصالح في قرارات مجلس الإدارة. (٣) إن أعضاء مجلس الإدارة الذين هم أطراف ذوي علاقة في نشاطات وعروض الأعمال التي تقدم للبنك لا يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العروض.

٣. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ٢-٨-١: تنص هذه القاعدة على أنه ينبغي للمجلس أن ينشئ لجنة حوكمة الشركات مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل، بينما تسمح قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ٥-٨-١ بجمع اللجان. وقد جمع البنك مسؤولية لجنة حوكمة الشركات مع لجنة التدقيق التي تضم ثلاثة أعضاء اثنان منهما مستقلان. ويرى مجلس الإدارة أن هذا لا يخل بالمستويات العالية بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات، حيث إن لجنة التدقيق لديها ما يكفي من الموارد والوقت للقيام بواجباتها وعقد عدد كاف من الإجتماعات للوفاء بمسؤولياتها.

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن
التطبيق الأمثل لنظام حوكمة
الشركات يعتبر عنصراً فعالاً
لنجاح أي مؤسسة، وهو ملتزم
بحماية مصالح كافة الأطراف
ذوي العلاقة من خلال تطبيق
سياسات حوكمة متينة
تتسق مع أفضل الممارسات
والمعايير العالمية.

إستعراض الوضع المالي

الأداء المالي

حقق البنك نتائج مالية قوية وصافي أرباح قياسية في عام ٢٠١٧. ومع إظهار اقتصاد مملكة البحرين لمئاته، استمر البنك في النمو وتحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

تميز عام ٢٠١٧ بأنه عام زاخر بالتحديات نظراً لصعوبة البيئة الاقتصادية الخارجية بالأخص على ضوء إجراءات التقشف التي إتخذتها معظم حكومات دول المنطقة لتدبير أوضاعها المالية بشكل أفضل. وخلال العام، إنصب تركيز البنك على تنويع محفظة الأصول وتعزيز الإيرادات الإجمالية من خلال إدارة أفضل للأصول والمطلوبات مع إدارة حذرة للمخاطر. ونتيجة لهذه السياسة، حقق البنك أرباحاً صافية بلغت ٦١,٠١ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٧، أي بزيادة بلغت نسبتها ٤,٨٪ مقارنة بمبلغ ٥٨,٢٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

في نهاية عام ٢٠١٧، بلغ مجموع الميزانية العمومية ٣١٠,٥٤ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٩٧,١٠ مليون دينار بحريني في نهاية العام المنصرم. ولدى البنك محفظة جيدة التنوع من الأصول، حيث تمثل القروض والسلفيات نسبة ٣٩,٦٪ من إجمالي الأصول، بينما تمثل سندات الخزينة ١٣,٥٪ والودائع لدى البنك والمؤسسات المالية ٥,٦٪ والأوراق المالية الإستثمارية ٣٤,٤٪ والأصول الأخرى ٦,٩٪ من إجمالي الأصول. وبلغت ودائع الزبائن ٢١٦٥,٢١ مليون دينار بحريني وهي تمثل ٦٩,٨٪ من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، وفي نفس الوقت تمثل أموال المساهمين ١٤,٤٪ من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، بينما تمثل

المطلوبات الأخرى (وبصفة رئيسية مستحقات للبنوك والمطلوبات الأخرى) النسبة الباقية وهي ١٥,٨٪.

حافظت مؤشرات الأداء الأساسية على مستواها القوي، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة ١٤,١٤٪ (٢٠١٦: ١٤,٩٤٪) بينما بلغ العائد على الأصول نسبة ٢,٠١٪ لعام ٢٠١٧ (٢٠١٦: ١,٩٥٪). وتحسن عائد السهم الواحد من ٤٦,٣ فلساً في عام ٢٠١٦ إلى ٤٨,٤ فلساً في عام ٢٠١٧. كما زادت الكفاءة التشغيلية من نسبة ٣٥,١٩٪ في العام السابق إلى نسبة ٢١,٥٨٪ في عام ٢٠١٧. ولا يزال البنك يحتفظ بمعدل قوي من ملاءة رأس المال والذي بلغ ٣٦,٢٨٪ قبل التخصيصات المقترحة وفقاً لقواعد بازل ٣ ومصرف البحرين المركزي. ولا تزال معدلات السيولة مريحة حيث بلغت الموجودات السائلة (الت نقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى المؤسسات المالية) بنسبة ٢٢,٦٪ من إجمالي الأصول.

صافي الفوائد المكتسبة

بلغ صافي الفوائد المكتسبة لعام ٢٠١٧ م ٧٣,٠٧ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٦٥,٩٩ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٦، وهو يمثل زيادة كبيرة بنسبة ١٠,٧٪. وتعود هذه الزيادة إلى النمو في معدل القروض والسلفيات وإدارة أفضل للأصول والمطلوبات. وبناء عليه، فإن نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الأصول قد زاد ليبلغ ٢,٣٦٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٢,٢١٪ في عام ٢٠١٦.

الإيرادات الأخرى

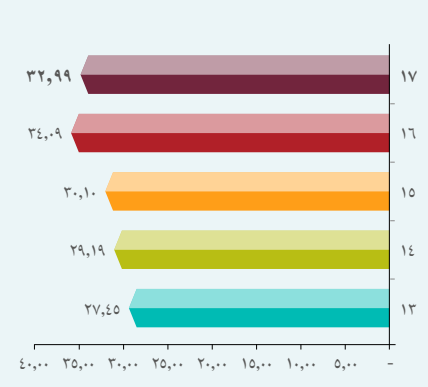
بلغ مجموع الإيرادات الأخرى لهذا العام ٣١,٤٠ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٣٠,٨٨ مليون دينار بحريني في العام السابق. وتعود هذه الزيادة الطفيفة بشكل رئيسي إلى تحقيق إيرادات لمرة واحدة من بيع الإستثمارات في العام الماضي. وبالرغم من ذلك، فإن أنشطة أعمالنا الأساسية والقائمة على أساس الرسوم أظهرت نمواً بلغ ١٤,١٪ وزيادة في الإيرادات من أنشطة الخزينة والإستثمارات بلغت ٤,٩٪.

هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية تفصيلاً للإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق.

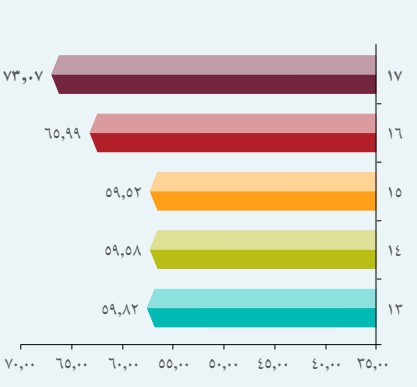
مصرفات التشغيل

بلغت مصرفات التشغيل ٣٢,٩٩ مليون دينار بحريني والتي أظهرت إنخفاضاً بنسبة ٣,٢٪ عن العام السابق، حيث كانت عند ٣٤,٠٩ مليون دينار بحريني، مما يعكس تحسناً على نسبة المصرفات إلى الدخل من نسبة ٣٥,١٩٪ للعام السابق إلى نسبة ٣١,٥٨٪. ويعود الإنخفاض في مصرفات التشغيل نتيجة إتباع إستراتيجية حكيمة لإدارة المصرفات والتي ارتكزت على ترشيد الإنفاق في الوقت الذي تم فيه تعزيز الموارد البشرية من خلال استقطاب الموظفين الأكفاء والمؤهلين لدعم أهداف البنك على المدى البعيد، بالإضافة إلى الإستثمار في التحول الرقمي للإرتقاء بكفاءاته الداخلية وخدماته المقدمة للعملاء.

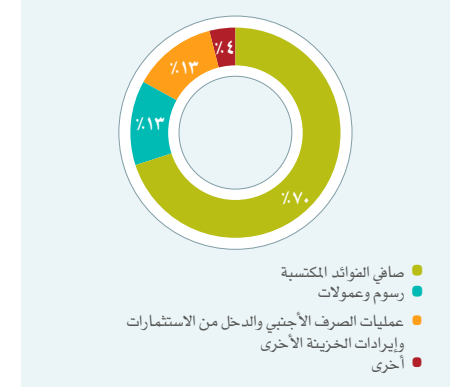
المصرفات التشغيلية
(بملايين الدنانير البحرينية)



صافي الفوائد المكتسبة
(بملايين الدنانير البحرينية)



مكونات مجموع الدخل
(نسبة مئوية)



المخصصات

يطبق البنك معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، كما ويتبع أنظمة ولوائح مصرف البحرين المركزي عند تقييم وتحديد الكفاية لمخصصات خسائر القروض. حيث يتم تحديد مخصصات مخاطر الائتمان بناءً على القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية وذلك كلاً على حدة. كما ويتم قياس مقدار الإنخفاض في القيمة ومقدار الديون غير المحصلة على أساس المحفظة وذلك عن كل مجموعة متجانسة ومتقاربة من القروض والسلفيات غير المصنفة كديون متعثرة، وعلى أساس نسبة الخسائر التقديرية المتكبدة والكامنة ضمن محفظة القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية العمومية والتي لم يتم تحديدها بصفة خاصة. وتعتمد هذه التقديرات على تصنيفات المخاطر الداخلية ومعدلات عدم الوفاء السابقة التي يتم تعديلها بالنظر إلى البيانات الحالية وتغير التصنيفات ودرجة الخسائر والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة والتي تعكس تأثير الظروف الحالية في سجلات القروض. بالإستناد إلى التقييم المستمر لمتطلبات المخصصات، فقد قام البنك بوضع مخصص بلغ ١٠,٤٠ مليون دينار بحريني لتغطية الإنخفاض في محفظة القروض والسلفيات خلال العام. كما وتم وضع مخصص بمبلغ ٠,٠٧ مليون دينار بحريني لتغطية الإنخفاض في قيمة الإستثمارات في الأسهم نتيجة الإنخفاض في القيمة السوقية لهذه الإستثمارات.

استمر البنك في إدارة القروض غير منتظمة السداد عن كتب، والتي بلغت ٨٧,٧٦ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٨٢,٥٨ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٦.

ويتضمن الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الموجودات

بلغ مجموع الموجودات ٣١٠,٥٤ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٢٩٧٧,١٠ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد بلغت الأصول المدرة للدخل ٢٩٣٩,٦٦ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٢٨٢٢,٩٨ مليون دينار بحريني

في نهاية العام السابق. ولدى البنك محفظة جيدة التنوع من الأصول، حيث تمثل القروض والسلفيات نسبة ٣٩,٦٪ من إجمالي الأصول، بينما تمثل سندات الخزينة ١٣,٥٪ وفي نفس الوقت بلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ٥,٦٪ ومثلت الأوراق الاستثمارية ٣٤,٤٪ من إجمالي الأصول، ومثلت الأصول الأخرى ٦,٩٪ من إجمالي أصول البنك.

وتمتاز محفظة قروض البنك كذلك بتنوعها الجيد مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية وعلاقات البنك التجارية الواسعة مع عملائه في مملكة البحرين وذلك لتتوافق مع إستراتيجية البنك بالتركيز على القطاعات النشطة بالإقتصاد المحلي.

وتمتاز محفظة القروض والسلفيات بتنوعها الجيد حيث تتركز نسبة ٩١,٠٪ مجملها في مملكة البحرين وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وبالإستناد إلى الإستحقاقات التعاقدية في نهاية العام، تستحق نسبة ٤٣,٨٪ من المحفظة خلال عام واحد، بينما تستحق نسبة ٦٧,١٪ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الميزانية العمومية.

بنهاية العام، بلغت محفظة إستثمارات البنك ١٠٦٧,٣٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ١٠٩٢,٩٢ مليون دينار بحريني) وتتألف المحفظة الإستثمارية للبنك بشكل رئيسي من أوراق مالية مكونة من سندات ديون وأسهم، ونسبة بسيطة تمثل إستثمارات في صناديق مشتركة والتي يتم إحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح والخسارة. وتمثل نسبة كبيرة من أوراق الديون المتوفرة للبيع من سندات وصكوك إسلامية لحكومة مملكة البحرين.

هذا ويتضمن الإيضاحان ٢٩ و ٣٠ حول البيانات المالية تفصيلاً لمجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

بلغت ودائع الزبائن ٢١٦٥,٢١ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٢٠٨٨,٣٥ مليون دينار بحريني بنهاية العام السابق. ويستمر البنك بنجاح في الحصول على ودائع الزبائن، وذلك بفضل المركز الرائد الذي يمتاز به البنك في السوق

المحلية ومكانته لدى الزبائن كمؤسسة مرموقة وقوية وثقتهم بسمعته الطيبة والأمانة في مملكة البحرين.

كما بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ٥١,٨٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٤٣٨,٠٩ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٦. ولا تزال ودائع العملاء تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع الزبائن إلى مجموع المطلوبات ٨١,٦٪ بنهاية عام ٢٠١٧.

قوة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك التخصيصات المقترحة، مبلغاً وقدره ٤٤٧,٩٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٤١٤,٧٠ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٦. وبنهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة ١٤,٤٪ من مجموع الموجودات.

كانت نسبة ملاءة رأس المال في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ٣٦,٢٨٪، بينما بلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال العام ٣٥,٢٧٪ وذلك قبل التخصيصات المقترحة. وقد تم إحتساب هاتين النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل ٣ ومصرف البحرين المركزي.

إن نسبة ملاءة رأس مال البنك، والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، تفوق كثيراً الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل كما تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٢,٥٪. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال في البنك القاعدة القوية لرأس المال ونسبة المخاطر المنخفضة للإلتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات المخاطر الموزونة المنخفضة مثل الحكومات ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية.

هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٤١ حول البيانات المالية والمخاطر والإفصاحات عن إدارة المخاطر ورأس المال مزيداً من التفاصيل حول ملاءة رأس المال.

مراجعة الأعمال



**قمنا بإنشاء وحدة متخصصة بالشؤون
المؤسسية والخدمات الإستثمارية خلال العام
لتقديم خدمات التمويل وهيكله القروض،
وخدمات المشورة لأسواق دين رأس المال،
والتغطية المتخصصة للمؤسسات الكبيرة
على مستوى المملكة والدول التي نراول
نشاطاتنا فيها.**



وإعادة هيكلته من خلال طرح برنامج من الجوائز
الجذابة والذي تم من خلاله تقديم فيلا في الرفاع
فيوز وشقق في أمواج وسبائك ذهب وغيرها من
الجوائز النقدية. ومن أجل تحقيق أكبر نسبة
ممكنة من المشاركة وتشجيع جميع عملاء البنك
على الإدخار والتوفير، استمرت عملية التسجيل في
الحملة بكونها في غاية السهولة واليسر، حيث أن
جميع حسابات التوفير وحسابات موجة الإدخار
والتي تستوفي شرط الحد الأدنى في الرصيد تدخل
في السحوبات بشكل تلقائي.

استمرت بطاقة "تعبئة" في تحقيق النجاح، حيث
زادت المحفظة بشكل كبير، وتم إطلاق حملات
تسويقية بهدف تشجيع وتعزيز استخدام البطاقة
خلال شهر رمضان المبارك والعيد. ودخل البنك
خلال العام في العديد من الشراكات مع التجار
والمؤسسات التجارية بغية توفير عروض خاصة
وتقديم قيمة مضافة لأصحاب البطاقات، ومنها
على سبيل المثال الحملات الترويجية مع شركة
ماستركارد، وشركة طيران الخليج، وشركة شرف
دي جي، وغيرها من محلات التجارية الأخرى.

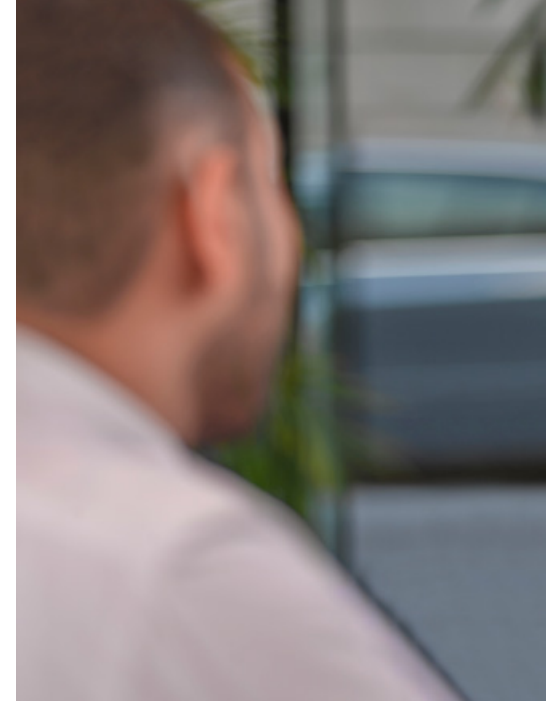
إلى زيادة الضغط على هوامش الفوائد. وضمن
جهوده في إدارة أعماله وسط أوضاع تشغيلية
صعبة، فقد طرح البنك العديد من البرامج
والحملات لمكافحة العملاء من الأفراد. وقد
إعتمدنا على إحدى نقاط قوتنا التي تتمثل في
وضع خدماتنا في متناول العملاء من خلال قنوات
المبيعات والقيام بحملات ترويجية خارج مواقع
البنك في العديد من المرافق التابعة لأصحاب
الأعمال. وإنسجاماً مع هدفنا في دعم عملائنا
من الأفراد، قام البنك بتقديم أسعار تنافسية
وجذابة على القروض، الأمر الذي حظي بقبول
واسع من قبلهم. كما تم تنفيذ حملات تسويقية
لقروض البنك مع تقديم الجوائز والسحوبات
والتي حققت نجاحاً كبيراً في جذب عملاء جدد
للبنك وتعزيز حجم الإقراض للأفراد بصورة كبيرة.
هذا وتم الإعتماد على قاعدة بيانات البنك لدعم
الحملات التسويقية بغرض تقديم عروض جديدة
لقاعدة العملاء الحاليين وتوجيه رسائل نصية
قصيرة بشكل مكثف لتصل مباشرة إليهم.

ضمن خطته الهادفة إلى تشجيع عادة الإدخار
بين عملائه، تم تطوير برنامج إدخار الوطني

الخدمات المصرفية الشخصية

واصلت الخدمات المصرفية الشخصية خلال
عام ٢٠١٧ في دمج قطاعاتها الرئيسية وتسجيل
نمو بحجم أصولها بالرغم من حدة التنافس
وضغوطات الأسعار. كما إزداد إجمالي ودائع
العملاء مقارنة بالعام الماضي. وقد استمرت هذه
الوحدة بتعزيز قنوات الخدمة الإلكترونية والمباشرة
لتيسير حصول العملاء على الخدمات بكل سهولة
ويسر، والعمل عن كثب مع قسم التسويق في البنك
لدعم إطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف
النقال وعبر الإنترنت، وإعادة تصميم موقع
إلكتروني سهل الاستخدام من قبل العملاء. كما
وسعت الوحدة بشكل نشط لتعزيز قنوات المبيعات
والتوزيع من خلال فتح فرع جديد وواسع وذلك
في موقع مناسب للعملاء بمنطقة توبلي. كما وتم
العمل على توسعة نطاق خدمات قبول البطاقات
عبر نقاط البيع وبوابات الدفع الإلكتروني.

بالنسبة للقروض والسلفيات الأساسية، فقد
استمرت بيئة إنخفاض أسعار الفائدة طوال العام،
وذلك على الرغم من زيادة البنك الإحتياطي
الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة، وهو ما أدى



تخصيص خدمات تلبي متطلباتهم بشكل خاص وهيكلية تسهيلات تتوافق مع نماذج أعمالهم. ونظراً لكون "رضا العميل" يعد محورياً رئيسياً للنجاح، فإن قيامنا بتنفيذ عدة إستراتيجيات للحفاظ على العملاء قد ساهم في زيادة فرص الأعمال من علاقاتنا الحالية مع عملائنا الكرام.

إضافة إلى ذلك، تبنى البنك عدة مبادرات خلال العام بغية تعزيز نموذج أعماله ليوكب الأهداف الإستراتيجية لرؤية مملكة البحرين الإقتصادية. ومن بين تلك المبادرات الرئيسية إنشاء وحدة متخصصة بتغطية الشركات لتقوم بخدمة الشركات العالمية الراغبة بالعمل في مملكة البحرين. وتقوم هذه الوحدة بتسهيل إجراءات توفير الحساب المصرفي وغيرها من الخدمات، ومساعدة تلك الشركات على استكمال وثائقها المطلوبة ودعم متطلبات الصادرات والواردات لديها.

الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية

تم تأسيس وحدة الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية في عام ٢٠١٧ كجزء من إستراتيجية البنك لتوسعة دوره ودعمه لنمو الإقتصاد الوطني.

الصغيرة والمتوسطة، حيث نمت القيمة الدفترية للأصول بنسبة تجاوزت ١٥٪، مع تعزيز القيمة النهائية للمدخل بصورة كبيرة. ويعود الفضل في تحقيق هذا النمو إلى المراقبة المكثفة للأسواق وتنفيذ عدة إستراتيجيات مثمرة من أجل تحسين مكانة البنك في السوق. لقد نجحت وحدة الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إختيار معاملات تتوافق مع معايير الإقراض لدى بنك البحرين الوطني، مع تبني أسلوب انتقائي للقطاعات يتم من خلاله التركيز على القطاعات المفضلة منها لأجل تنوع محفظة القروض والتقليل من المخاطر. لقد حققت الوحدة نجاحاً في إستهدافها قطاعات لها مساهمات كبيرة في النمو الكلي للإقتصاد الوطني مثل التجارة والصناعة والتكنولوجيا المالية وغيرها. وقد ساهمت هذه الإستراتيجية في تعزيز الوضع المالي القوي للوحدات وساعدت في الحفاظ على موقعها الريادي بالسوق.

لقد ركز فريق عمل الخدمات المصرفية للشركات على تعزيز علاقاته مع العملاء الحاليين وذلك عبر تنفيذ إستراتيجية للحفاظ على العملاء من خلال

لقد بذل البنك جهوداً خاصة لتعزيز الإستفادة من شبكة أجهزة الصراف الآلي عبر تحفيز العملاء على استخدام أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك البحرين الوطني، وذلك بهدف تغيير سلوكهم وتقليل التكاليف والزيارات داخل الفروع. كما تم تعزيز سقف السحوبات النقدية اليومية من أجل تلبية احتياجات العملاء. وقد عمل القسم عن كثب على دعم قسمي التسويق وتقنية المعلومات من أجل تجديد شاشات أجهزة الصراف الآلي، ومنحها منظر حديث وعصري.

ضمن جهوده الهادفة إلى تقريب الخدمات المصرفية إلى العملاء بما يضمن راحتهم، تم تقوية قناة توزيع المبيعات المباشرة واستخدامها كأداة تسويق فعالة، حيث تمكن الفريق من زيادة أعداد الحسابات الجديدة من خلال تقديم الخدمات المصرفية إلى العملاء وجعلها في متناول اليد.

الخدمات المصرفية للشركات التجارية

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كان ٢٠١٧ عاماً ناجحاً للغاية بالنسبة لأعمال الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات

مراجعة الأعمال (تتمة)

وإقتصاد الدول النامية دعمه للبيئة العالمية مع إنتعاش الأعمال والأنشطة بصورة أكبر على مستوى مصدري السلع، وبقاءها قوية على صعيد موردي البضائع. وقد كانت معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام مدعومة بتوقعات تطبيق خطة خفض الضرائب وخلق وظائف جديدة التي تمت المصادقة عليها مؤخراً.

من المتوقع أن يتجاوز معدل التضخم في الولايات المتحدة الرقم المستهدف للإحتياطي الفيدرالي وهو ٢٪، الأمر الذي يعتبر مؤشراً مهماً في السياسة النقدية للمصرف المركزي والذي قام بدوره برفع أسعار الفائدة ٥ مرات منذ ديسمبر من عام ٢٠١٥. ومع تحقيق نمو مرتفع، ومعدل بطالة منخفض في الفترة الراهنة مسجلاً أدنى مستوى له خلال ١٧ عاماً، من المفترض أن يدفع التضخم المتسارع الإحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة، لعلها بوتيرة أسرع من تقديراتهم السابقة.

الخزينة والأصول والإلتزامات

استمرت التعاملات ما بين البنوك بالدينار البحريني في أسواق المال قوية من ناحية السيولة خلال العام مع بقاء إهتمام المستثمرين الدوليين

المعاملة الأكبر في تاريخ المملكة من حيث حجم الإصدار عبر منفذ واحد، وتسجيل لأكبر طلب على مستوى الإصدارات.

وعلى جانب المؤسسات المالية، شارك بنك البحرين الوطني في عدة قروض مشتركة على مستوى مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نحن واثقين بأن إضافة وحدة الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية ستعزز من صورة بنك البحرين الوطني كلاعب رئيسي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن البنك من دعم النمو الإقتصادي والتنمية بصورة أكبر على المستوى المحلي وغيرها من الأسواق التي ينشط فيها البنك.

الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

سجل الإقتصاد العالمي نمواً نسبته ٣,٦٪ في العام ٢٠١٧، والذي يعتبر معدل النمو الأقوى منذ عام ٢٠١١، مع تسجيل إنتعاش كبير مقارنة بمعدل النمو ما بعد الأزمة ٢,٤٪، والمسجل في عام ٢٠١٦. وقد أثبت التعافي المتواصل في الأسواق الناشئة

وتعتبر الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية منصة هامة لخدمة عملاء البنك من الشركات والمؤسسات من خلال فريق عمل متخصص للتغطية وعروض المنتجات المطورة. وبالإضافة إلى تغطية الشركات والمؤسسات المالية، نملك الوحدة أيضاً فريق خاص بالمنتجات والخدمات المصرفية يوفر خبراته في مجال سوق رأس المال، والقروض المشتركة، والتمويلات المهيكلية، والتمويل التجاري، وإدارة النقد.

ومن أولى نجاحات وحدة الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية لعب دور بأحدث إصدارات السندات السيادية. حيث نجح بنك البحرين الوطني في أن يكون مديراً رئيسياً مشاركاً ومحصل مشارك في إصدار صكوك وسندات تقليدية مزدوجة الهيكل وذات ٣ فئات بقيمة ٣ مليار دولار أمريكي وذلك حسب القاعدة A ١٤٤ / واللائحة S من عروض أسواق دين رأس المال. ويتكون الإصدار من صكوك بقيمة ٨٥٠ مليون دولار أمريكي لأجل ٧,٥ عاماً، وسندات تقليدية بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي لأجل ١٢ عاماً، وسندات بقيمة ٩٠٠ مليون دولار أمريكي لأجل ٣٠ عاماً. وتعتبر هذه



مراجعة الأعمال (تتمة)

المبيعات الرأس مالية

رغم المنافسة الحادة وبطء أنشطة الأعمال جراء الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن الدائرة تمكنت من مقابلة ميزانيتها المستهدفة لعام ٢٠١٧ بنجاح من خلال الإستمرار في توفير خدمات مرموقة بأسعار تنافسية لعملائها في أسواق القطع الأجنبي إلى جانب تقديم المشورة والنصح لهم حول كيفية الإستثمار والتحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وذلك عبر استخدام ودمج عدة أدوات وحلول سوقية.

قامت الدائرة بإضافة استثمارات خليجية طوال العام في محاولة لتنويع المحفظة.

إدارة الثروات والإستثمار

استمرت الدائرة في توفير خدمات إدارة الأصول مع تركيزها بصورة رئيسية على خدمات الدخل الثابت والحفظ خلال عام ٢٠١٧، إضافة إلى أنشطتها في مجال إدارة إستثمارات البنوك في الأسهم المحلية والصناديق الإستثمارية.

حافظت الدائرة خلال العام على قاعدة عملاء قوية لتشمل المؤسسات والشركات والمؤسسات المالية وشركات التأمين، والأفراد من ذوي الدخل العالي، من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. كما نجحت الدائرة في استقطاب أصول جديدة عبر خدمات الحفظ من المستثمرين الحاليين والجدد. وعلى الرغم من المنافسة المحددة والتحديات، إلا أن الدائرة استطاعت تعزيز التعاون والتنسيق مع دائرة المحافظ الإستثمارية لدى البنك لتحديد مجموعة الإستثمار في الأوراق المالية، مما سمح لنا بتوفير حلول إستثمارية تقابل أهداف عملائنا المالية.

وبالتعاون مع دائرة محافظ البنك لتحديد الإستثمارات بالأوراق الإستثمارية، تمكن البنك من توفير حلول إستثمارية تلبي تطلعات وأهداف العملاء المالية. وعلى جانب الملكية، استمرت الوحدة في اتخاذ أسلوب حذر في جانب أنشطة الإستثمار بالأموال، وبالتالي بقيت مراكزنا ثابتة بصورة كبيرة دون تغيير يذكر خلال العام. وبالنظر للمستقبل، ولتعزيز مساهمة الدائرة في الدخل

الصافي، نحن في طور توسعة أنشطتنا لإضافة المزيد من المنتجات والخدمات الجديدة من أجل الوصول لقاعدة عملاء أكبر ولتوفير حلول إستثمارية شاملة لعملائنا الحاليين والمحتملين.

الفروع الإقليمية

بالنظر إلى أنشطتنا الإقليمية، فقد إتخذنا خطوات لتفعيل تواجدنا في كل من أبوظبي والرياض، والتي يوجد لدينا عمليات قائمة فيها، ووضعنا خطة أعمال جديدة للنمو. وخلال العام، قمنا بتعزيز فرق العمل في كلا السوقين الخليجين، وبدأنا بتطبيق رؤيتنا الجديدة.

فرع أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)

إن العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تحسن أدائها مع تسجيل زيادة في الأعمال تتجاوز ٣٠٠٪ مقارنة بالعام السابق. لقد حقق بنك البحرين الوطني هذه النتائج على الرغم من النمو المنخفض للنتائج المحلي الإجمالي على مستوى المنطقة خلال العامين الماضيين، والذي أثر سلباً على إجمالي الطلب على قروض المؤسسات والأفراد.

هذا وتم مراجعة مختلف جوانب العمل بما في ذلك الإيرادات والمصروفات خلال العام، وتم إعادة النظر بالشروط والأحكام لخدمة العملاء بشكل أفضل، حيث كان من الضروري القيام بهذه الخطوة، لاسيما وإننا نعمل في بيئة إقتصادية تنافسية زاخرة بالتحديات وتعمل فيها أكثر من ٥٠ مؤسسة مصرفية.

ومن بين الإنجازات الأخرى على مستوى أداء فرع أبوظبي تمكنه من مضاعفة رأس المال المحلي، ونجاحه في الإلتزام بمتطلبات نظام التوطين الجديد والمعمول به في القطاع المصرفي الإماراتي، وإنشاء علاقات أعمال مصرفية ثنائية مع أسماء مصرفية جديدة.

ومع تواجده في سوق كل من مملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، فإن بنك البحرين الوطني يملك موقعاً فريداً لخدمة عملائه في قطاع الأعمال والذين أصبحوا أكثر نشاطاً على مستوى المنطقة. كما ويتسنى لفرع البنك في الإمارات العربية المتحدة أن

يستفيد من خبرات ودعم الفرع الرئيسي، وبالأخص قسم في أسواق دين رأس المال، والتمويل المهيكل، والمؤسسات المالية من أجل توفير حلول متخصصة للعملاء حسب أسواقهم.

وإستناداً إلى أداء العام ٢٠١٧، فإن بنك البحرين الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة في موقع جيد للمضي قدماً نحو المزيد من تحسين مركزه وأدائه المالي خلال عام ٢٠١٨.

فرع الرياض - المملكة العربية السعودية

ركز فرع الرياض على تقوية تواجده ومراكز أعماله ليتمكن من تقديم مساهمة أكبر في الأداء العام للبنك. ومع التغيرات المتسارعة في المملكة العربية السعودية والتي تلت الإعلان عن الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، اتخذ بنك البحرين الوطني خطوات حازمة للإرتقاء بمستوى فريق العمل من أجل خدمة السوق السعودي، بدءاً بتعيين مدير تنفيذي في السعودية. وبهذا أصبح لدى البنك مصرفي متمرس لقيادة العمليات والجهود المبذولة للتطوير من أجل تلبية احتياجات العملاء بصورة أفضل وللمزيد من الإستفادة من الفرص الناشئة عن برنامج التنمية الإقتصادية في المملكة العربية السعودية. وسيواصل المدير التنفيذي في السعودية تركيزه على تعزيز أداء فريق العمل وتطوير أعمال البنك بالتنسيق مع المكتب الرئيسي. وسيكون التركيز منصباً على القطاعات التجارية والشركات وتوسعة قاعدة الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولأفراد وذلك عبر القنوات الرقمية للبنك في المستقبل. وستستمر عمليات البنك في السعودية كذلك في الحصول على إستقلاليتها كما هو مطلوب وفق أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي، إلى جانب إستنادها على دعم المكتب الرئيسي حسب ما تسمح به الأنظمة، والبناء على الأسس الراسخة لمعايير معرفة العميل، ومكافحة غسيل الأموال، وقواعد الإمتثال.

مراجعة العمليات

قمنا بإدخال تحسينات مهمة خلال عام ٢٠١٧ لضمان توافر بنية تحتية قوية تتماشى مع معايير الحديثة على مستوى القطاع.

تقنية المعلومات

نفذت وحدة تقنية المعلومات العديد من المشاريع الناجحة خلال عام ٢٠١٧، وذلك بماشياً مع إستراتيجية البنك الرامية لتبني حلول رقمية مبتكرة، حيث دشنت الوحدة موقعاً إلكترونياً جديداً، كما وتم إطلاق قناة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت بحلة جديدة ومحتوى غني للعملاء من الأفراد. وأصبحت هذه القناة تمتلك مميزات جديدة ومعززة تسمح للعملاء بالقيام بمعاملاتهم المصرفية عن طريق الإنترنت في أي وقت وبشكل فوري. وتشتمل المميزات الجديدة إدارة البطاقات الائتمانية، والتمويل الشخصي لإدارة الميزانيات والمصروفات. كما أطلقت الوحدة تطبيقاً جديداً للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والذي يسمح للعملاء بالقيام بمعاملاتهم المصرفية والإستفادة من خدمات بنك البحرين الوطني في أي وقت وفي أي مكان من خلال مجموعة واسعة من أجهزة النقال الذكية.

استمر بنك البحرين الوطني طوال العام في تحديث وتجديد البنية التحتية لتقنية المعلومات والأنظمة الرئيسية في مختلف دوائر البنك من أجل الوفاء بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير التابعة لأنظمة بيانات بطاقات الدفع الصادرة من فيزا/ماستر كارد. كما ركزت الوحدة على تعزيز أمن المعلومات وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات بغية تبني وتنفيذ أفضل الممارسات في هذا الشأن، وقد اشتمل ذلك على عدد من المشاريع لتقوية الجانب الأمني للأنظمة وضمان سلامة بيانات العملاء الخاصة وحمايتها من تهديدات القرصنة الإلكترونية.

العمليات

بدأ بنك البحرين الوطني بتطبيق مبادرة إستراتيجية طموحة في عام ٢٠١٧ وذلك لنقل البنك إلى العالم الرقمي بالكامل خلال السنوات القادمة. وقد اتخذ البنك خطوات مهمة لتنسيق عملياته بما ينسجم مع هذه الإستراتيجية. كما وقامت الوحدة بتحويل جميع خدمات المدفوعات التي تتم بشكل يدوي إلى نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)، بغية تبسيط وتسهيل إجراءات تحويل رواتب المؤسسات والشركات التابعة للحكومة

لحسابات المصرفية، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية ضمن وحدة العمليات لضمان المتابعة والتحكم بشكل أفضل.

مركز الإتصال

يعد رضا العملاء محوراً أساسياً تتمركز حوله جميع أهداف بنك البحرين الوطني وذلك ضمن جهوده لتقوية حصة البنك بالسوق والمحافظة بشكل فعال على العملاء وجذبهم. وإنسجاماً مع هذه الإستراتيجية، كان مركز الإتصال ومايزال يسعى لتوفير الخدمات للعملاء على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، حيث نجح في التعامل مع ٢٠ ألف إتصال شهرياً ضمن جهوده للتأكيد على تقديم خدمات أفضل للعملاء.

إلى جانب تقديمه للخدمات المصرفية الخاصة بحسابات جميع عملاء البنك، ساهم مركز الإتصال أيضاً في زيادة وعي العملاء بكافة المميزات والتطبيقات المقدمة عبر قنوات البنك الإلكترونية.

لقد لعب مركز الإتصال خلال العام دوراً رئيسياً في تحديد الأسباب الرئيسية وراء شكاوي العملاء والعمل يداً بيد مع الأقسام الأخرى لضمان أفضل معايير الجودة. وللتغلب على هذه التحديات، تم توفير دورات تدريبية مكثفة لفريق عمل المركز.

دورنا في المجتمع

دورنا في المجتمع

منذ بدء مزاويلته لأعماله في يناير ١٩٥٧، كان بنك البحرين الوطني ولا يزال في صميم عملية تنمية المجتمع المحلي لمملكة البحرين. فالبנק ملتزم بدوره في دعم الرعاية الاجتماعية والمساهمة في تحسين معيشة المواطنين على الدوام ولعقود عديدة قادمة، ونحن نعدده قيامنا بخدمة المجتمع خارج نطاق الأعمال المصرفية واجباً وفخراً لنا.

وضمن إطار سياسة بنك البحرين الوطني للمسؤولية الاجتماعية، يتم تخصيص ٥٪ سنوياً من صافي الربح السنوي لدعم عدة برامج ومشاريع ومؤسسات التي تهدف إلى تعزيز الرعاية المجتمعية، والرعاية الصحية، والتعليم. ويعود تاريخ هذا الإلتزام إلى عام ١٩٨٠ عندما تم إطلاق برنامج الهبات والتبرعات الخاص بالبنك، حيث أنفق البنك ما مجموعه ٤٢,٧٧ مليون دينار بحريني منذ بداية البرنامج.

هذا، وساهم البنك في عام ٢٠١٧ بمبلغ ١,٥٧ مليون دينار بحريني من خلال برنامج الهبات والتبرعات لدعم قطاع الرعاية الصحية، والتعليم، والدراسات البحثية وغيرها من المشاريع لتحسين رفاهية المجتمع.

إلتزاماتنا:

التعليم: إلتزامنا للجانب التعليمي يشمل توفير الدعم لجميع المبادرات والهبات والتبرعات التي لها وقع مباشر على المجتمع. يتضمن ذلك برامج المنح الدراسية للطلبة، والهبات والتبرعات للمدارس والكليات والجامعات، وغيرها من مؤسسات تعليمية وبرامج أكاديمية.

الرعاية الصحية: إلتزامنا للجانب الصحي يشمل دعم القطاع الصحي بكافة أنواع الهبات والتبرعات التي تساهم بشكل فعال في تحسين المجتمع من حيث الصحة العامة. يتضمن ذلك الهبات والتبرعات المباشرة للمستشفيات والمراكز الصحية، إضافة إلى دعم المؤسسات والمنظمات المسجلة والمختصة بعدة مسائل صحية في المجتمع عبر تزويدها بالخدمات والمعدات اللازمة.

التجارية والمالية في البحرين. يتضمن ذلك دعم الجمعيات المتخصصة والندوات المتخصصة والمؤتمرات والفعاليات المتخصصة والتي لها وقع مباشر وتعود بنفع كبير على مملكة البحرين.

البرامج الأخرى: يتألف هذا القسم من جميع الهبات والتبرعات الأخرى التي يتم المصادقة عليها من قبل لجنة الهبات.

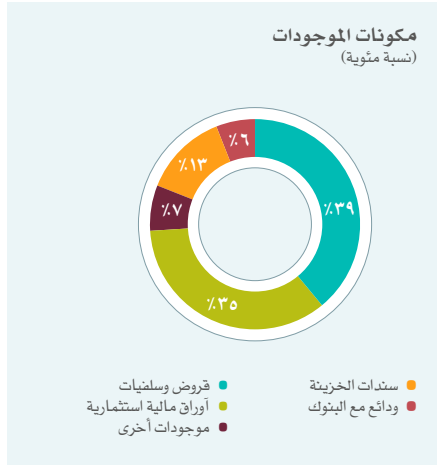
الرعاية الاجتماعية: إلتزامنا للجانب الاجتماعي يشمل الهبات والتبرعات للجمعيات والمنظمات الاجتماعية والخيرية لتمويل أنشطتها الدورية والمتكررة، ودعم الأنشطة الرامية لتحقيق منافع اجتماعية جوهرية لجميع شرائح المجتمع على نطاق واسع أو لخدمة فئات محددة، إضافة إلى المشاريع والبرامج الخاصة التي تستهدف بصورة رئيسية ذوي الدخل المحدود والفئات المعوزة من أجل تحقيق الرفاهية والإزدهار.

برامج التنمية: إلتزامنا للبرامج التنموية يشمل دعم الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى إبراز مكانة المملكة وتنمية القطاعات





إدارة المخاطر



المقابلة من المساهمين أو الأطراف الأخرى. ويتم الاحتفاظ بهوامش كافية على الضمانات لتخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات بالسوق.

بالإضافة إلى عملية التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، فإنه يتم تطبيق الشروط والأحكام على جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام التصنيف الداخلي والمراجعة تحديد أي خلل يطرأ على مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من ستة عشر درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تحديد مدى احتمال تعثر المقترض وعدم الوفاء بالتزاماته. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التخارج من الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الاستثمارية. ولا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الملاءة الائتمانية للعميل فحسب، بل تتم كذلك إجراء عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك إبان وقوعها.

يدخل البنك في عقود المشتقات ضمن نطاق

الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر أمن المعلومات ووضع الإرشادات التشغيلية الملزمة بالإستناد إلى التوصيات التي تقدمها الإدارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات حسب الهيكل التنظيمي بناءً على المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، شكل البنك لجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة أمن المعلومات للبت في جوانب المخاطر المختلفة.

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الإستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة محلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة المذكورة للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقررة، ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم إتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

تقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم لوحدات الأعمال المصرفية في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه المجموعة مهماتها بشكل مستقل عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تحليل المخاطر وتقديم توصياتها وذلك قبل الحصول على موافقة من الجهات المسؤولة. كما أن البنك يشجع النقاش والتواصل بين وحدات الأعمال المصرفية ومجموعة المخاطر بهدف تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الربون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمونة وغير المضمونة في الميزانية العمومية.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة بالنسبة لتقييم مخاطر الائتمان والمتابعة المنتظمة لها. ويتم إجراء عملية مراجعة دورية لكل حساب على حده كما يتم حد المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات

استمر القطاع المصرفي والمالي في تنامي من حيث الصعوبات والتعقيدات مع التغييرات المستمرة على صعيد البيئة الرقابية وبيئة العمل العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات فرضت معها تحديات وفرص جديدة للمصارف. ومع بيئة العمل المتغيرة، فإن هنالك احتياج متنامي للإستمرار بتقوية أطر العمل وتعزيز الرقابة. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير إدارة المخاطر لتكون إحدى كفاءاته الأساسية وتتمكن من مواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الموجودات. بذلك ينعكس تقييمنا للآثار المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الاقتصادية وأوضاع السوق والوضع الائتماني لربائنا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بكونها دائماً حذرة ومستبقة الأحداث وذلك بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

تظهر المخاطر نتيجة للنشاطات الائتمانية المتعددة التي تقوم الوحدات المصرفية المختلفة بمزاولة. إن وحدة الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية والتي تم استحداثها مؤخراً مسؤولة عن تقديم الخدمات المصرفية للشركات الكبرى العاملة في مملكة البحرين، وتعزيز العلاقات الحالية من خلال فريق التغطية المؤسسية. وبالإضافة لوحدة المؤسسات المالية، فإن منصة الشؤون المؤسسية والخدمات الإستثمارية تقدم خدماتها من خلال خطوط الأعمال الجديدة والمعنية بأسواق رأس المال، والقروض المشتركة، علاوة عن التمويلات المهيكلية، والتمويل التجاري. وتشتمل مسؤوليات وحدة الخدمات المصرفية التجارية على إحتياجات الإقراض لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين. بينما تقوم مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية بإقراض الأفراد في مملكة البحرين علاوة عن توفير الخدمات المصرفية الأخرى. أما الخزينة، فهي مسؤولة عن جميع نشاطات البنك فيما يتعلق بالخزينة والاستثمار بأسواق المال، بينما يقوم فرع أبوظبي وفرع الرياض بتلبية إحتياجات سوق دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

تتخسر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات

السيولة في جميع الأوقات. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (٢٥) حول البيانات المالية تفصيلاً لتوزيع الإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مثلت الموجودات التي تستحق خلال ثلاثة أشهر ٢٦,١٥٪ من مجموع الموجودات. ويمكن أيضاً وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الإستثمار والتي يزيد مدد إستحقاقها على ثلاثة أشهر مما يعزز مقدرة البنك في إدارة مخاطر السيولة. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الإستحقاقات الحقيقية المبينة على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الإستثمارات السائلة. هذا إضافة إلى الخطط الموضوعية لمواجهة الطوارئ في حينها من أجل تقليل المخاطر التي قد تحدث نتيجة تغيرات أوضاع السوق. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة مخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ ووضع السيولة مع دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بها.

مخاطر أسعار الفائدة

تقاس مخاطر أسعار الفائدة بمدى التغيير في أسعار فائدة السوق وأثرها على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويتأثر صافي الفوائد المكتسبة كنتيجة لتذبذب أسعار الفائدة إلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الفائدة المدرة للموجودات عن المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الإستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت الذي يعد نفسه وبشكل إنتقائي للإستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة على أسعار الفائدة.

يستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس مدى تأثير أسعار الفائدة على أرباح البنك السنوية والناتج عن عدم توافق في إعادة التسعير بين أوضاع كل من الموجودات ذات أسعار الفائدة الحساسة، والمطلوبات والمشتقات. وتدل الفجوة السلبية على مدى تأثر المطلوبات بينما تدل الفجوة الإيجابية على مدى تأثر الموجودات.

أطراف التعامل / المحامين والإطلاع بشكل مستمر على آخر التطورات في مجال المعاملات المصرفية المحلية والدولية وقوانين الشركات والقوانين والأنظمة الأخرى واتخاذ الإجراء التصحيحي عندما يكون نشاط عمل البنك عرضة للتأثر.

تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل تحقيق الأهداف المذكورة بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك مكاتب ومحامين ذات سمعة دولية وذلك لتقديم المشورة له حول الأمور المتعلقة بالقوانين الأجنبية والمحلية وتمثيل البنك في القضايا والدعوى القانونية أمام السلطات القانونية الأجنبية والمحلية وذلك عندما تكون هناك حاجة لهذا التمثيل.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين إستحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء بإحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

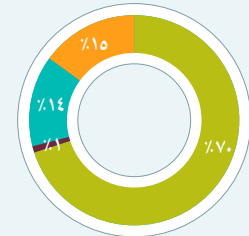
تحدد إدارة الموجودات والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الإلتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، إلخ.

قد حافظ البنك على إستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة. إضافة إلى ذلك فإن البنك يعتمد على محفظة المتاجرة والأوراق المتداولة كمصادر ثانوية للسيولة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات ٥١,٣٩٪. وتساعد هذه النسبة العالية من السيولة البنك على الوفاء بمتطلبات الزبائن المتغيرة والخاصة بالسلفيات والسحوبات.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع، وساعدت إستراتيجية البنك في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة.

يقوم رئيس وحدة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الإحتفاظ بمستويات كافية من

مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية (نسبة مئوية)



أنشطة أعماله الإعتيادية من أجل تلبية متطلبات وإحتياجات عملائه ومن أجل تفادي التقلبات المفاجأة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويتم إحتساب خطر الائتمان الناشئ عن أحد عقود المشتقات من خلال احتساب كلمة استبدال العقد إذا كانت قيمته السوقية إيجابية. بالإضافة إلى تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقد. ويتم قصر مخاطر الائتمان الخاصة بعقود ذات قيمة سوقية سالبة بالتغيير المستقبلي المحتمل في قيمتها السوقية. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (١٧) حول البيانات المالية مزيداً من التفاصيل حول عقود المشتقات.

لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات للتنبيه عن حالات تعثر بأحد الحسابات. ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة التي تتجاوز مدة تخلفها عن تسعة وثلاثون يوماً. ويستخدم البنك معايير خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد. ويتم تحديد مقدار المخصصات بالإعتماد على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، إلخ. هذا وتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر المحتملة بمحفظة القروض.

المخاطر القانونية

تقوم دائرة الشؤون القانونية بإدارة وتقليل المخاطر القانونية التي يواجهها البنك من خلال المراجعة والمشورة الفورية حول مستندات المعاملات والمراجعة المنتظمة للمستندات الموحدة للتأكد من حماية مصالح البنك والتفاوض مع

إدارة المخاطر (تتمة)

ويبين الإيضاح رقم (٣٢) حول البيانات المالية بالتفصيل وضع مخاطر البنك المتعلق بأسعار الفائدة.

كما يستخدم البنك التحليل الزمني المعدل من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة ذات الدخل الثابت. ويعطي تعديل الفترة الزمنية نسبة التغير المئوية لقيمة المحفظة وذلك بعد تغيير قدره ١٪ في العائد، وجاءت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة البنك للدخل الثابت بـ ١,٣٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. هذا يعني أن ما نسبته ١٪ من التغير التصاعدي المتوازي في منحني الفائدة سينتج عنه تدهور في قيمة المحفظة بما يعادل ٣,٦٧ مليون. كما يتم استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتولى رئيس وحدة الخزينة والاستثمار المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير خاصة عن الأوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغييرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم إتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف الإستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنظمة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم. وتخضع أنشطة البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتزام صارم بإجراءات الرقابة والحدود والفصل الدقيق والتام بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية وتقديم تقارير منتظمة عن أوضاع البنك والقيام بالمراجعة المستقلة لجميع إجراءات الرقابة والحدود والاختبار الدقيق والصارم لأنظمة الأسعار والمتاجرة وإدارة المخاطر. ويتم وضع قيود على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة. ويستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة ومراكز العملات المتاحة بالبنك.

إن متطلبات رأس المال الخاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسهم، مخاطر أسعار السلع، ومخاطر خيارات الأسهم يتم احتسابها بشكل منفصل ومن ثم تحصيل مجموعها للوصول إلى مجموع متطلبات رأس مال مخاطر السوق الخاص بالبنك. ويوضح الجدول التالي مخصصات رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

نوعية الخطر	متطلبات رأس المال (بالدينار البحريني)
مخاطر أسعار الفائدة	١,٢٥٨,٧٥٩
مخاطر الأسهم	-
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٣١,٢٤٩
مخاطر السلع	-
مخاطر الخيارات	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	١,٢٩٠,٠٠٨
المضاعف	١٢,٥
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	١٦,١٢٥,١٠

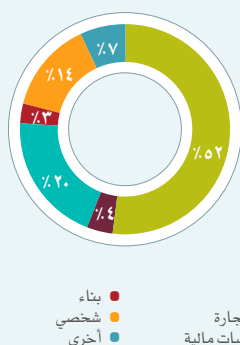
خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٧ كانت متطلبات رأس المال الأقصى، حسب الطريقة الموحدة، ١,١٩ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٧، بينما كانت متطلبات رأس المال الأدنى ٣,٢٩ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٧.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة في العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الأخطاء البشرية أو نتيجة خلل في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل إحتواء كافة المخاطر المحتملة.

قامت وحدة تنظيم مخاطر إدارة التشغيل ضمن مجموعة المخاطر بمتابعة وتنظيم جوانب مخاطر

التوزيع القطاعي للموجودات
(نسبة مئوية)



التشغيل المختلفة بشكل مستقل. وقام البنك أيضاً بتأسيس لجنة تعنى بمخاطر إدارة التشغيل، حيث تقوم هذه اللجنة بمتابعة ومراقبة ومراجعة مخاطر إدارة التشغيل المتنوعة، بالإضافة إلى التأكد من وضع إجراءات تحد من تطور هذه المخاطر والعمل على تطبيقها. إن برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة والذي يوفر للجنة نظرة دقيقة وشاملة للمقارنة بين مختلف عناصر مخاطر التشغيل بالإضافة إلى قياسها من حيث أرجحية حدوث الآثار المحتملة في مختلف وحدات البنك والتي توفر أيضاً أساس لتقييم وتنظيم اشتراطات التعزيزات الرقابية والطرق الجديدة لتقليل المخاطر وذلك بطريقة منظمة.

بالإضافة إلى برنامج التقييم الذاتي للمخاطر، يستخدم البنك كذلك مؤشرات الخطر الأساسية كأداة لمراقبة مخاطر التشغيل. إن مؤشرات الخطر الأساسية هي عبارة عن إحصاءات ومقاييس تقدم فكرة عن أوضاع مخاطر التشغيل التي تواجه البنك. وقد تم تصميم مؤشرات الخطر الأساسية مع وضع حدود تظهر ارتفاع مستوى المخاطر وهو ما يمثل دليلاً على حدة الخطر وضرورة اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب. وتتم متابعة نتائج مؤشرات الخطر الأساسية بصفة دورية ومنظمة من قبل دائرة إدارة التشغيل وتتم مراجعتها من قبل لجنة إدارة مخاطر التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإن دائرة مخاطر التشغيل تقوم بتقييم المخاطر الكامنة في جميع المنتجات الجديدة والخدمات وفي عمليات المنتجات والاتفاقيات المنظمة لها وذلك قبل أن يتم تنفيذها.

الإلكتروني، (٢) نشر الوعي الأمني وتدريب الموظفين، (٣) إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني، بما في ذلك تحديد المخاطر والظواهر الرئيسية، (٤) القيام بعمليات تدقيق ومتابعة لأمن المعلومات، (٥) متابعة حوادث امن المعلومات وتقديم تقارير بشأنها.

مخاطر السمعة والائتمان

تعرف مخاطر السمعة بأنها الآثار الحالية والمحتملة على الأرباح ورأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو على الإستمرار في خدمة العلاقات الحالية. إن إدارة مخاطر السمعة تعتبر ميزة ذاتية ضمن ثقافة البنك وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد وإدارة المخاطر، فإن نظام الرقابة الداخلية يتضمن كذلك المحافظة على ممارسات العمل على مستوى عال من الجودة تجاه عملاء ومساهمي البنك وتجاه الأجهزة الرقابية والجمهور بشكل عام وتجاه عملاء الائتمان وغير الائتمان. ومن خلال سياساته وممارساته، فإن بنك البحرين الوطني يضمن بأن عملية تنقيح المخاطر المتعلقة بالعملاء وتوقعات الأداء تتم قبل تقديم المنتجات والخدمات الإستثمارية لهم. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد بيع المنتج أو الخدمة، يتم نقل التوقعات المناسبة للمخاطر والأداء بوضوح ويتم معاملة الأموال تحت الإدارة بكل حذر ومهنية.

تخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وزبائنه.

هذا وقد تم إتخاذ كافة الإجراءات ووضع الإرشادات اللازمة لتجنب البنك من الوقوع في عمليات غسيل الأموال.

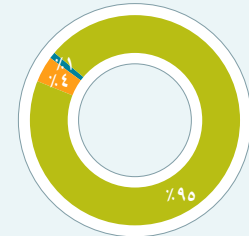
في الحالات التي لا تتمكن الضوابط الداخلية من معالجة المخاطر على النحو المطلوب، والمخاطر الحالية لم يتم التخفيف منها بالشكل المقبول، فإن وحسب الضوابط التكميلية يتم نقل المخاطر إلى طرف آخر مثل التأمين وتقييمه على أساس سنوي.

مخاطر أمن المعلومات والأمن الإلكتروني

تواجه المؤسسات المصرفية وبشكل مستمر تحدياً كبيراً ومتنامياً للمخاطر التي تهدد أمن المعلومات والأمن الإلكتروني، حيث أصبح وقوع هذه التهديدات أكثر شيوعاً وتعقيداً وانتشاراً من ذي قبل. ولهذا قام البنك بإتخاذ خطوات هامة لتعزيز جهوده الهادفة إلى حماية أمن المعلومات باستخدام الضوابط التالية: أنظمة مكافحة الفيروسات للمؤسسات، برامج الكشف عن البرمجيات الخبيثة وبرمجيات التجسس، برامج جدران الحماية من تهديدات الجيل الجديد، برامج جدران الحماية الخاصة بتطبيقات الويب، كشف التسلل، نظام الحماية من الإختراقات، نظام الحماية المتقدمة من التهديدات، أمن نقاط النهاية، مكافحة الذكية للتهديدات، قوائم تحكم للوصول إلى الخادم، أدوات للكشف عن الإختراقات، و تشفير البيانات أثناء النقل. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم الأخذ بعين الإعتبار كل من القدرة على الإستجابة لهجمات الأمن الإلكتروني والتصدي لها، وأمن الشبكة، وإدارة الموردين ومزودي الخدمة، والإجراءات المتبعة في حالات الطوارئ عند تقييم أمن وسلامة البنك بشكل عام.

وعلى ضوء التحديات الناتجة عن تهديدات الأمن الإلكتروني ومكافحة الأخطار المتنامية من هذا المجال، قام البنك بتشكيل دائرة خاصة بأمن المعلومات وتابعة لمجموعة المخاطر وهي معنية بمتابعة أنشطة أمن المعلومات والأمن الإلكتروني. ويشمل إطار أمن المعلومات المؤسسي عدة جوانب أساسية هي: (١) سياسة لأمن المعلومات والأمن

التوزيع الجغرافي للموجودات
(نسبة مئوية)



مجلس التعاون الخليجي
أوروبا
أخرى

إن الدور الأساسي لدائرة التدقيق الداخلي هو مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عبر تزويدهم بضمانات مقبولة في شكل رأي مستقل حول كفاية وكفاءة ومدى فعالية أطر العمل الرقابية. ويحدد ميثاق عمل دائرة التدقيق الداخلي الأغراض والسلطات والمسؤوليات الموكلة بالدائرة. في حين إن التواصل المباشر مع لجنة التدقيق يعزز من نشاط دائرة التدقيق الداخلي ويحافظ على استقلاليتها. إن دائرة التدقيق الداخلي مستقلة بذاتها عن وحدات البنك ولها مسؤوليات تشغيلية خاصة بها، ولداوي إدارية تقوم برفع تقارير للرئيس التنفيذي. وتتبع الدائرة منهجية قائمة على أساس المخاطر حيث تقوم بتقييم ومراجعة الضوابط ومدى فعاليتها لتحقيق الأهداف المحددة. وتلتزم الدائرة بالإطار الدولي للممارسات المهنية التابع لمعهد المحاسبين الداخليين (IIA)، وقد تم اعتمادها لأداء عمليات التدقيق وفقاً لمعايير الرابطة الدولية للحسابات.

لدى البنك خطة متكاملة لاستمرارية العمل تتمثل في مركز خارجي مستقل للحاسب الآلي خاص بالحالات الطارئة إضافة إلى قسم الحاسب الآلي الرئيسي لضمان تقديم خدمات الدعم الكامل لعمليات البنك في حال وجود أي طارئ في نظام تقنية المعلومات. ويتم إختبار خطة استمرارية العمل ومركز الدعم بشكل دوري ومنتظم للتأكد من جاهزيته للعمل في الحالات الطارئة.

تقرير المكافآت

فلسفتنا

لقد تبني بنك البحرين الوطني فلسفة مكافآت شاملة تعكس رؤيته وإستراتيجيته وقيم عمله ضمن إطار عمل يساعده على إتخاذ القرارات المتعلقة بجميع عوامل المكافآت. ونحن نسعى من خلال تبنيها لهذه الفلسفة إلى:

١. إستقطاب أفضل الموظفين أداءً والإحتفاظ بهم.

٢. توفير حوافز متغيرة ومدفوعة حسب ما يتم تحقيقه من أهداف أداء خاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الشخصية ضمن إطار يتماشى مع قيمنا المؤسسية.

٣. تطوير قادة ضمن القطاع يؤثرون بشكل إيجابي على أداء البنك ويمثلون حافزاً للنمو في البيئة الإقتصادية التي يعملون بها.

وعبر عواملها المتعددة، فإن فلسفتنا تشمل مايلي:

- تشجيع بناء الكفاءات والمهارات من خلال ربط التطور المهني وإدارة الأداء بالمكافآت.
- دعم ثقافة المثابرة بالعمل المدفوع بالأداء والإنجاز والالذان يحفزان نمو المؤسسة.
- دفع استحقاقات (على شكل مكافآت ثابتة ومتغيرة) لقاء الأداء، والمهارات، والكفاءات، والنمو، والتطوير، والإلتزام.
- مد فرص للأفراد للنمو في المؤسسة من خلال توفير التطور المهني، والتدريب، وخطط التعاقب الوظيفي، وتطوير المواهب.
- دعم بيئة العمل من خلال عدة متركزات وهي قيم عملنا، والقيادة الرشيدة، وثقافة النجاح القائم على العمل الجماعي وترابط فرق العمل، وتحقيق توازن بين العمل والحياة الإجتماعية.

إن تطبيق فلسفتنا يتم كذلك من خلال الإلتزام بإطار حوكمة قوي وفعال، والذي يضمن الإلتزام العام بالإشتراطات الرقابية ومواكبة أفضل الممارسات على مستوى القطاع. وفي حال عدم الوفاء بهذه الإشتراطات، فإن لجنة التقييمات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن

ضمان الإلتزام بالسياسات والإشتراطات الرقابية.

إن سياسة مكافآت البنك تراعي على وجه الخصوص دور كل موظف، وبالأخص الأشخاص المعتمدين والأشخاص الذين يتحملون مخاطر جوهرية، بحيث يتم تعويضهم بشكل عادل ومسئول. إن الأشخاص المعتمدين هم موظفون ممن يتولون القيام بمهام ومسؤوليات تحتاج لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه المهام العمليات التي يتم متابعتها والمذكورة من قبل مصرف البحرين المركزي، والمناصب التنفيذية التي ترفع تقاريرها بشكل مباشر للرئيس التنفيذي، وبعض مسؤولي الأقسام ممن يمتلكون مهارات وكفاءات خاصة. إن الأشخاص الذين يتحملون مخاطر مادية هم موظفون يتراشون دائرة أعمال معينة وأي أفراد ضمن سيطرتهم ممن لهم آثار جوهرية على إطار مخاطر البنك.

لضمان التوافق بين ما نقوم بدفعه للموظفين وإستراتيجية أعمال البنك، فإننا نقيم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف السنوية طويلة المدى المالية منها وغير المالية والموجزة بما يتماشى مع نظام إدارة أداء البنك. وتأخذ عملية التقييم هذه بعين الإعتبار الإلتزام بقيم البنك والمخاطر ومعايير وإجراءات الإلتزام وفوق ذلك كله التصرف بنزاهة. وبشكل عام، فإن الأداء يتم الحكم عليه ليس على أساس ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل على أساس الكيفية التي تحققت بها على نفس القدر من الأهمية، حيث أن البنك يؤمن بأن العامل الأخير يسهم في إستدامة أنشطة أعماله على المدى الطويل.

دور لجنة التقييمات والمكافآت

تتولى لجنة التقييمات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك وتعتبر لجنة التقييمات والمكافآت هي اللجنة المشرفة والمنظمة لسياسة وممارسات المكافآت، وهي المسؤولة عن تحديد ومراجعة وإقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لمجلس الإدارة من أجل الموافقة عليها. وهي مسؤولة كذلك عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات المكافآت. وتضمن لجنة التقييمات والمكافآت تعويض ومكافأة جميع موظفي البنك بشكل عادل ومسئول. وتتم مراجعة

سياسة المكافآت على أساس منتظم لكي تعكس هذه السياسة التغييرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل والمخاطر التي يواجهها البنك.

وتشمل مسؤوليات لجنة التقييمات والمكافآت، فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للبنك، كما هو محدد في مهامها واختصاصاتها، ولكنها غير محصورة بالمهام التالية:

- إعتماد ومراقبة مراجعة نظام المكافآت وذلك لضمان أن النظام يعمل كما هو مخطط له.
- إعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص معتمد وكل موظف يتحمل المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن مجموع المكافآت يشمل الرواتب والأعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التأكد من تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحققون الأرباح على المدى القصير ولكنهم في نفس الوقت يتحملون حجماً مختلفاً من المخاطر بالنسبة عن البنك.
- التأكد من أنه بالنسبة لمن يتحملون المخاطر، تشكل المكافآت المتغيرة جزءاً كبيراً من مجموع المكافآت التي يحصلون عليها.
- مراجعة نتائج إختبار الإجهاد والإختبار الخلطي قبل إعتماد مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بما في ذلك الرواتب والأعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التقييم الحذر للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها وإحتمالها غير مضمون. وتقوم لجنة التقييمات والمكافآت بمناقشة مسألة المبالغ المدفوعة للدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو الذي يبقى إحتمال تحقيقه غير مضمون وقت القيام بعملية الدفع.
- التأكد من أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية وإدارة الإلتزام

التعيينات والمكافآت أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وفرصه المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة في تعديل حزمة المكافآت لتأخذ بعين الاعتبار جودة الأرباح. ويسعى البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة والثابتة. وإذا كانت جودة الأرباح غير قوية، فإنه يمكن تعديل قاعدة الأرباح حسب تقدير لجنة التعيينات والمكافآت.

لتكون لدى البنك عموماً أية مبالغ قابلة للتوزيع ضمن حزمة المكافآت، يجب أن يحقق الحدود الخاصة بأهدافه المالية. وتضمن معايير ومؤشرات الأداء تقلص مجموع المكافآت المتغيرة بشكل كبير في الأغلب عند تحقيق البنك لأداء مالي غير مشجع أو سلبي. وعلاوة عن ذلك، فإن حزمة المكافآت المذكورة أعلاه تخضع لتعديلات المخاطر وذلك بما يتفق مع هذه التعديلات وإطار الربط. وتضمن عملية إدارة الأداء كون جميع أهداف وحدات الأعمال والموظفين منسجمة بشكل مناسب مع الكل.

إن مجموع المكافآت المتغيرة المدفوع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن نسبة ٨٪ إلى ٩٪ من صافي الأرباح قبل اقتطاع (البونص).

مكافآت عمليات الرقابة

إن مستوى المكافآت المقدمة للموظفين في عمليات الرقابة والدعم يسمح للبنك بإستخدام موظفين أكفاء وذوي خبرة عالية لهذه العمليات. ويضمن البنك أن مجموعة المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي الرقابة والدعم يجب أن تقبل لصالح المكافآت الثابتة. وتعتمد المكافآت المتغيرة لعمليات الرقابة على الأهداف الخاصة بها وليس على الأداء المالي الفردي للأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً رئيسياً في تحديد أداء وحدات الدعم والرقابة على أساس الأهداف الموضوعية لها. ويتم تركيز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية علاوة عن المهام ذات القيمة المضافة والخاصة بكل وحدة.

مجموع المكافآت (باستثناء الأتعاب مقابل حضور جلسات المجلس) لا تتجاوز نسبة ٥٪ من الأرباح الصافية للبنك، وذلك بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني من أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الحوافز التي ترتبط بالأداء مثل الأسهم الممنوحة وخيارات الأسهم أو برامج الأخرى لحوافز الأسهم المؤجلة والمكافآت أو المزايا التقاعدية.

المكافآت المتغيرة للموظفين

إن المكافآت المتغيرة مرتبطة بالأداء وهي تتكون في غالبيتها من مكافأة الأداء السنوية (البونص). وترتبط المكافآت المتغيرة بتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية المحددة لكل عام وأداء الموظفين الفردي في تحقيق هذه الأهداف ومساهماتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

لدى البنك إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى تحقيق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. وقد تم تصميم هذا الإطار على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية الأخرى من شأنه - في حال تساوت جميع الأمور الأخرى - أن يفضي إلى تحقيق حزمة من المكافآت المستهدفة للموظفين. ويتم تعديل حزمة المكافآت للأخذ بعين الاعتبار المخاطر عبر إستخدام المعايير المرتبطة بالمخاطر (بما في ذلك المقاييس المستقبلية). وضمن الإطار الذي تم تبنيه لتحديد حزمة المكافآت المتغيرة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت تهدف إلى الموازنة بين توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت وبكل دقة بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها وإحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتبين لجنة

يكون مجموع المكافآت الثابتة والمتغيرة يميل لصالح المكافآت الثابتة.

• تقديم توصية بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس حضورهم وأدائهم وإلتزامهم بنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.

• التأكد من وضع آليات الإلتزام المناسبة من أجل ضمان إلتزام الموظفين بعدم إستخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو الحذر على المكافآت ومن المسؤولية بهدف تقليص آثار ربط المخاطر الكامنة في ترتيب مكافآتهم.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التعيينات والمكافآت بهدف تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. هذا وقد وردت تفاصيل كاملة عن اللجنة، بما في ذلك تواريخ إنعقادها وذلك تحت باب التنظيم والإدارة وفقاً لبداي حوكمة الشركات. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب مقابل حضور الجلسات، ٨,٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

ساعد المستشارون الخارجيون البنك في وضع سياسة المكافآت المتغيرة للتماشي مع ممارسات المكافآت الصحيحة لمصرف البحرين المركزي والممارسات المتبعة في القطاع. ويشمل ذلك المساهمة من خلال مراجعة وإعادة تصميم مهام وظيفية جديدة، والقيام بالتقويم الوظيفي وإعادة صياغة الهيكل التقييمي، وسقف التعويضات والرواتب، ونموذج تخصيص الحوافز، بالإضافة إلى تطوير عملية إدارة الأداء.

مجال تطبيق سياسة المكافآت

لقد تم تبني سياسة المكافآت على مستوى البنك وسيجري تطبيقها على فروع الخارجية وشركاته التابعة.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. وسوف يتم وضع حدود لمبالغ مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون

تقرير المكافآت (تتمة)

المكافآت المتغيرة لوحدة الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدة الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة أداء البنك. وتشمل هذه الأهداف كل من الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك رقابة المخاطر والإلتزام والإعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية. إن مراعاة تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن في حال وجود أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهما يتحملان حجماً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك أن تتم معاملتهما بشكل مختلف بموجب نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط المخاطر هو موازنة وضبط المكافآت المتغيرة مع تشكيلة المخاطر التي تواجه البنك. وضمن مساعيه لتحقيق ذلك، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المعايير الكمية وقرارات الأفراد دوراً في تحديد تعديلات المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة لضمان كون سياسة المكافآت قد وُضعت لتقليل قابلية الموظفين لأخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية بحيث تتناسب مع مخرجات المخاطر ويكون لها مجموع مناسب من المكافآت التي تتفق مع عملية ضبط المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت بعين الاعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة متسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق للممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل إستراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويؤكد البنك بأن مجموع المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدته الرأس مالية.

تبقى لجنة التعيينات والمكافآت على إطلاع دائم على أداء البنك بالإعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة التعيينات والمكافآت هذه المعلومات عند أخذ المكافآت بعين الاعتبار من أجل ضمان التناغم والتوافق بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر جوهريّة في أدائه المالي، سوف يشمل إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات. كما وتعاين لجنة التعيينات والمكافآت بدقة نتائج إختبار الإجهاد، والإختبار الخلطي الذي تم إجرائها على إطار سياسة الحوافز المتغيرة، وتقوم بإدخال التغييرات الضرورية على حوافز الموظفين (البونص)، مثل تقليل مجموع المكافآت والتغييرات المحتملة على فترة الاستحقاق والتأجيلات الإضافية والتخصيصات القابلة للإسترداد.

تستطيع لجنة التعيينات والمكافآت، ومن خلال موافقة مجلس الإدارة، استخدام وسائل الترشيح وإتخاذ القرارات الإختيارية التالية:

- زيادة/ تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي،
- إمكانية إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الإسترداد من خلال ترتيب تخصيصات قابلة للإسترداد.

إطار الإعادة

تسمح التخصيصات القابلة للإسترداد لمجلس إدارة البنك بأن يقر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة أن يسقط الحق فيها/ يتم تعديلها أو بإمكانية إسترداد المكافآت المتغيرة الذي تم تسليمه وذلك في حالات معينة. أما الهدف من وراء ذلك فهو السماح للبنك بالإستجابة وبشكل مناسب إذا تبين بأن مؤشرات الأداء التي أعتمدت في قرار المكافآت لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتتضمن جميع المكافآت المؤجلة تخصيصات تساعد البنك على تقليل أو إلغاء المكافآت للموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي آثار ضارة بشكل جوهري على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن إتخاذ أي قرار بسحب مكافأة الفرد إلا من قبل مجلس إدارة البنك.

تسمح تخصيصات البنك القابلة للإسترداد لمجلس الإدارة بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز المستحقة/غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة تعديل/تُلغى وذلك في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود أدلة مقبولة ودامغة بوجود سوء سلوك متعمد أو أخطاء جوهريّة أو إهمال أو عدم كفاءة لدى الموظف، مما تسبب في تعريض البنك/وحدة عمل الموظف لخسائر جوهريّة في أدائها المالي أو معلومات غير صحيحة بشكل جليّ في البيانات المالية للبنك أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو خسائر في سمعة البنك أو المخاطر الناشئة نتيجة تصرفات وقرارات هذا الموظف أو إهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته وذلك خلال سنة الأداء المعنوية.
 - قيام الموظف، عن قصد وبشكل متعمد، بتضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنوية.
- يمكن اللجوء إلى الإسترداد إذا كان التعديل الخاطئ للجزء غير المستحق غير كاف وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم المسألة.

عناصر المكافآت المتغيرة

تتضمن المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد مدفوع مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً عند الإنهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد مؤجل	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها وإصدارها على شكل أسهم عند الإنهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها على شكل أسهم على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

هذا وتخضع جميع المكافآت المؤجلة للتخصيصات القابلة للإسترداد. ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم ليستفيد الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة شهور إعتباراً من تاريخ استحقاقها لها. إن عدد مكافآت أسهم رأس المال المقدمة ترتبط بسعر أسهم البنك حسب قوانين برنامج حوافز أسهم البنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم إلى الموظف بالإضافة إلى الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافأة المؤجلة

إن الموظفين بمنصب مدير أول فما فوق، وكذلك الموظفين ممن يحصلون على مجموع المكافآت السنوية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني فما فوق يخضعون لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك كما يلي:

مكونات المكافآت المتغيرة	المدراء العامين فما فوق	أكبر خمس موظفين من حيث الراتب	المدراء الأوائل ومساعد والمدراء العام	فترة التأجيل	الاحتفاظ	الخطأ	الإسترداد
نقد مدفوع مقدماً	%٤٠	%٤٠	%٥٠	فوري	-	-	نعم
أسهم مقدمة	-	-	%١٠	فوري	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	%١٠	%١٠	-	٣ سنوات *	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	%٥٠	%٥٠	%٤٠	٣ سنوات *	٦ شهور	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد أو الأسهم المؤجلة على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت، وبالإعتماد على تقييمها لتوزيعات الأدوار والمخاطر التي يتحملها الموظف، أن تقوم بزيادة تغطية الموظفين والتي ستخضع لترتيبات التأجيل.

بيانات المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

ألف دينار بحريني	٢٠١٧	٢٠١٦
• أتعاب حضور جلسات	٢٣	٢٠
• مكافآت	٤٢٠	٤٦٠

تقرير المكافآت (تتمة)

بيانات المكافآت المدفوعة (تتمة)

(أ) الموظفين

١. مكافآت الموظفين

٢٠١٧										
عدد الموظفين*	مكافأة ثابتة	مكافآت أولية	مكافآت مضمونة	المكافأة المتغيرة				المجموع		
				مقدماً		مؤجلة				
				نقدأً	أسهم	نقدأً	أسهم			أخرى
ألف دينار بحريني										
الأشخاص المعتمدون										
- وحدات الأعمال	٦	١,١٣٧	-	-	٤٤١	٤	١٠٦	٥٤٣	-	٢,٥٩٢
- الرقابة والدعم	١٦	١,٤٦٨	-	-	٣٤١	٥٦	١٠	٢٧٠	-	٢,٥٢٨
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريّة	٥	٢٢٥	-	-	٦٦	١٣	-	٥٣	-	٤٣١
موظفون آخرون	٦١٠	٧,٨٨٤	-	-	٣,٠٧٢	٣٣	٥	١٦١	-	١٤,٣٣٤
موظفون إقليميون	٣٣	٧٢١	-	-	١٢٦	-	-	-	-	٩٨٩
المجموع	٦٧٠	١١,٤٣٥	-	-	٤,٠٤٦	١٠٦	١٢١	١,٠٢٧	-	٢٠,٨٧٤

* تشمل هذه الموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ٥٤ موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية. ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة ٤٢٩,٠٠٠ دينار بحريني والنتيجة عن التوظيف والتنفقات غير المباشرة للموظفين غير مدرجة فيما سبق. ملاحظة: إن مجموع الحوافز يشمل تعويض الفصل عن العمل الذي تم دفعه خلال العام بمبلغ ٣٧,٠٠٠ دينار بحريني لأحد الأشخاص وذلك وفقاً لقانون العمل.

٢٠١٦											
عدد الموظفين	مكافأة ثابتة	مكافآت أولية	مكافآت مضمونة	المكافأة المتغيرة				المجموع			
				مقدماً		مؤجلة					
				نقدأً	أخرى	نقدأً	أخرى				
ألف دينار بحريني											
الأشخاص المعتمدون											
- وحدات الأعمال	١٠	١,٥٨٧	٢,٧١١	-	-	٧٠٩	١٧	١٥٦	٨٤٧	-	٦,٠٢٨
- الرقابة والدعم	١٦	١,٣١٧	٧٥٢	-	-	٦١٨	٩٥	٣١	٥٣٣	-	٣,٣٤٥
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريّة	٤	١٧٢	٥٤	-	-	٦٢	١٢	-	٤٩	-	٣٥٠
موظفون آخرون	٥٢٣	٦,٥٧٧	٢,٩٦٠	-	-	٣,٠٦٣	٤٣	-	١٦٩	-	١٢,٨١١
موظفون إقليميون	٣٢	٧٧٧	٣٢٨	-	-	٥٢	-	٣	١٧	-	١,١٧٧
المجموع	٥٨٥	١٠,٤٣٠	٦,٨٠٤	-	-	٤,٥٠٣	١٦٨	١٨٩	١,٦١٦	-	٢٣,٧١٠

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة ١٩٣,٠٠٠ دينار بحريني والنتيجة عن التوظيف والتنفقات غير المباشرة للموظفين غير مدرجة فيما سبق.

٢. مكافآت المؤجلة

٢٠١٧					
نقداً	الأسهم	أخرى		المجموع	
(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)*	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)	
٤٢١	٣,٥٩٥,٦٦٦	٢,٢٩٣	-	٢,٧١٤	الرصيد الافتتاحي
١٨٩	٢,١٧٥,٧٣٠	١,٥٧٣	-	١,٧٦٣	المكافآت التي منحتها خلال العام
١٥٠	٥٩٨,٧٥١	-	-	١٥٠	المكافآت التقديرية والأسهم التي تم منحها خلال العام
(٢٠٠)	(١,٧٦٠,٩٢٥)	(١,٠٤٧)	-	(١,٢٤٧)	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة
-	-	-	-	-	تعديلات على الخدمة والأداء والمخاطر
١٣	-	-	-	١٣	التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
٥٧٣	٤,٦٠٩,٢٢٢	٢,٨١٩	-	٣,٣٩٢	الرصيد النهائي

٢٠١٦					
نقداً	الأسهم	أخرى		المجموع	
(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)*	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)	
١٧٦	١,٧٣٢,٥٥١	١,٢٩٢	-	١,٤٦٨	الرصيد الافتتاحي
١٩٦	٢,٢٨٠,٣٨٩	١,٥٤٤	-	١,٧٤٠	المكافآت التي منحتها خلال العام
١٠٠	٤٠١,٢٧٧	-	-	١٠٠	المكافآت التقديرية والأسهم التي تم منحها خلال العام
(٥٩)	(٨١٨,٥٥١)	(٥٤٣)	-	(٦٠٢)	المكافآت التي تم دفعها/إصدارها خلال الفترة
-	-	-	-	-	تعديلات على الخدمة والأداء والمخاطر
٨	-	-	-	٨	التغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة
٤٢١	٣,٥٩٥,٦٦٦	٢,٢٩٣	-	٢,٧١٤	الرصيد النهائي

* بناءً على سعر المكافآت الأصلي

البيانات المالية

المحتويات



٤٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين
٥٢	بيان المركز المالي
٥٣	بيان الربح أو الخسارة
٥٤	بيان الدخل الشامل
٥٥	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٥٦	بيان التدفقات النقدية
٥٧	إيضاحات حول البيانات المالية
٨٤	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
٩٧	الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال
١٠٣	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١٧

تقرير مدقق الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بنك البحرين الوطني ش.م.ب
ص.ب ٦٠١
المنامة
مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب ("البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى. برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح ٢(ث)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح ٢ (و) (٦) والإيضاحات (٧) و(٣) حول الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية).

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:	قمنا بتحديد وفحص نظم الرقابة الداخلية الرئيسية، وركزنا على التالي:
• أهمية القروض والسلفيات (تمثل ٤٠٪ من مجموع الموجودات) ووجود تقديرات هامة ذات أثر على البيانات المالية؛	• التصنيف الائتماني، وعملية مراقبة وتقييم تصنيف المخاطر؛
• يقوم البنك باتخاذ قرارات تقديرية معقدة فيما يتعلق بتوقيت احتساب انخفاض القيمة، وتقدير مبلغ الانخفاض؛	• أعمار المستحقات المتأخرة من قروض البنك؛
• يتم تقييم القروض الكبيرة المتعثرة من قبل الإدارة بصورة منفردة لتقدير الانخفاض في القيمة بناءً على المعلومات المتاحة عن كل مقترض؛	• تحديد مؤشرات انخفاض القيمة؛
• يتم تجميع القروض الأخرى المتماثلة لتقدير انخفاض القيمة على أساس جمعي.	• ضوابط الحوكمة على عمليات انخفاض القيمة، بما في ذلك إعادة التقييم المستمر من قبل الإدارة لنماذج احتساب انخفاض القيمة؛
	• نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي يستخدمها البنك؛
	• عملية المراجعة والاعتماد التي تستخدمها الإدارة لمخرجات نماذج انخفاض القيمة للبنك؛
	بالإضافة لعملية فحص نظم الرقابة الداخلية الرئيسية، قمنا بالإجراءات التالية:
	مخصص انخفاض القيمة المحدد:
	إجراءاتنا المتعلقة باحتساب مخصص انخفاض القيمة المحدد للقروض على أساس فردي تضمنت التالي:
	• فهم وتقييم المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها البنك لتحديد علامات انخفاض قيمة محفظة القروض والسلفيات؛
	• اختبار ما إذا كان قد تم تحديد جميع علامات انخفاض القيمة؛
	• اختبار عينة من القروض التي خضعت لتقييم انخفاض القيمة المحدد، والتركيز على القروض ذات الأثر المحتمل الأكثر أهمية على البيانات المالية، والقيام بالتالي:
	• فهم أساس قياس مخصص انخفاض القيمة المحدد، آخذين بالاعتبار ما إذا كانت الفرضيات الرئيسية مناسبة، بالنظر لظروف المقترض؛
	• فحص مصادر المعلومات الرئيسية للتدفقات النقدية المتوقعة، ولتقييم الضمانات المحتفظ بها. وتم اختبار ما إذا كانت التقييمات حديثة، وتم عمل تسويات مناسبة على تقييم الضمانات لتقدير قيمها في عمليات البيع الإجباري.
	مخصص انخفاض القيمة الجمعي:
	إجراءاتنا المتعلقة باحتساب مخصص انخفاض القيمة بشكل جمعي لمحفظة القروض تضمنت التالي:
	• فهم وتقييم ملائمة نموذج احتساب المخصص الجمعي لمحفظة البنك؛
	• فحص المعلومات التي تم الحصول عليها من الأنظمة ذات العلاقة والتي استخدمت في النموذج؛
	• فحص الأعمار والتصنيف لعينة من القروض؛
	• عندما تكون افتراضات النماذج مبنية على معلومات تاريخية سابقة، قمنا بتقييم ما إذا كانت مخرجات النماذج تتفق مع معدلا خسائر القروض المحتسبة سابقاً.
	وقمنا باختبار ملائمة التعديلات التي قامت بها الإدارة لتعكس أوضاع السوق الحالية، اعتماداً على معرفتنا الخاصة، والمعلومات المتوفرة لدينا عن أوضاع السوق والأوضاع الاقتصادية؛
	قمنا بتقييم إفصاحات البنك الخاصة بانخفاض قيمة القروض والسلفيات، بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تقييم وانخفاض قيم الاستثمارات في الأوراق المالية

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح ٢(ث)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح ٢(ج) (١٤) وإيضاح ٨ من البيانات المالية.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:	قمنا بتحديد وفحص نظم الرقابة الداخلية الرئيسية، وركزنا على التالي:
• أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية (تمثل ٣٤٪ من مجموع الموجودات بالنسبة للبيانات المالية).	• توثيق وتقييم عمليات تسجيل معاملات الاستثمار، وعمليات تقييم محفظة الاستثمار المدرجة؛
• أدوات الدين وأسهم حقوق الملكية غير المدرجة والمحسوبة بالقيمة العادلة تمثل جزء مهم (٧٢٪) من الاستثمارات في الأوراق المالية، وقياسها يتطلب استخدام التقديرات والأحكام؛	• مطابقة أسعار تقييم الأسهم وأدوات الدين المدرجة مع الأسعار المنشورة من قبل مصادر مستقلة؛
• يقوم البنك باتخاذ قرارات تقديرية حول كل من توقيت ومبلغ انخفاض القيمة.	• اختبار ملائمة طرق تقييم أسهم حقوق الملكية غير المدرجة، ومقارنة المعلومات المالية الرئيسية المستخدمة مع مصادر خارجية، والبيانات المالية والتقارير الإدارية، كلما كان ذلك مناسباً؛
	• اختبار ملائمة طرق تقييم أدوات الدين غير المدرجة، والمعلومات المستخدمة في التقييم التي يمكن رصدها من مصادر السوق؛
	بالنسبة لانخفاض قيمة أدوات الدين، قمنا بالتالي:
	• تقييم أدوات الدين، كل على حده، لأي مؤشر على وجود مصاعب مالية جوهرية لصادري السندات؛
	• تقييم ما إذا كان هناك حالة فشل أو تأخير؛
	• تقييم أدوات الدين، كل على حده، لأي هبوط جوهري في التصنيفات الائتمانية المستقلة؛
	• تقييم ما إذا كان هناك انخفاض جوهري في القيمة العادلة؛
	بالنسبة لانخفاض قيمة استثمارات الأسهم المتوفرة للبيع، قمنا بالتالي:
	• اختبار إجراءات تحديد الاستثمارات التي تعرضت لانخفاض قيمها العادلة لأقل من تكلفتها؛
	• تقييم مدى معقولية وثبات تطبيق معايير تحديد وتعريف النقص الجوهري، أو النقص في القيمة العادلة لأقل من التكلفة لفترة طويلة الذي يؤدي إلى احتساب الانخفاض في القيمة.
	قمنا بتقييم إفصاحات البنك الخاصة بانخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية، وذلك بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقاريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير، على تقرير مجلس الإدارة والمعلومات الأخرى التي تمثل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. إذا ما استنتجنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للبنك.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.
- أننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.
- كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.
- من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١) نفيذ بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر القبيطي.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو

رقم ترخيص الشريك ٨٣

٢٩ يناير ٢٠١٨

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح	
(بملايين الدنانير البحرينية)			
الموجودات			
١٠٢,٩٩	١٠٧,٠٤		نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤٨٦,٨٠	٤٩٩,٩٢	٤	سندات الخزينة
١٦٠,٩٠	١٧٤,٠١	٥	ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٠,٣٥	-	٦	أوراق مالية متداولة
١٠٣١,٩٣	١٢٢٦,٨٥	٧	قروض وسلفيات
١٠٩٢,٩٢	١٠٦٧,٣٠	٨	أوراق مالية استثمارية
٥٠,٠٨	٥١,٥٨	٩	إستثمار في شركات زميلة
٣٨,٧١	٤١,٧٩	١٠	فوائد مستحقة وموجودات أخرى
١٢,٤٢	١٣,٠٥	١٩	عقارات ومعدات
٢٩٧٧,١٠	٣١٠١,٥٤		مجموع الموجودات
المطلوبات			
٣٧٣,٨١	٣٨٤,٠١	١١	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٦٤,٢٨	٦٧,٨٣	١٢	سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
٢٠٨٨,٣٥	٢١٦٥,٢١	١٣	ودائع الزبائن
٣٥,٩٦	٣٦,٥٥	١٤	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
٢٥٦٢,٤٠	٢٦٥٣,٦٠		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
١١٥,٩٥	١٢٧,٥٤	٢٠	رأس المال
(١,٦٤)	(١,٦٧)	٢٠	أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم
٢,٥٣	٤,٠٢	٢١	علاوة اصدار
٥٧,٩٨	٦٣,٧٧	٢١	الإحتياطي القانوني
٣٢,٤٠	٣٢,٤٠	٢١	الإحتياطي العام
٢٠٧,٤٨	٢٢١,٨٨	٢١	إحتياطيات أخرى وأرباح مستبقة
٤١٤,٧٠	٤٤٧,٩٤		مجموع حقوق الملكية
٢٩٧٧,١٠	٣١٠١,٥٤		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

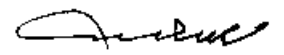
اعتمدت البيانات المالية المعروضة على الصفحات من ٥٢ إلى ٨٣ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٧ ووقعها بالنيابة عنه:



جان كريستوف دوران
الرئيس التنفيذي



د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الادارة



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الادارة

الإيضاحات حول البيانات المالية من ١ إلى ٤٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح	
(بملايين الدنانير البحرينية)			
٨٨,١٤	١٠٢,٠٩	٢٣	إيرادات الفوائد
(٢٢,١٥)	(٢٩,٠٢)	٢٣	مصروفات الفوائد
٦٥,٩٩	٧٣,٠٧		صافي الفوائد المكتسبة
٣٠,٨٨	٣١,٤٠	٢٤	إيرادات أخرى
٩٦,٨٧	١٠٤,٤٧		مجموع الدخل التشغيلي
٢٣,٩٠	٢١,٣٠	٢٥	مصروفات الموظفين
١٠,١٩	١١,٦٩		مصروفات أخرى
٣٤,٠٩	٣٢,٩٩		مجموع مصروفات التشغيل
٦٢,٧٨	٧١,٤٨		الأرباح قبل طرح المخصصات
(٢,٠٨)	(١٠,٤٠)	٧	مخصصات انخفاض في قيمة القروض والسلفيات
(٢,٤٦)	(٠,٠٧)		مخصصات انخفاض في قيمة الاستثمارات
٥٨,٢٤	٦١,٠١		ربح السنة
٤٦,٣ فلس	٤٨,٤ فلس	٣٨	ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة

جان كريستوف دوران
الرئيس التنفيذيد. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارةفاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات حول البيانات المالية من ١ إلى ٤٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٥٨,٢٤	٦١,٠١	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		البند التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:
(٠,٠١)	-	الحركة في تحويل العملة الاجنبية
		احتياطي القيمة العادلة (أوراق مالية متوفرة للبيع):
١٩,٥٣	١,١١	صافي التغير في القيمة العادلة
(١,٨٩)	(٠,٢٩)	صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة
-	٠,٠٣	حصة البنك من الدخل الشامل الآخر في شركات زميلة
١٧,٦٣	٠,٨٥	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
٧٥,٨٧	٦١,٨٦	مجموع الدخل الشامل للسنة

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	رأس المال	أسمهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	مخصص الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة*	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧		١١٥,٩٥	(١,٦٤)	٢,٥٣	٥٧,٩٨	٣٢,٤٠	٢٥,٢٦	١٤,٦٦	١٦٧,٥٦	٤١٤,٧٠
تخصيصات عام ٢٠١٦ :		-	-	-	-	-	-	-	-	-
- أرباح نقدية (٢٥٪)		-	-	-	-	-	-	-	(٢٨,٦٥)	(٢٨,٦٥)
- إصدار أسهم منحة (١٠٪)		١١,٥٩	(٠,١٤)	-	-	(١١,٥٩)	-	-	٠,١٤	-
- تحويل إلى الهبات والتبرعات		-	-	-	-	-	-	٢,٩١	(٢,٩١)	-
- تحويل إلى الإحتياطي العام		-	-	-	-	-	-	-	(١٧,٣٨)	-
- تحويل إلى الإحتياطي القانوني		-	-	-	٥,٧٩	(٥,٧٩)	-	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام ٢٠١٦		١٢٧,٥٤	(١,٧٨)	٢,٥٣	٦٣,٧٧	٣٢,٤٠	٢٥,٢٦	١٧,٥٧	١١٨,٧٦	٣٨٦,٠٥
أسهم للموظفين تم تخصيصها		-	٠,١١	١,٤٩	-	-	-	-	-	١,٦٠
الدخل الشامل للسنة:		-	-	-	-	-	-	-	-	-
- ربح السنة		-	-	-	-	-	-	-	-	٦١,٠١
- الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٨٥
مجموع الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	٦١,٨٦
استخدام مخصص الهبات		-	-	-	-	-	-	(١,٥٧)	-	(١,٥٧)
والتبرعات		-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢٢-٢٠	١٢٧,٥٤	(١,٦٧)	٤,٠٢	٦٣,٧٧	٣٢,٤٠	٢٦,١١	١٦,٠٠	١٧٩,٧٧	٤٤٧,٩٤

* سيتم تقديم التخصيصات لعام ٢٠١٧ إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات ٣١,٨٩ مليون دينار بحريني كأرباح نقدية وذلك بنسبة ٢٥٪ (٢٠١٦: ٢٥٪) ومبلغ ٣,٠٥ مليون دينار بحريني للهبات والتبرعات وتحويل مبلغ ١٩,١٣ مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة إلى الإحتياطي العام. وأوصى مجلس الإدارة أيضاً إصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ ١٢,٧٦ مليون دينار بحريني من الإحتياطي العام وتحويل مبلغ ٦,٣٨ مليون دينار بحريني من الإحتياطي العام للإحتياطي القانوني.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح	رأس المال	أسمهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	علاوة إصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	مخصص الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦		١٠٥,٤١	(١,٧٢)	١,٢١	٥١,٧٥	٣٢,٤٠	٧,٦٢	١٣,٤٠	١٥٤,٦٩	٣٦٤,٧٦
تخصيصات عام ٢٠١٥ :		-	-	-	-	-	-	-	-	-
- أرباح نقدية (٢٥٪)		-	-	-	-	-	-	-	(٢٥,٩٨)	(٢٥,٩٨)
- إصدار أسهم منحة (١٠٪)		١٠,٥٤	(٠,١٥)	-	-	(١٠,٥٤)	-	-	٠,١٥	-
- تحويل إلى الهبات والتبرعات		-	-	-	-	-	-	٢,٧٦	(٢,٧٦)	-
- تحويل إلى الإحتياطي العام		-	-	-	-	-	-	-	(١٦,٧٧)	-
- تحويل إلى الإحتياطي القانوني		-	-	-	٥,٢٧	(٥,٢٧)	-	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام ٢٠١٥		١١٥,٩٥	(١,٨٧)	١,٢١	٥٧,٩٨	٣٢,٤٠	٧,٦٢	١٦,١٦	١٠٩,٣٣	٣٣٨,٧٨
أسهم للموظفين تم تخصيصها		-	٠,٢٣	١,٣٢	-	-	-	-	-	١,٥٥
الدخل الشامل للسنة:		-	-	-	-	-	-	-	-	-
- ربح السنة		-	-	-	-	-	-	-	-	٥٨,٢٤
- الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	-	-	-	-	١٧,٦٣
مجموع الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥,٨٧
استخدام مخصص الهبات والتبرعات		-	-	-	-	-	-	(١,٥٠)	-	(١,٥٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٢-٢٠	١١٥,٩٥	(١,٦٤)	٢,٥٣	٥٧,٩٨	٣٢,٤٠	٢٥,٢٦	١٤,٦٦	١٦٧,٥٦	٤١٤,٧٠

الإيضاحات حول البيانات المالية من ١ إلى ٤٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
(بملايين الدنانير البحرينية)		
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:		
٥٨,٢٤	٦١,٠١	ربح السنة
تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي النقد من العمليات:		
١,٦٥	١,٧٦	الإستهلاك
٢,٠٨	١٠,٤٠	مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلفيات
٢,٤٦	٠,٠٧	مخصص انخفاض في قيمة الاستثمارات
(٢,٩٩)	(٣,٧٥)	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
٦١,٤٤	٦٩,٤٩	ربح السنة بعد التسويات
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
٣,٣٦	١,١٠	أرصدة لدى البنوك المركزية (إحتياطي نقدي إلزامي)
(١٤٥,٣٨)	١٨,٦٤	سندات الخزينة
(١٥,٤٢)	١٦,٣١	ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٥,٦٩	٠,٣٥	أوراق مالية متداولة
١٧,٧١	(٢٠٥,٣٢)	قروض وسلفيات
٥,٩٨	٢٤,٥٠	أوراق مالية استثمارية
٠,٨٨	٠,٣٠	فوائد مستحقة وموجودات أخرى
١٠٢,٣٢	١٠,١٩	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(٥,٣٧)	٣,٥٤	سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
(١٥٨,٦٧)	٧٦,٨٧	ودائع الزبائن
١,٧٤	٠,٥٩	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
(١٢٥,٧٢)	١٦,٥٦	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة العمليات
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:		
(١٠,٠٠)	-	استثمار في شركات زميلة
٠,٦٥	٢,٢٩	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(١,٥٦)	(٢,٣٩)	شراء عقار ومعدات (صافي)
(١٠,٩١)	(٠,١٠)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
(٢٥,٦٦)	(٢٨,٥٧)	أرباح أسهم مدفوعة
(١,٥٠)	(١,٥٧)	هبات وتبرعات مدفوعة
(٢٧,١٦)	(٣٠,١٤)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(١٦٣,٧٩)	(١٣,٦٨)	صافي النقص في النقد وما في حكمه
٣٧٢,٦٥	٢٠٨,٨٦	النقد وما في حكمه في ١ يناير
٢٠٨,٨٦	١٩٥,١٨	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

الإيضاحات حول البيانات المالية من ١ إلى ٤٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(١) المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة. تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري. وبدأ أعماله في يناير ١٩٥٧. ويعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجرئة. بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. تتمثل أنشطة البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزائنة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الإستثمارية.

العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب ١٠٦. برج بنك البحرين الوطني. شارع الحكومة. مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين- المنامة- مملكة البحرين.

(٢) السياسات المحاسبية الهامة

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١ وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦.

(ب) أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية للبنك بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للبنك.

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات المتوفرة للبيع، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠١٧

لا يوجد أي معايير أو تفسيرات جديدة سارية المفعول للمرة الأولى للفترة المالية المنتهية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٧ ذات علاقة بأنشطة البنك.

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية، ويتوقع أن تكون ذات علاقة بأنشطة البنك في الفترات المستقبلية، السارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

(أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. سوف يقوم البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) من ١ يناير ٢٠١٨، ولن يقوم بتعديل أرقام المقارنة إلزاماً بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: الاحتمال والقياس، ويقدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، ونموذج جديد مبني على الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات خسائر القروض، ويقدم محاسبة تحوط مبسطة من خلال ربط محاسبة التحوط بصورة أكبر مع منهجية الشركة لإدارة المخاطر.

قام البنك بتقييم الأثر المتوقع من التطبيق المبدي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨ على بياناته المالية كما هو آتي: هذا التقييم مبدي ذلك لأن البنك في المراحل النهائية للتقييم. الأثر الحقيقي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) قد يختلف للأسباب التالية:

- سوف يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) من البنك تعديل العمليات المحاسبية وضوابط الرقابة الداخلية، وأن هذه التغييرات في طور التنفيذ.
- على الرغم من القيام بالتفعيل المتوازي للأنظمة الجديدة وأنظمة الرقابة ذات العلاقة في النصف الثاني من سنة ٢٠١٧، إلا أنها تحتاج لأن تبقى قيد العمل لفترة مطولة أكثر من ذلك.
- لا تزال أعمال اختبار وتقييم الضوابط على نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتغييرات على أطر الحوكمة قيد التنفيذ.
- لزال البنك يقوم بتعديل والانهاء من نماذجه لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- السياسات والفرضيات والتقديرية والأحكام وتقنيات التقييم المستخدمة خاضعة للتغيير، إلى ان يقوم البنك بعرض بياناته المالية الأولى والتي تشمل التاريخ المبدي للتطبيق.

الأرباح	احتياطي القيمة	المستبقة	العادلة
بالآلاف الدنانير البحرينية			
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	١٧٩,٧٧١	٢٦,١١٥	
الأثر على إعادة التصنيف وإعادة القياس وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (أ)			
الاستثمارات في الأوراق المالية (حقوق الملكية) من متوفرة للبيع إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١.أ)	١٤,٢٣٤	(١٤,٢٣٤)	
	١٩٤,٠٠٥	١١,٨٨١	
الأثر من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ب)			
الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) للمبالغ المستحقة من البنوك واستثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطنأة			
	-	-	
الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) للقروض والسلفيات بالتكلفة المطنأة بما في ذلك التزامات القروض والضمانات المالية			
	(٣,٦١٧)	-	
الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لاستثمارات أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
	(٦٧٢)	-	
	(٤,٢٨٩)		
الرصيد الافتتاحي المعدل المقدر وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨	١٨٩,٧١٦	١١,٨٨١	

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (يتبع)

(١.أ) التصنيف والقياس

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يشمل أسلوباً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يعكس نموذج العمل الذي تتم فيه إدارة الموجودات المالية، وخصائص التدفقات النقدية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يحتوي على ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: (أ) المقاسة بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، لا يتم تقسيم الأدوات المشتقة المتضمنة في العقود، وذلك حين يكون المضيف أصلاً مالياً. بدلاً من ذلك، فإن الأداة المالية الهجينة ككل يتم تقييمها للتصنيف.

بناءً على تقييم البنك، فإن متطلبات التصنيف الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يتوقع أن يكون لها أثراً جوهرياً على المعالجة المحاسبية للقروض، والاستثمارات في أدوات الدين، والاستثمارات في أسهم حقوق الملكية كما يلي:

(١.أ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كان لدى البنك استثمارات حقوق ملكية مصنعة كاستثمارات متوفرة للبيع بقيمة عادلة تبلغ ٤٩,١٤٢ ألف دينار بحريني (١٣٠,٦٩٨ ألف دولار أمريكي). بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، قام البنك بتصنيف هذه الاستثمارات كاستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. نتيجة لعملية إعادة التصنيف هذه، تم تقدير زيادة بمبلغ ١٤,٢٣٤ ألف دينار بحريني (٣٧,٨٥٦ ألف دولار أمريكي) في الأرباح المستبقاة، مع انخفاض مقابل في احتياطي القيمة العادلة نتيجة لإعادة تصنيف انخفاض القيمة لاستثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلى الاحتياطيات.

(٢.أ) الخسائر الائتمانية المتوقعة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يستبدل نموذج "الخسائر المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" في المستقبل. نموذج انخفاض القيمة الجديد سيكون واجب التطبيق على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. كما يتطلب عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إعداد مجموعات من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تعيين عدد السيناريوهات المستقبلية والموازن ذات العلاقة لكل نوع من المنتجات/الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحبة.

(٣.أ) المتطلبات المالية

تم تحويل معظم متطلبات تصنيف وقياس المتطلبات المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بدون تغييرها إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). التغيير الرئيسي هو أنه سيكون مطلوباً من البنك عرض آثار التغييرات على مخاطر الائتمان لمطوياته المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر.

لا يتوقع أن يكون هناك تغييرات جوهرية للمتطلبات المالية، عدا التغييرات في القيمة العادلة للمتطلبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمنسوبة للتغيرات في مخاطر الائتمان للأداة، والتي سيتم عرضها في الدخل الشامل الآخر.

(٤.أ) محاسبة التحوط

متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) مصممة لربط محاسبة التحوط بصورة أكبر مع منهجية البنك لإدارة المخاطر؛ والسماح بتشكيلة أكبر من أدوات التحوط؛ وإلغاء أو تبسيط بعض المتطلبات المبنية على القواعد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). تم الاحتفاظ بعناصر محاسبة التحوط التالية: القيمة العادلة، والتدفقات النقدية، وصافي تحوطات الاستثمار.

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، يملك البنك خيار الاستمرار بتطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، بدلاً من متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). مع ذلك، فقد حدد البنك أن جميع علاقات التحوط الموجودة الفعالة، مصنفة حالياً في علاقات تحوط فعالة ستستمر بالتأهل لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). لن يكون لمتطلبات الجديدة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) أي أثر جوهري على محاسبة التحوط المطبقة من قبل البنك.

(٥.أ) الإفصاح

كما يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) متطلبات إفصاح موسعة، وتغييرات في العرض، ويتوقع أن تؤدي لتغيير طبيعة ومستوى إفصاحات البنك بخصوص أدواته المالية، وبإلذات في سنة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

(ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) — إيرادات العقود مع العملاء

يؤسس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) إطاراً شاملاً لتحديد طبيعة، وكمية وتوقيت احتساب الإيرادات. ويحل محل الإرشادات احتساب الإيرادات الحالية، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) - الإيرادات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) - عقود الإنشاء، وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) — برامج ولاء العملاء.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا يتوقع البنك أن يكون هناك أي أثر جوهري لتطبيق المعيار هذا على البيانات المالية.

(ج) تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم (تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢٢))

يوجد حالياً عدم وضوح حول كيفية احتساب البنك لبعض أنواع ترتيبات الدفع على أساس الأسهم. ولقد استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية عن طريق نشر التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢) — الدفع على أساس الأسهم.

تغطي التعديلات ثلاثة مجالات محاسبية:

- قياس المدفوعات على أساس الأسهم المسددة نقداً.
- تصنيف المدفوعات على أساس الأسهم المسددة صافي من استقطاعات الضرائب.
- المعالجة المحاسبية لتعديل المدفوعات على أساس الأسهم من مسددة نقداً إلى مسددة بالأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم (تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢)) (تتمة)

المتطلبات الجديدة قد تؤثر على تصنيف و/أو قياس هذه الترتيبات، ومن المحتمل أن تؤثر أيضاً على توقيت ومبلغ المصروفات المحاسب للمكافآت القائمة والجديدة. لا يوجد حالياً أي إرشاد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢) حول كيفية قياس القيمة العادلة للالتزام المتكبد في معاملة الدفع على أساس الأسهم المسددة نقداً.

توضح التعديلات أن معاملة الدفع على أساس الأسهم المسددة نقداً تقاس باستخدام نفس طريقة قياس معاملة الدفع على أساس الأسهم المسددة بحقوق الملكية، أي طريقة تاريخ المنح المعدلة، وعليه عند قياس الالتزام.

يؤخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة ظروف السوق وشروط عدم الاستحقاق؛

يتم تعديل المكافآت التي ستستلم النقد لتعكس أفضل تقدير للمكافآت التي يتوقع أن تستحق نتيجة لاستبقاء شروط الخدمات وشروط الأداء الغير مرتبطة بالسوق.

من الممكن تطبيق التعديلات بأثر مستقبلي، لتضاد تعديل الفترات المالية السابقة. يسمح بالتطبيق بأثر رجعي أو مبكراً إذا كان البنك يملك المعلومات المطلوبة. التعديلات سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

لا يتوقع البنك أن يكون هناك أي أثر جوهري على البيانات المالية.

(هـ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) - الإيجارات

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) للمستأجرين نموذج واحد لمعالجة الإيجارات بالميزانية العمومية. يحسب المستأجر حق الانتفاع من الأصل والذي يمثل حقه للانتفاع بالأصل المعني، ومطلوبات الإيجار التي تمثل التزامه بسداد دفعات الإيجارات. هناك إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل والإيجار ذو القيمة المنخفضة. تبقى المعالجة المحاسبية للمؤجر مماثلة للمعيار الحالي، أي يستمر المؤجر بتصنيف عقود الإيجار كإيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) توجيهات الإيجارات الحالية والتي تشمل على ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) - الإيجارات، وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) - تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على صيغة إيجار، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (١٥) - الإيجارات التشغيلية - الحوافز، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (٢٧) - تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن الصفة القانونية لعقود الإيجار.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. التطبيق المبكر مسموح للشركات التي ستطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) - إيرادات العقود مع العملاء كما في أو قبل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

بدأ البنك تقييماً مبدئياً للأثر المحتمل على بياناته المالية. لم يقرر البنك بعد ما إذا كان سيستخدم الإعفاءات الاختيارية.

(٣) التطبيق المبكر

لم يتم البنك بتطبيق أي من المعايير الجديدة أو المعدلة بشكل مبكر خلال ٢٠١٧.

(ت) العملات الأجنبية

العمليات بالعملة الأجنبية:

يتم احتساب العملية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان الوضع المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء تحققت أم لم تتحقق في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم احتساب قيمتها العادلة إلى العملة المحلية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة باستثناء الفروق الناتجة من تحويل الأسهم المتوفرة للبيع والتي يتم احتسابها ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغيرات في القيمة العادلة.

الفروع الخارجية:

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية الفترة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة. ويتم إثبات الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

(ث) استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

تتأثر البيانات المالية للبنك ونتائجه بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية. يقوم البنك بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد وجوب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة. يقوم البنك بعمل أحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بقياس منخفض للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض مثل التعرف على الانخفاض في المحفظة. من الممكن أن يشتمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في المحفظة. أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في البنك.

تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يقوم البنك بتصنيف بعض الأصول المالية غير المشتقة ذات دفع محدد وإستحقاق ثابت على إنها محتفظ بها حتى الإستحقاق. يتطلب التصنيف حكم جوهري وعند عمل الحكم يقوم البنك بتقييم نيته وقدرته على الاحتفاظ بالاستثمارات حتى الإستحقاق. إذا لم يتمكن البنك من الاحتفاظ بالاستثمارات حتى الإستحقاق عدا تلك لظروف معينة - على سبيل المثال بيع جزء غير جوهري لقرب الإستحقاق - فإنه يتم تصنيف كل الفئة كمتوفر للبيع. وعليه فإن الاستثمارات تقاس بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة المطفأة.

يحدد البنك وجود انخفاض في قيمة الأسهم المتوفرة للبيع عندما يوجد انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. يتطلب تحديد الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة إجتهااد. عندما عمل الاجتهاد، يقوم البنك بتقييم العوامل الأخرى ومنها التذبذبات الطبيعية في سعر السهم وبهذا السهم ومؤشر السوق العام. بالإضافة إلى ذلك يعتبر البنك وجود انخفاض في القيمة عند وجود دليل على تدهور الوضع المالي للشركة المستثمر فيها، مجال العمل، أداء القطاع، التغيرات في التكنولوجيا، العمليات وتمويل التدفقات النقدية.

تتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم إدراك تغيرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها أو الفترة نفسها والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية الفترات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) احتساب الإيرادات والمصروفات

(١) تحسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح أو الخسارة باستخدام سعر الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة سعر الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أو المطلوبات المالية. ويعتبر سعر الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أو المطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر مقابل المبلغ المدرج الصافي للموجودات أو المطلوبات المالية. إن لتطبيق طريقة سعر الفائدة الفعلي أثر في إثبات دخل الفوائد ومصروفات العوائد بطريقة متساوية نسبة للمبلغ المستحق طوال الفترة حتى الاستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب سعر الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

(٢) الرسوم والعمولات التي هي جزء من العائد الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب سعر الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

(٣) يتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق البنك للأرباح.

(٤) التزامات مزايا الموظفين قصيرة الأجل يتم احتسابها على أسس غير مخضومة ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كان البنك لديه حالياً إلتزام قانوني ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الإلتزام بشكل يعتمد عليه.

يوجد لدى البنك عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيه في البحرين وفي فروعها الخارجية وهي حسب أنظمة هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته "خطة مساهمة محددة" للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفون الآخرون إلى مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل إعتقاداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

تعتبر هذه المطلوبات الغير ممولة خطة استحقاق محددة والتي تمثل خطة إستحقاقات معرفة حسب المعيار الدولي رقم (١٩). وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات وتم خصمها في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة البنك في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل توفير هذه المزايا التقاعدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين حيث يساهم البنك والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف لجنة متخصصة من موظفي البنك. ويتم تحميل مساهمة البنك في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

(٥) يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكبدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

(ح) الأصول والمطلوبات المالية

(١) تتكون استثمارات تم تصنيفها بإحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات تم تصنيفها في البداية بإحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات للمتاجرة.

الاستثمارات التي تم تصنيفها بإحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي الأوراق المالية الاستثمارية التي يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها لمدة غير محددة من الزمن. ويتم إدارتها وتقييمها ويقدم تقرير عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة يتم تصنيفها كاستثمارات تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة. وقد تم تصنيف هذه الاستثمارات التي تم تقييم قيمتها العادلة على أساس أسعار السوق أو أسعار مدير الصندوق أو المبالغ المشتقة باستخدام نماذج التدفقات النقدية كلما كان مناسباً. ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الغير محققة الناتجة في تغيير القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

الأوراق المالية المتداولة هي الأوراق المالية التي يتم شراؤها بغرض تحقيق ربح من تقلبات أسعارها أو التي يتم تضمينها في محفظة لها ظاهرة تحقيق الربح على المدى القصير يتم تصنيفها على أنها أوراق مالية متداولة. ويتم احتساب هذه الأوراق المالية في البداية بقيمتها العادلة. ويتم بالتالي قياسها بالقيمة العادلة حسب أسعار السوق المدرجة. ويتم تضمين المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المتداولة في بيان الربح أو الخسارة.

(٢) الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق هي أصول مالية مسعرة وغير مشتقة أو مدفوعات قابلة للتحديد واستحقاقات

ثابتة ينوي البنك وبشكل إيجابي وقادر على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم إثبات الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أية تكاليف صفقات مباشرة ويتم قياسها فيما بعد بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ناقصاً أية خسائر بسبب انخفاض القيمة.

(٣) الاستثمارات المتوفرة للبيع

يتم تصنيف الاستثمارات التي ينوي البنك الاحتفاظ بها لمدة غير محددة ويمكن بيعها احتساباً لاحتياجات السيولة والتغيرات في أسعار الفائدة أو المخاوف تجاه الانخفاض في القيمة الائتمانية على أنها إستثمارات متوفرة للبيع. مبدئياً يتم إثبات الإستثمارات المتوفرة للبيع والتي تتكون من سندات الديون والأسهم وذلك بقيمتها العادلة. بما في ذلك تكاليف الصفقات ثم بعد ذلك يتم قياسها بالقيمة العادلة بناء على أسعار السوق المدرجة أو أسعار السماسرة أو المبالغ المشتقة من نماذج التدفقات النقدية أيهما الأنسب. ويتم إثبات المكاسب والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في الدخل الشامل الآخر. ويتم تحويل القيمة العادلة التراكمية للأوراق المالية المتوفرة للبيع في حالة بيعها أو التصرف بها بخلاف ذلك أو تصبح منخفضة القيمة والتي تم في السابق إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الربح أو الخسارة.

(٤) الاستثمارات في أوراق مالية تم إحسابها بالتكلفة المطفأة

الإستثمارات التي تقاس بالتكلفة المطفأة هي الأصول المالية التي لا تقوم على المشتقات ولها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تسعيرها في سوق نشطة. ويتم إثبات الأوراق المالية الإستثمارية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وذلك بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ح) الأصول والمطلوبات المالية

(٥) القروض والسلفيات

تصنيف القروض والسلفيات على أنها أصول مالية غير مشتقة وتكون ذات مدفوعات ثابتة أو معلومة. وهي غير مسعرة في سوق نشط. تحتسب جميع القروض والسلفيات على أساس التكلفة بعد التعديل لاستهلاك العلاوة أو تراكم الخصم معدلة لأي تغير في القيمة العادلة تحت أي ترتيبات فعالة للتحوط. وخصم أي مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها.

(٦) ودائع الزبائن

يتم إثبات ودائع الزبائن في البداية بالقيمة العادلة ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

(٧) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم البنك بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم

استلامها عند الإصدار). ويتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الأسمي) بالتالي بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع أيهما يكون أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان ممكناً). ويتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

(٨) الأدوات المالية المشتقة

يتم احتساب الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي ثم يعاد تقييمها على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تقييم الخيارات المناسبة. ويتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي لا تدخل ضمن احتساب التحوط ضمن الإيرادات الأخرى. وفي حالة التحوط للقيمة العادلة والتي ينطبق عليها احتساب التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة تقييم أدوات التحوط للقيمة العادلة وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للشيء الذي تم التحوط له يتم إثباته في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيرادات الأخرى. وفي حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي ينطبق عليها احتساب التحوط فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه فعال يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية والجزء الغير فعال، إذا وجد ، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة. وتظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سالبة).

(٩) سلفيات مقابل إعادة الشراء وودائع مقابل إعادة البيع

عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بسعر مستقبلي محدد فإنها تبقى في بيان المركز المالي ويقيد المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند "سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء". ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء فوائده مدفوعة ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. وبالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها وبسعر معلوم مسبقاً فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويقيد المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند "ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى". ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع فوائده مكتسبة ويتم احتسابها ضمن مدة العقود المندرجة تحت الودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(١٠) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما يعادله من نقد بالصندوق وأرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الإحتياطي النقدي الإلزامي وودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة ويمكن تحويلها إلى النقد وهي غير معرضة لمخاطر جوهرية قد تؤثر على قيمتها. كما أنها تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك ويستخدمها البنك لاستيفاء التزاماته قصيرة الأجل.

(١١) قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المستهلكة للأصول أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي تم به قياس الأصول والمطلوبات المالية عندما تم إثباتها في البداية بعد طرح المبالغ المدفوعة من المبلغ الأساسي زائداً أو بعد طرح المبالغ المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

(١٢) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه لتحويل أحد المطلوبات ضمن عملية منظمة بين مشاركين في تاريخ القياس في سوق رئيسي أو في غياب أفضل سوق يمكن للبنك إمكانية الوصول إليه في ذلك التاريخ القيمة العادلة لأحد المطلوبات يعكس خطر عدم الإلتزام بها.

إذا كانت متوفرة، يقوم البنك بقياس القيمة العادلة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة ويشمل ذلك أسهم وسندات ديون مدرجة. ويعتبر السوق نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بشكل منتظم وجاهزة وتمثل الحقيقة لعمليات تحدث باستمرار على أسس تجارية.

إذا كان السوق غير نشط لأي من سندات الديون، يقوم البنك بإحتساب القيمة العادلة بأسعار السماسرة ومعاملات بين أطراف مطلعة وراغبة تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

(١٣) تصنيف الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية إلى أصول تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة وأصول متوفرة للبيع وأصول محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بناءً على نية الإدارة في وقت شرائها ووقت وضع السياسات الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(١٤) تحديد وقياس انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية للبنك التي لا يتم الاحتفاظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في كل فترة يتم إعداد التقارير عنها لتحديد دلائل موضوعية لانخفاض في قيمة الموجودات، وتنخفض قيمة الموجودات المالية عند ظهور دلائل موضوعية على حدوث واقعة قد تؤدي إلى خسارة بعد احتساب الموجودات لأول مرة وأن هذه الواقعة لها آثار على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات التي يمكن تقديرها بشكل معقول. وفي حالة وجود أية دلائل على الانخفاض، فإن المبلغ الذي يمكن استرجاعه من قيمة الأصل يستخدم لتحديد مدى الانخفاض في القيمة.

وتشمل الأدلة الموضوعية على أن الأصول المالية قد انخفضت قيمتها المصاعب المالية الكبيرة للمقترض أو المصدر وإخلال أو عدم دفع المقترض وإعادة هيكلة قرض أو سلفة من قبل البنك بشروط لن يعتبرها البنك بخلاف ذلك والمؤشرات بأن المقترض أو المصدر سيدخل مرحلة الإفلاس أو إحتفاء سوق نشط للورقة المالية.

ويتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات بالتكلفة المطلقة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة، مستثنى منها خسائر الإئتمان التي لم يتم تكديدها بعد، بعد خصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إثبات الخسائر في بيان الربح أو الخسارة وإثباتها في حساب مخصص القروض والسلفيات. وعندما تؤدي حادثة تالية إلى انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة يتم عكسها من خلال بيان الربح أو الخسارة.

ويأخذ البنك بالاعتبار أدلة انخفاض قيمة القروض والسلفيات على مستويات معينة وجماعية.

يتم تقييم جميع القروض والسلفيات التي تعتبر هامة بشكل منفرد وذلك لقياس انخفاض قيمتها. يتم تحديد مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بالقروض والسلفيات الهامة على أساس الفرق بين المبلغ الصافي والمبلغ المقدر القابل للاسترداد للقروض والسلفيات والتي تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من هذه القروض والسلفيات وخصمها على أساس سعر فائدها الفعلية الأصلي. وبالنسبة للقروض ذات أسعار فائدة عائمة، فإن معدل الخصم هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة حسب اتفاقية التسهيلات. ويتم أيضاً احتساب قيمة الانخفاض ومقدار ما لم يمكن تحصيله من الديون على أساس تقسيم المحفظة إلى مجموعات تضم كل مجموعة ديوناً وسلفيات ذات طبيعة متشابهة إلا أنه لا يمكن تحديد قيمة الانخفاض في كل دين على حدة بناءً على تقدير الخسائر الكامنة ضمن محفظة القروض والسلفيات في تاريخ بيان المركز المالي ولم يتم تحديدها بصفة خاصة. وتعتمد التقديرات على التصنيفات الداخلية للمخاطر والمعدلات التاريخية للإخفاق في السداد وتغير التصنيفات ودرجة الخسارة والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة. ويتم تعديل الخبرة بالنسبة للخسائر السابقة على أساس البيانات الحالية المشهودة لكي تعكس تأثير الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة السابقة التي ظهرت خلالها خبرة الخسائر. لا يتم إعدام الديون إلا بعد القيام بالإجراءات اللازمة من جدولة ومحاولة التحصيل والتأكد تماماً من أن احتمال استردادها ضئيل جداً.

في حالة الأوراق المالية للديون المصنفة على أنها متوفرة للبيع، فإن البنك يقوم وبصفة فردية بتقدير ما إذا كانت هناك دلائل على انخفاض القيمة وذلك بالإعتماد على نفس المعايير المطبقة على الأصول المالية التي يتم إثباتها بالتكلفة المطلقة. ويكون مبلغ الخسارة إنخفاض القيمة هو الفرق بين سعر الشراء وبعد طرح أية مبالغ مدفوعة من المبلغ الأساسي والاستهلاك وبين القيمة العادلة الحالية بعد طرح خسارة انخفاض القيمة التي تم إثباتها سابقاً في بيان الربح أو الخسارة. وإذا حدث في فترة لاحقة إن زادت قيمة العادلة لسندات الديون المتوفرة للبيع ويمكن أن تنسب هذه الزيادة بشكل موضوعي إلى حادثة إئتمان وقعت بعد إثبات خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة، فإن الخسارة انخفاض القيمة يتم عكسها من خلال بيان الربح أو الخسارة.

وبالنسبة للإستثمار في الأسهم مصنفة على إنها متوفرة للبيع، فإن الإنخفاض الطويل في القيمة العادلة دون التكلفة يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة وعندما تكون هناك دلائل على الإنخفاض، فإن مبلغ إنخفاض القيمة يتم قياسه على إنه الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية بعد طرح أية خسارة انخفاض قيمة تم إثباتها سابقاً في بيان الربح أو الخسارة. ويتم إثبات أي استرداد للقيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع التي انخفضت قيمتها في بيان الدخل الشامل.

(١٥) إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

(أ) عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول.

(ب) قام البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري بالنسبة لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "صريحة" وقام البنك بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم يقيم البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل ولكنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بأخر نتيجة الصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:

· إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

· إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم المبلغ من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ نهاية السنة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(خ) انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للوضع المالي، يقوم البنك بمراجعة القيمة الدفترية لأصوله غير المالية لتحديد دلائل بأن هذه الأصول قد تعرضت لأي انخفاض. وفي حالة وجود هذه الدلائل، فإن مبلغ الأصول القابل للاسترداد يتم تقديره من أجل تحديد أثر انخفاض القيمة، إن وجدت، وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فإن البنك يقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المدرة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

(ح) انخفاض قيمة الأصول غير المالية (تتمة)

وتعتبر القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع والقيمة المستخدمة، أيهما أكبر. وفي سياق تقييم القيمة المستخدمة، فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للحصول على قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس التقييمات الحالية للسوق الخاصة بالقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بكل أصل من أصول البنك.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المدرة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المدرة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم إثبات خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إثبات الأصل ذي العلاقة بقيمة إعادة التقييم وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاضاً نتيجة إعادة التقييم. وعندما تتغير خسارة الانخفاض إلى العكس فيما بعد، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المدرة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم إثبات أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المدرة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم إثبات التغير العكسي لخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، ولذلك ما لم يتم إثبات الأصل ذي العلاقة بقيمة إعادة التقييم وفي هذه الحالة يتم اعتبار التغير العكسي لخسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

(د) الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي المؤسسات التي يملك فيها البنك نفوذاً مؤثراً ولكن لا يسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. ويعتبر النفوذ المؤثر موجوداً عندما يملك البنك من ٢٠ إلى ٥٠ بالمائة من أصوات المؤسسة الأخرى. ويتم إجراء المحاسبة للشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويتم احتسابه بسعر التكلفة في البداية وتشمل تكلفة الصفقة. وتشمل البيانات المالية للبنك حصته في الدخل والمصروفات وحركات حقوق الملكية في الشركات الزميلة بعد التعديلات التي تتم لضبط السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بدء النفوذ الهام حتى تاريخ انتهائه. وعندما تتجاوز حصته في شركة زميلة. فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر ويتوقف إثبات الخسائر بعد ذلك ما عدا إلى الحد الذي يكون فيه للبنك التزام أو يكون قد قام بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

(ذ) العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات أساساً بسعر التكلفة ثم بعد ذلك على أساس التكلفة بعد خصم الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة، ولم يحسب أي استهلاك بالنسبة للأراضي، وإنما احتسبت الأراضي حسب تقييمها في يوم تملكها. وإذا تألفت أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بمئات عمرية مختلفة، فإنها تعتبر وحدات منفصلة. وتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف بالإضافة إلى التكاليف التي يتم تحملها فيما بعد من أجل إضافة أو إحلال أجزاء من هذا الأصل أو خدمته وصيانته. ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على حساب الأرباح والخسائر ويحسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وينسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني ٢٠ إلى ٤٠ سنة

أثاث ومعدات ٣ إلى ٨ سنوات

تتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الزمني للأصول الثابتة بشكل دوري وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم إثباته مستقبلياً على حساب الربح أو الخسارة على مدى العمر الزمني المقدر للأصل الثابت.

(ر) مخصصات أخرى

يتم احتساب مخصصات أخرى إذا وُجد حالياً أي التزام قانوني أو ضمني نتج عن حدث سابق يؤدي إلى تدفقات في مصادر إقتصادية إلى الخارج لسداد هذا الالتزام. ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة يعتمد عليها.

(ز) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات ويدرر صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

(س) الاحتساب في تاريخ التسوية

إن كافة العمليات المتعلقة بشراء وبيع الأصول المالية بطرق منتظمة بإستثناء المشتقات يتم احتسابها في تاريخ التسوية. وهو التاريخ الذي يقوم فيه البنك بإستلام أو تسليم الأصل. إن الطرق المنتظمة لعمليات الشراء والبيع تعني شراء وبيع أصول مالية بحيث يتم تسليم الأصول خلال مدة زمنية. عادة ما تكون وفق أنظمة محددة أو من خلال ما هو متعارف عليه ضمن ممارسات السوق. يتم احتساب عمليات المشتقات في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يقوم فيه البنك بالتعاقد للشراء أو البيع.

(ش) التخصيصات المقترحة

تدرج أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى الموصى بتوزيعها ضمن حقوق الملكية. وتحسب ضمن المطلوبات بعد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

(ص) سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك يتم الدفع إلى أعضاء مجلس الإدارة رسوم رمزية لحضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: سياسة المكافآت للبنك والتي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة تطبق على جميع الموظفين بما في ذلك الرئيس التنفيذي. تشمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى البنك أيضاً نظام المشاركة في الأرباح بناءً على صافي دخل السنة ومع الأخذ في الاعتبار أداء الموظفين خلال العام.

وتتطابق هذه السياسة مع إرشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ض) التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من البنك ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تتكبد مصاريف وتتضمن تلك الإيرادات والمصاريف العمليات التي تتم مع أي قطاع آخر في البنك. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات وبشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها لتتوافق مع أهدافها المالية متصلة.

ط) ربحية السهم الواحد

يقوم البنك بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمه العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريقة قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية خلال الفترة. ويتم تحديد ربحية السهم المحفظة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ظ) التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات البنك في مملكة البحرين وأبوظبي لضرائب الدخل. يخضع فرع الرياض لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم احتساب ضريبة الدخل إذا وجدت في بيان الربح أو الخسارة.

ع) عقارات مملوكة

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان مقابل قروض وسلفيات متعثرة. يتم احتساب العقارات المملوكة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع أيهما أقل ويتم قيدها في الموجودات الأخرى.

غ) الأموال تحت الإدارة

يقوم البنك، بدور الأمين/ المدير ويأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عن الأصول في البيانات المالية للبنك وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للبنك.

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تتخصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها إدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتراول هذه المجموعة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر وتقدم تقاريرها بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراقبة ومتابعة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وسلامة إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة التدقيق الداخلي التابعة للإدارة والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وكذلك إلى الإدارة.

يتم وضع سياسات البنك لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل الخطر الذي يواجهه البنك ووضع القيود وإجراءات الرقابة ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة التي يمارسها البنك. ويسعى البنك، ومن خلال معايير وإجراءاته الخاصة بالتدريب والإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمّنة وغير المضمّنة في بيان المركز المالي.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل. بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين وأ/أو الأطراف الأخرى.

تقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المخاطر وتقديم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل لمخاطر الائتمان. يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

تعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من ١٦ درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى للالتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد آند بورز وفنش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنعة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣) إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي ذلك الخطر الذي قد يواجهه البنك في صعوبة الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها نقداً أو أصول مالية أخرى. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزنة أوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والضخوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث خسائر تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الخيارات ومخاطر السلع. النوعية والتصنيف هم الأساس في اختيار موجودات المتاجرة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم البنك إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها / (تطبيقها).

يشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة والتحويلات الممنوحة. لدى دائرة التدقيق الداخلي استقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثلته الوضع السليم لرأس المال.

دخلت قواعد بازل ٣ الإرشادية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي التي تحدد الإطار لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. إن إطار بازل ٣ يراجع بشكل جوهري تعريف رأس المال النظامي. يركز الإطار على أن يكون رأس المال العادي هو العنصر الغالب من الفئة الأولى، رأس المال بإضافة معدل رأس المال الأدنى لرأس المال العادي من الفئة الأولى (CET1). إن اتفاقية بازل ٣ تتطلب أيضاً من المؤسسات باحتفاظ برأس مال احتياطي. لغرض احتساب رأس المال (CET1)، سيتم خصم التعديلات (الخصومات) النظامية بما في ذلك المبالغ فوق الحد الاجمالي للإستثمارات الجوهرية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الرهن والأصول الضريبية المؤجلة من الفروقات المؤقتة من (CET1) على مراحل على أن تخصم بالكامل في ١ يناير ٢٠١٩. إن رأس المال البنك الحالي كاف لتلبية المتطلبات الرأسمالية النظامية الجديدة. يتأكد البنك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس موحد وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة النظامية المحلية، إن وجدت، في البلدان التي توجد فيها فروع للبنك. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية النظامية طوال السنة.

٤. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل بطبيعتها صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية. وتشمل كذلك على صكوك إسلامية قصيرة الأجل صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين.

	٢٠١٧	٢٠١٦
كما في ٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
حكومة مملكة البحرين	٤٠٩,٩١٢	٤٧٦,٨٠٠
حكومة المملكة العربية السعودية	١٠٠,٠١١	١٠٠,٠٠٢
المجموع	٤١٩,٩٢٣	٤٨٦,٨٠٢

ه. ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة البنك في أسواق المال. وتشمل هذه الودائع قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

	٢٠١٧	٢٠١٦
كما في ٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
ودائع لدى البنوك	١٥٨,٢١٧	١٤٥,٤٨٤
ودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى	١٥٨,٧٩٢	١٥٨,٤١٦
المجموع	١٧٤,٠٠٩	١٦٠,٩٠٠

	٢٠١٧	٢٠١٦
كما في ٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
حسابات جارية وتحت الطلب	١٥٠,٨٦	١٢,٣٥٢
ودائع لأجل	١٥٨,٩٢٣	١٤٨,٥٤٨
المجموع	١٧٤,٠٠٩	١٦٠,٩٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٦. الأوراق المالية المتداولة

٢٠١٧	٢٠١٦	
٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
٣٤٩	-	أسهم
٣٤٩	-	المجموع

٧. قروض وسلفيات

٢٠١٧	٢٠١٦	
٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
١,١١٢,٧٧٩	٩٤٧,٤٤٣	قروض وسلفيات لغير البنوك
١٥٦,٧٩٨	١٣٤,٠٢٨	قروض وسلفيات للبنوك
(٤٢,٧٢٧)	(٤٩,٥٤٥)	يطرح: مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات
١,٢٢٦,٨٥٠	١,٠٣١,٩٢٦	المجموع

(ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغت القروض والسلفيات ذات الأسعار العائمة والتي تم إعادة تسعير الفائدة عليها طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ ٦١٢,٧٠ مليون دينار بحريني (٥١٥,٣٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦).

(ت) وفقاً لسياسة البنك وإرشادات مصرف البحرين المركزي تعتبر القروض والسلفيات متعثرة إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر حيث لا يتم احتساب فوائدها عليها. يبين الجدول التالي توزيع القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

٢٠١٧	٢٠١٦	
٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
أكثر من ٣ شهور ولغاية سنة	٢٥,٦٨٤	٧,٥٤٤
١ - ٣ سنوات	١٣,٣٤٩	٢١,٧٨٠
أكثر من ٣ سنوات	٤٨,٧٢٦	٥٤,٢٥٣
المجموع	٨٧,٧٥٩	٨٣,٥٧٧

القروض "المستحقة أقل من ٩٠ يوماً ولكن غير منخفضة القيمة" هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية ودفعات الأصل مستحقة لكن البنك يعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناء على مستوى الأمن أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت القروض المستحقة أقل من ٩٠ يوماً ولكن غير منخفضة القيمة ٩,٨٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٣,٧٨ مليون دينار بحريني).

(ث) يجوز تعديل الشروط التعاقدية على قرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

يقوم البنك بإعادة التفاوض حول قروض العملاء الذين يمرون بصعوبات مالية (المشار إليه "أنشطة الأمتناع عن استعمال حق التنفيذ") لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال ٢٠١٧، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٠,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: لأشئ مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين / للمشاريع، وتعديل شروط وثائق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات البنك للقروض والسلفيات، وانخفاض القيمة، أو الأرباح الحالية والمستقبلية.

(ج) يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الدوائع أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية مصرفية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة ٣٤٠,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٢٢,٥٩ مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ ٤٨,٩٠ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١١,٠٨ مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها ٢٩,٢٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٤,١٤ مليون دينار بحريني).

خ) التعرض لمخاطر الائتمان

٢٠١٧	٢٠١٦	
٣١ ديسمبر	(بآلاف الدنانير البحرينية)	
المجموع الكلي	١,٢٢٦,٨٥٠	١,٠٣١,٩٢٦
١. منخفضة القيمة بشكل فردي	٧٧,٧٤٧	٥٨,١٣٠
أقل من المعيار	١,٩١٦	١,٨٦٩
مشكوك فيها	٨,٠٩٦	٢٣,٥٧٨
خسارة	٨٧,٧٥٩	٨٣,٥٧٧
منخفضة القيمة بشكل فردي ناقصا الفوائد المعلقة	(٣٠,٢٦١)	(٣٦,٥٠٩)
مخصص معين للانخفاض في القيمة	٥٧,٤٩٨	٤٧,٠٦٨
مجموع منخفض القيمة بشكل فردي	٩,٨٧٤	٣,٧٧٦
٢. مضى موعد استحقاقها بأقل من ٩٠ يوماً ولكن لم تنخفض قيمتها	(١٠٤)	(٤٨)
المبلغ الإجمالي	٩,٧٧٠	٣,٧٢٨
المخصص العام للانخفاض في القيمة		
مجموع ما مضى موعد استحقاقه ولكن لم تنخفض قيمته		

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. قروض وسلفيات (تتمة)

٢٠١٦	٢٠١٧	
(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
		٣. لم يمضي موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها حسب التصنيف الداخلي
٤٧,٣٥٢	٥٥,٨٨٤	مصنف ١
٢٣,٩٠٠	٤,٨٨٤	مصنف ٢
٦٤,٦٢٤	٨١,٩١٦	مصنف ٣
١٣٦,٢٤٨	١٠٧,٢١٥	مصنف ٤+ حتى ٤-
١١٦,٧٠٣	١٩٩,٢٢٢	مصنف ٥+ حتى ٥-
٢١٥,٤٣١	١٢٩,٧٤٢	مصنف ٦+ حتى ٦-
١٣,٥٧٨	١٧١,٩٠٢	مصنف ٧
٣٧٦,٢٨٢	٤٢١,١٧٩	غير مصنف *
٩٩٤,١١٨	١,١٧١,٩٤٤	المبلغ الإجمالي
(١٢,٩٨٨)	(١٢,٣٦٢)	المخصص العام للانخفاض في القيمة
٩٨١,١٣٠	١,١٥٩,٥٨٢	مجموع ما لم يمض موعد استحقاقه ولم تنخفض قيمته
١,٠٣١,٩٢٦	١,٢٢٦,٨٥٠	المجموع الكلي

* يشمل أساساً القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

(د) مخصص إنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

مجموع مخصصات		مخصص عام		مخصص معين		الحركة خلال السنة
انخفاض القيمة		لانخفاض القيمة		لانخفاض القيمة		بالآلاف الدنانير البحرينية
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	في ١ يناير
٤٨,٦٣٤	٤٩,٥٤٥	١٢,٨١٥	١٣,٠٣٦	٣٥,٨١٩	٣٦,٥٠٩	صافي مخصص السنة
٢,٠٨٤	١,٠٤٠	١,٠١٠	١,١٧٥	١,٠٧٤	٩,٢٢٥	ديون معدومة
(١,١٧٣)	(١٧,٢٦٢)	-	-	(١,١٧٣)	(١٧,٢٦٢)	تحصيلات وتحويلات وإسترجاعات
-	٤٤	(٧٨٩)	(١,٧٤٥)	٧٨٩	١,٧٨٩	في ٣١ ديسمبر
٤٩,٥٤٥	٤٢,٧٢٧	١٣,٠٣٦	١٢,٤٦٦	٣٦,٥٠٩	٣٠,٢٦١	

يتعلق مجموع المخصصات بالقروض والسلفيات لغير البنوك. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم عكس الفوائد المحسبة على القروض المتعثرة من الإيرادات حيث تحسب وفقاً للأساس النقدي.

٨. أوراق مالية استثمارية

تشتمل الأوراق المالية الإستثمارية على الآتي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
١,١٠٦,٧٨٤	١,٠٨١,٢٨٥	كما في ٣١ ديسمبر
(١٤,١٦٤)	(١٤,٢٣٤)	إستثمارات متوفرة للبيع
١,٠٩٢,٦٢٠	١,٠٦٧,٠٥١	مخصص انخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع
٣٠٣	٢٤٩	استثمارات محسبة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١,٠٩٢,٩٢٣	١,٠٦٧,٣٠٠	مجموع الأوراق المالية الاستثمارية

(أ) إستثمارات متوفرة للبيع

(١) توزيع الاستثمارات المسعرة وغير المسعرة

٢٠١٦	٢٠١٧	
(بالآلاف الدنانير البحرينية)		
		كما في ٣١ ديسمبر
		أوراق مالية مسعرة:
٣٢٠,٦١٤	٣٣٢,٤٦٣	سندات دين
٥٣,٤٠٩	٥٢,٥٠٨	أسهم
٣٧٤,٠٢٣	٣٨٤,٩٧١	المجموع
(١٤,١٦٤)	(١٤,٢٣٤)	مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع
٣٥٩,٨٥٩	٣٧٠,٧٣٧	مجموع صافي الأوراق المالية المسعرة

أوراق مالية غير مسعرة:

٧٢٢,٤٢٩	٦٨٥,٤٤٥	سندات دين
١٠,٣٣٢	١٠,٨٦٩	أسهم
٧٣٢,٧٦١	٦٩٦,٣١٤	مجموع صافي الأوراق المالية الغير مسعرة
١,٠٩٢,٦٢٠	١,٠٦٧,٠٥١	مجموع الاستثمارات المتوفرة للبيع

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٨. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

(٢) توزيع سندات الدين المتوفرة للبيع حسب الفوائد الثابتة والعائمة:

٢٠١٧	٢٠١٦	
(بآلاف الدنانير البحرينية)		كما في ٣١ ديسمبر
٣٥٠,٥٣٤	٤٢٥,٧٢٠	سندات دين بفوائد ثابتة
٦٦٧,٣٧٤	٦١٧,٣٢٣	سندات دين بفوائد عائمة*
١,٠١٧,٩٠٨	١,٠٤٣,٠٤٣	المجموع

* تشمل سندات الديون بفوائد عائمة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ على سندات دين بفوائد ثابتة تم التحوط لها بمبلغ ٦٥٩,٦١ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٦٠٨,٢٥ مليون دينار بحريني).

(٢) توزيع سندات الدين المتوفرة للبيع حسب التصنيفات الائتمانية:

تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية المرموقة.

٢٠١٧	٢٠١٦	
(بآلاف الدنانير البحرينية)		كما في ٣١ ديسمبر
٢٤,١٢١	٩,٣٣٩	AAA
١٣,٢٧٠	١٢,٣٠٤	AA
٢١,٧٢١	٣٦,٣٨٤	A
٣,٧٤٠	١٨,١٣٨	BBB
١١,٣٢٦	٩٦٥,٠١٥	BB**
٩٣,٣٩٩	-	B*
١٣,٣٣١	١,٨٦٣	غير مصنفة
١,٠١٧,٩٠٨	١,٠٤٣,٠٤٣	المجموع

* تمثل أرقام ٢٠١٧ بشكل رئيسي سندات دين وصكوك إسلامية لحكومة مملكة البحرين (BB: ٢٠١٦**).

(ب) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الإستثمارات في الأوراق المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٦	
(بآلاف الدنانير البحرينية)		كما في ٣١ ديسمبر
٢٤٩	٣٠٣	إستثمارات في صناديق مدارة
٢٤٩	٣٠٣	المجموع

٩. الاستثمار في شركات زميلة

يملك البنك حصة تمثل نسبة ٢٩,٠٦٪ في بنك البحرين الإسلامي. تأسس بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين ويعمل وفقاً لترخيص مصرفي بالتجزئة صادر من قبل مصرف البحرين المركزي بغرض مواصلة الأنشطة المصرفية والمتاجرة المالية الأخرى وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة ٣٤,٨٤٪ في شركة بنفث ش.م.ب (مقفلة) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. وقد تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكميلية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها وذلك لفائدة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة ٢٤,٢٧٪ من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة (بي ال اف). وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام ٢٠١٦ كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي أي يو) وذلك حسب المجلد ٧ الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة لبورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقام البنك بإحساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٨) "الاستثمارات في شركات زميلة".

٢٠١٧	٢٠١٦	
(بآلاف الدنانير البحرينية)		كما في ١ يناير
٥٠,٠٧٦	٣٧,٧٤٩	الاستحواذ خلال السنة
-	١٠,٠٠٠	حصة البنك في الربح
٣,٧٥٣	٢,٩٨٥	أرباح أسهم مستلمة
(٢,٢٨٥)	(٦٥٠)	الحصة من التغيير في احتياطي القيمة العادلة
٣٣	(٨)	كما في ٣١ ديسمبر
٥١,٥٧٧	٥٠,٠٧٦	

أسهم بنك البحرين الإسلامي مدرجة في بورصة البحرين وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كان سعر السهم ٠,١٥٠ ديناراً بحرينياً (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٠,١٢٣ ديناراً بحرينياً). وتبلغ القيمة العادلة المقدرة للاستثمار على أساس هذا السعر ٤٤,١٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٣٦,٢٢ مليون دينار بحريني).

أن البيانات المالية للشركات الزميلة المستخدمة لتطبيق المحاسبة بطريقة حقوق الملكية هي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ وهي تختلف عن تاريخ إعداد التقارير المالية للبنك. وبناء عليه، فإنه قد تم تعديل المبالغ للمعاملات الجوهرية، إن وجدت، للفترة اعتباراً من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ إلى تاريخ التقرير المالي للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١٠. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٦	
		كما في ٣١ ديسمبر
٢٤,٣٤١	٢٢,٢٥١	فوائد مستحقة
٨,٩٥٦	٨,٦١١	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
٤,١٧٩	٣,٤٥٥	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
٤,٣١٨	٤,٣٩٧	أخرى *
٤١,٧٩٤	٣٨,٧١٤	المجموع

* أخرى تتضمن مبلغ وقدره ٤,١٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٤,١٨ مليون دينار بحريني) عن قيمة الأراضي والمباني التي تملكها البنك من عملائه وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع. لقد ظهرت هذه الأراضي والمباني بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق لبيع، أيهما أقل.

١١. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

٢٠١٧	٢٠١٦	
		كما في ٣١ ديسمبر
٥٤,٠٨٥	٧٤,١٥٠	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٢٩,٩٢٢	٢٩٩,٦٦٤	ودائع لأجل
٣٨٤,٠٠٧	٣٧٣,٨١٤	المجموع

١٢. قروض بموجب عقود إعادة الشراء

وقد بلغت القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٦٧,٨٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٦٤,٢٨ مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات ٧١,٩٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٦٩,٤٥ مليون دينار بحريني).

١٣. ودائع العملاء

٢٠١٧	٢٠١٦	
		كما في ٣١ ديسمبر
١,٢٢٣,٨٥٨	١,١٨٨,٣٤٢	قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير
٩٤١,٣٥٦	٩٠٠,٠٠٦	ودائع لأجل
٢,١٦٥,٢١٤	٢,٠٨٨,٣٤٨	المجموع

١٤. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٦	
		كما في ٣١ ديسمبر
١٨,٧٨٤	١٨,٨٠٩	فوائد مستحقة
٣,٠٢٣	٢,١٥٢	دائنون و ذمم دائنة
١,٣٦٤	١,٨٠٠	إيرادات مؤجلة
٩,٣٥٥	١١,٠٦٦	مزايا الموظفين
١,١١٥	٧١٩	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
٢,٩٠٨	١,٤١٣	أخرى
٣٦,٥٤٩	٣٥,٩٥٩	المجموع

١٥. النقد وما في حكمه

٢٠١٧	٢٠١٦	
		كما في ٣١ ديسمبر
٢٣,٧٣٩	١٨,٥٨٩	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية*
-	٤٨,٢٤٢	سندات الخزينة
١٧١,٤٤٣	١٤٢,٠٢٥	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٩٥,١٨٢	٢٠٨,٨٥٦	المجموع

* هذا الرصيد يستثني أرصدة بمبلغ ٨٣,٣٠ مليون دينار بحريني من النقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٨٤,٤٠ مليون دينار بحريني) المحتفظ به لغرض إستيحاء نسبة الإحتياطي النقدي التي وضعتها البنوك المركزية.

١٦. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

يقوم البنك بإصدار تسهيلات إئتمانية لزيائته كما يضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات إعتماذ إحتياطية وضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الإئتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخضعت الأطراف الأخرى في إلتزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الإئتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدراً كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك فإن القيمة الإسمية الأصلية ال المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الإئتمانية الفعلية المستقبلية كما لا تمثل جزءاً من متطلبات السيولة للبنك.

على أساس مقدار الرسوم المحسوبة وبالأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة ومواعيد الاستحقاق مع أي تغيير في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة ، فقد تقرر أن القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والالتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية.

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١٦. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية (تتمة)

٢٠١٦	٢٠١٧	كما في ٣١ ديسمبر
(بآلاف الدنانير البحرينية)		الالتزامات الطارئة
٢٧,٤٩٢	٣٣,٥٥٨	التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة
		ضمانات:
٤٣,٨١٥	٤٨,٦٦٢	مضمونة من البنوك
١١٤,٢٧٨	١١٧,٢٤٩	أخرى
١٨٥,٥٨٥	١٩٩,٤٦٩	المجموع
		الالتزامات المصرفية
		التزامات القروض غير المسحوبة
		عقود آجلة:
-	٨,٠٠٠	ودائع من البنوك
٥٨,١٩٥	٩٠,٨٨٣	المجموع
٢٤٣,٧٨٠	٢٩٠,٣٥٢	المجموع الكلي

(١٧) الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية

يستخدم البنك أدوات مالية متعددة من المشتقات والعملات الأجنبية بغرض المتاجرة وإدارة الموجودات والمطلوبات والتحوط. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيار.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في المستقبل بعائد أو بسعر محدد ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية التزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة. وذلك بخصوص القيمة الإسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي، صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال، مدة محددة وبسعر محدد.

ففيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية فإن المبالغ الإسمية الأصلية لا تمثل أرصدة معرضة لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق. وإنما تمثل حجم العمليات وتعد مؤشراً لنشاطات البنك. وهي، في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية للبنك مع تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقود. وتعكس كلمة الاستبدال الخسائر الإثباتية المفقودة إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر إثباتية لأنها تمثل تعهدات البنك. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام البنك بإنهاء ما له وما عليه من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبينة على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية وخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

أ) فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الاحتمالية الاسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من المشتقات المالية والعملات الأجنبية:

كما في ٣١ ديسمبر		العقود/المبالغ		بآلاف الدينارين البحرينية	
الإسمية الأصلية		كلفة الاستبدال		القيمة العادلة	
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
عقود متعلقة بأسعار الفائدة					
٦٥١,٢٧٥	٦٤٤,٦٨٩	٢,١٦٤	١,١٦٠	٢,١٦٤	١,١٦٠
مقايضات أسعار الفائدة					
٦٥١,٢٧٥	٦٤٤,٦٨٩	٢,١٦٤	١,١٦٠	٢,١٦٤	١,١٦٠
المجموع					
عقود متعلقة بالعملة الأجنبية					
٢٩٣,١٦٨	٢٥٩,٠٤٨	٨٦١	١,٥٦٩	٣٣٧	١,٢٤٦
عقود فورية وأجلة					
٤٩٠,٢٥٤	٣١٣,٧٥٨	١,١٥٤	٧٢٦	٥٧٢	٢٣٠
مقايضات أسعار الصرف					
٩٠٥	-	-	-	(٩)	-
خيارات					
٧٨٤,٣٢٧	٥٧٢,٨٠٦	٢,١٥٥	٢,٢٩٥	٩٠٠	١,٥٧٦
المجموع					
١,٤٣٥,٦٠٢	١,٢١٧,٤٩٥	٤,١٧٩	٣,٤٥٥	٣,٠٦٤	٢,٧٣٦
المجموع الكلي					

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(١٧) الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية (تتمة)

(ب) فيما يلي توزيع لإستحقاق المشتقات وأدوات العملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

كما في ٣١ ديسمبر	لغاية	٢٠١٧	لغاية	٢٠١٦	
بآلاف الدنانير البحرينية	سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع	أكثر من سنة	المجموع
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	-	٦٥١,٢٧٥	٦٥١,٢٧٥	-	٦٤٤,٦٨٩
مقايضات أسعار الفائدة	-	٦٥١,٢٧٥	٦٥١,٢٧٥	-	٦٤٤,٦٨٩
المجموع	-	٦٥١,٢٧٥	٦٥١,٢٧٥	-	٦٤٤,٦٨٩
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	٢١٩,٢١٤	٧٣,٩٥٤	٢٩٣,١٦٨	-	٢٥٩,٠٤٨
عقود فورية وأجلة	٤٩٠,٢٥٤	-	٤٩٠,٢٥٤	-	٣١٣,٧٥٨
مقايضات أسعار الصرف	٩٠٥	-	٩٠٥	-	-
خيارات	٧١٠,٣٧٣	٧٣,٩٥٤	٧٨٤,٣٢٧	٥٧٢,٨٠٦	٥٧٢,٨٠٦
المجموع	٧١٠,٣٧٣	٧٣,٩٥٤	٧٨٤,٣٢٧	٥٧٢,٨٠٦	٥٧٢,٨٠٦
المجموع الكلي	٧١٠,٣٧٣	٧٣,٩٥٤	١,٤٣٥,٦٠٢	٦٤٤,٦٨٩	١,٢١٧,٤٩٥

(١٨) الإلتزامات الرأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت إلتزامات المصروفات الرأسمالية ١,٠٠ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٠٥ مليون دينار بحريني).

(١٩) العقارات والمعدات

بآلاف الدنانير البحرينية	أراضي	مباني	أثاث ومعدات	المجموع
التكلفة	٩٦٧	٢٥,٤٨٧	١٨,١٦٣	٤٤,٦١٧
الاستهلاك المتراكم	-	(١٨,٠٠٩)	(١٣,٥٥٧)	(٣١,٥٦٦)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٩٦٧	٧,٤٧٨	٤,٦٠٦	١٣,٠٥١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٩٦٧	٧,٨٦٩	٣,٥٨٥	١٢,٤٢١

بلغ مجموع مصروفات الإستهلاك لعام ٢٠١٧ مبلغ ١,٧٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ١,٦٥ مليون دينار بحريني).

يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية تحت الأنشاء بالكلمة. وعندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام، فإنه يتم رسملته واستهلاكه وفقاً لسياسات البنك.

(٢٠) رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٦
رأس المال المصرح به	(بآلاف الدنانير البحرينية)	(بآلاف الدنانير البحرينية)
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ عام ٢٠١٦) أسهم عادية بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل	١١٥,٩٥٠	١٠٥,٤٠٩
في ١ يناير: ١,١٥٩,٤٩٨,٥٦٠ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم		
(١ يناير ٢٠١٦ : ١,٠٥٤,٠٨٩,٦٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم)		
أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)*	١١,٥٩٤	١٠,٥٤١
كما في ٣١ ديسمبر: ١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦ أسهم عادية بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم		
(٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,١٥٩,٤٩٨,٥٦٠ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم)**	١٢٧,٥٤٤	١١٥,٩٥٠

* تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة ٢٠١٦، والذي عقد بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٧ على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم صادرة وذلك بمبلغ ١١,٥٩ مليون دينار بحريني.

**أوصى مجلس الإدارة زيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع إلى ١٤٠,٣٠ مليون دينار بحريني من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة تبلغ قيمتها ١٢,٧٦ مليون دينار بحريني. وستكون هذه الأسهم على قدم المساواة مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية. وقد تم اقتراح أن يتم إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ ١٢,٧٦ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢٠) رأس المال (تتمة)

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية لعام ٢٠١٤ والذي عقد في ١١ مارس ٢٠١٥، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم "النظام". وعليه تم إصدار ١٩,١٠٤,٠٠٠ سهم عادي بمبلغ ١,٩١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٥ إلى ان بي بي حوافز ش و، وهي شركة ذات غرض معين، لتقوم بالاحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص ١٥,٦٥٩,١٦٧ سهم للموظفين تحت إطار هذا النظام. تستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يوجد ١٥,٦٥٩,١٦٧ سهماً غير مخصص (٢٠١٦: ١٦,٤٤٢,٢٣٨ سهماً). ويتم إقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٧		٢٠١٦	
عدد الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم	% من مجموع عدد الأسهم
٣٨٧,٠٠٢,٢٥٣	١,١٤٢	٣٥٠,٣٥٢,٤٨٦	١,١٣٤	٣٠,٣%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	٣٠,٢%
١٨٦,١٠٩,٠٣٠	٨	١٧٠,٦٥٧,٧٧٠	٨	١٤,٦%	٨	٨	١٤,٧%
-	-	-	-	-	-	-	-
١٣٨,٧٨٧,٤٧٤	١	١٣٦,١٧٠,٤٣٢	١	١٠,٩%	١	١	١٠,٩%
٥٦٣,٥٤٩,٦٥٩	١	٥١٢,٣١٧,٨٧٢	١	٤٤,٢%	١	١	٤٤,٢%
-	-	-	-	-	-	-	-
١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦	١,١٥٢	١,١٥٩,٤٩٨,٥٦٠	١,١٤٤	١٠٠,٠%	١,١٥٢	١,١٤٤	١٠٠,٠%

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم:

٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٧		٢٠١٦	
عدد الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم	% من مجموع عدد الأسهم
١,٢٣٣,١٣٩,٧٠٨	١,٠٦٩	١,٠٩٧,٥١٠,١٦٠	١,٠٢٩	٩٦,٦%	١,٠٢٩	١,٠٢٩	٩٤,٦%
٤٢,٠٩٠,٢١٨	٧٤	٦١,١٩٦,٧٦٩	٨٩	٣,٣%	٨٩	٨٩	٥,٣%
٢١٨,٤٩٠	٩	٧٩١,٦٣١	٣٦	٠,١%	٣٦	٣٦	٠,١%
١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦	١,١٥٢	١,١٥٩,٤٩٨,٥٦٠	١,١٤٤	١٠٠,٠%	١,١٤٤	١,١٤٤	١٠٠,٠%

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملكها حكومة مملكة البحرين بنسبة ١٠٠% ما نسبته ٤٤,٢% من رأس مال البنك، وتمتلك هيئة التأمين الاجتماعي بمملكة البحرين ١٠,٩%.

بينما يمتلك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

(٢١) الإحتياطيات

(أ) الإحتياطي القانوني

وفقاً لمطلوبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١، يتم تخصيص ١٠% من صافي الأرباح إلى الإحتياطي القانوني. ولا يعتبر الإحتياطي القانوني قابلاً للتوزيع إلا حسب المادة ٢٢٤ من هذا القانون. ويمكن التوقف عن هذا التخصيص إذا وصل هذا المخصص نسبة ٥٠% من رأس المال الصادر والمدفوع. وقد أوصى مجلس الإدارة للسادة المساهمين بتحويل مبلغ ٦,٣٨ مليون دينار بحريني من الإحتياطي العام للإحتياطي القانوني.

(ب) الإحتياطي العام

تم عمل هذا الإحتياطي وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالبنك. وهو ما يؤكد إلتزام المساهمين تجاه تعزيز قاعدة رأس المال.

(ت) إحتياطي القيمة العادلة

يتضمن إحتياطي القيمة العادلة صافي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع باستثناء خسائر انخفاض القيمة حتى يتم إلغاء احتساب الاستثمار أو يعتبر منخفض القيمة.

(ث) مخصص الهبات والتبرعات

بناءً على توصيات مجلس الإدارة وموافقة المساهمين يتم تحويل مبلغ من أرباح العام إلى هذا الإحتياطي. ويمثل هذا الإحتياطي مبالغ الهبات والتبرعات غير المستخدمة، التي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

(ج) علاوة أصول

وخلال السنة، قام البنك بتخصيص ٦,٥٤٨,٥٧٤ سهم عادي بقيمة إسمية بلغت ٠,٦٥ مليون دينار بحريني للموظفين تحت إطار نظام حوافز الموظفين بالأسهم، والذي نتج عنه علاوة أصول بقيمة ٤,٠٢ مليون دينار بحريني.

(٢٢) التخصيصات المقترحة

تم اقرار تخصيصات عام ٢٠١٦ في آخر اجتماع للجمعية العمومية السنوي والمنعقد بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٧.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢٣) إيرادات الفوائد ومصرفات الفوائد

أ) إيرادات الفوائد

٢٠١٧	٢٠١٦	
٣٨,٩٩٤	٣٤,٤٥٧	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
٤,٤٠٨	٣,٤٠٣	قروض وسلفيات لغير البنوك
١٣,٦١٩	١١,١٩٠	قروض وسلفيات للبنوك
١,٣٩٠	١,٢٣٢	سندات الخزينة
٤٣,٣٤٢	٣٧,٦٩٧	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣٤٠	١٥٨	أوراق مالية استثمارية
١٠٢,٠٩٣	٨٨,١٣٧	أصول مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر
		المجموع

ب) مصرفات الفوائد

٢٠١٧	٢٠١٦	
٢١,٦٨٥	١٨,٦٨٨	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
٦,٠٦٥	٢,٧٩٠	ودائع العملاء
٥٣٠	١٨٠	إيداعات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٧٤٤	٤٨٩	قروض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء
٢٩,٠٢٤	٢٣,١٤٧	مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر
		المجموع

(٢٤) إيرادات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٦	
١١,٣٣٢	٩,٥٥٧	للسنة المنتهية في ١٣ ديسمبر
١٥٨	١٤٥	أ) رسوم وعمولات
٧,٦٧٠	٧,٠٨٣	رسوم وعمولات على القروض والسلفيات
(٥,٠٦٠)	(٤,٤٤٢)	عمولات من بيع صناديق مدارة
١٤,١٠٠	١٢,٣٤٣	رسوم وعمولات أخرى
		ناقصا: رسوم وعمولات مدفوعة
		المجموع الجزئي

ب) إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠١٧	٢٠١٦	
٤٧٧	٤,٥٩٧	أرباح من بيع استثمارات متوفرة للبيع
٩٩	(١١٤)	خسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٣,١٧٠	٤,٠٤٢	أرباح أسهم
٥,١٥١	٥,٢٤٩	أرباح عمليات الصرف وفروقات التحويل
٤٤٦	٣٧	أرباح من المتاجرة في أوراق مالية متداولة ومن المشتقات
٣,٧٥٣	٢,٩٨٥	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
٤,٢٠٤	١,٧٤٤	إيرادات أخرى
١٧,٣٠٠	١٨,٥٤٠	المجموع الجزئي
٣١,٤٠٠	٣٠,٨٨٣	مجموع الإيرادات الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢٥) تكلفة الموظفين

٢٠١٦	٢٠١٧	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
(بآلاف الدنانير البحرينية)		رواتب وعلاوات ومكافآت أداء
١٨,٣٠٠	١٧,١٢٠	الضمان الإجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة
٢,٠٥٨	١,٥٦٤	السكن ومزايا أخرى
٣,٢٩٧	٢,٢١٨	أخرى
٢٤٨	٤٠١	المجموع
٢٣,٩٠٣	٢١,٣٠٣	

(٢٦) صافي المراكز المالية الهامة المفتوحة بالعملة الأجنبية

٢٠١٦	٢٠١٧	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
(بآلاف الدنانير البحرينية)		دولار أمريكي (صافي أصول) - غير مغطاة
١٨,٣٤٤	٦٥,١٤٩	درهم إماراتي (صافي أصول) - غير مغطاة
٤,١٧٢	١,٣٩٨	ريال سعودي (صافي أصول) - غير مغطاة
١٤,٢٥١	٦٣٧	ريال قطري (صافي أصول) - غير مغطاة
١٠,٦٣٨	٦,٥٨١	

للدينار البحريني سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي.

(٢٧) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكون رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للبنك في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسؤولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك مايلي:

كما في ٣١ ديسمبر	مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة	أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية	شركات زميلة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧
بآلاف الدنانير البحرينية									
قروض وسلفيات	٢٥١,٢٩٥	١٨٦,٧٨٢	٤,٢٣٠	١٤,٠٥١	٣٨,٩٤١	-	٢٠١٦	-	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم	١,٣٥٣,٧٩٧	١,٤٤٩,٦٤٢	-	-	٥١,٥٧٧	٥٠,٠٧٦	٢٠١٧	٤,٤٤١	٥,٩٣٦
ودائع الزبائن	٢٢٩,١٦٢	١١٤,٢٦٠	٣٠,١٠١	٤٦,٥٦١	٥,٩٣٦	٤,٤٤١	٢٠١٦	-	-
مطلوبات طارئة لإلتزامات غير قابلة للتقص	٩٢,٣٩٥	٨٨,٧٨٥	١٠,٦٥٩	٥,٩١٥	-	-	٢٠١٧	-	-
و ضمانات وإلتزامات أخرى									
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر									
بآلاف الدنانير البحرينية									
قروض قدمت	١١٦,٠٩٦	٥,٥١٣	٨,٤٧٩	١٨,٨٩٢	٣٨,٨٠٠	-	٢٠١٦	-	-
قروض سددت	٧٩,٦٠٢	٣٥,٤٥٨	١٤,٩٣٧	١٨,٤٩٩	-	٣٧,٦٦١	٢٠١٧	-	-
صافي الزيادة/ (التقص) في السحب على المكشوف	٢٨,٠١٩	٥٢,٤١٩	(٣,٣٦٣)	٨,٧٦٨	-	-	٢٠١٦	-	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم مشتراه	٧٤٢,٢٢٩	١,٢٥٢,٨٢٩	-	-	-	١٠,٠٠٠	٢٠١٧	-	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم استحققت/ بيعت	٨٣٨,٠٧٤	١,١٧٦,٩٣٢	-	-	-	-	٢٠١٦	-	-
إيرادات الفوائد	٥٩,٦٣٣	٥٩,٣٠٦	٢٢٤	٢٩٦	٧٤٩	٣٠٥	٢٠١٧	-	-
مصروفات الفوائد	١,٦٢٥	٤٥٣	٢٤٧	٣٩٢	٤٠	٣١	٢٠١٦	-	-
حصة البنك في أرباح شركات زميلة	-	-	-	-	٣,٧٥٣	٢,٩٨٥	٢٠١٧	-	-
أرباح أسهم	٣٢١	٨٤	-	-	-	-	٢٠١٦	-	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	١٦٨	١٦٧	٢٧٥	٣١٣	-	-	٢٠١٧	-	-
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	-	-	٣,٠٢٥	٥,٤٨٥	-	-	٢٠١٦	-	-
مزايا تقاعدية	-	-	٢٤٨	٦٥١	-	-	٢٠١٧	-	-

خلال السنة، تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ٦,٣٥ مليون دينار بحريني (١٦,٨٩ مليون دولار أمريكي) (٢٠١٦: لا شيء) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة. يعتبر البنك طرفاً حكومياً ذي علاقة وذلك بموجب التعريفات التي يقدمها معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، كون أحد كبار مساهميه مملوك من قبل الحكومة. بالإضافة لتعرضات الحكومة المذكورة أعلاه، وفي سياق عمله الاعتيادي، يقدم البنك قروضا تجارية، وخدمات إدارة السيولة وخدمات بنكية أخرى، كما يستفيد من خدمات تقدمها عدة جهات شبه حكومية أخرى، ومن شركات تملكها الحكومة في مملكة البحرين.

(٢٨) أصول تحت الخدمات الإدارية

لا يتم تضمين في بيان المركز المالي الأصول تحت الخدمات الادارية الخاصة بالزبائن والتي ليس للبنك حق قانوني فيها. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت الأموال تحت الخدمات الادارية ١٠٧,٧٩ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١١٣,٩٧ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٢٩) التوزيع الجغرافي

كما في ٣١ ديسمبر	الموجودات	المطلوبات	المطلوبات الطارئة والإلتزامات المصرفية
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
بآلاف الدنانير البحرينية	٢,٩٣٠,٨٥٥	٢,٨٨١,٥٥٣	٢,٥٣١,٥٣١
دول مجلس التعاون الخليجي	١٢٥,٦٢٧	١٢,٢٢٤	٢٦,٧٧٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٠٩٠	٥٤,٥٦١	٣٩,١٢٦
أوروبا	٣٦,٩٧١	٢٨,٧٦٣	٥٦,١٦٩
باقي دول العالم	٣,١٠١,٥٤٣	٢,٩٧٧,١٠١	٢,٦٥٣,٥٩٩
المجموع			

(٣٠) التوزيع القطاعي

كما في ٣١ ديسمبر	الموجودات	المطلوبات	المطلوبات الطارئة والإلتزامات المصرفية
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
بآلاف الدنانير البحرينية	١,٦٠٦,٤٦٢	١,٦٥٦,١٧٢	٧٠,١٦٥
حكومة	١٣٣,٩٧٤	١١٦,٧٨٨	٧٣,١٧٨
الصناعة والتجارة	٦٠٥,٦١٣	٥٩٠,٠٦٧	١,٥١٧,٢٨٢
بنوك ومؤسسات مالية	٧٧,٦٢٨	٨٢,٣٦٧	٣٥,٦٢٥
بناء	٤٢٢,٨٧٥	٣٨٩,٩٤١	٢,٣٣٦
شخصي	٢٥٤,٩٩١	١٤١,٧٦٦	٢٧,٣٦٨
أخرى	٣,١٠١,٥٤٣	٢,٩٧٧,١٠١	١,٧٢٥,٩٥٤
المجموع			

(٣١) تمرکز مخاطر الإئتمان

فيما يلي تمرکز مخاطر الإئتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

(أ) حسب القطاعات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	الحكومات	الصناعة/التجارة	بنوك/مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية							
الموجودات	-	-	٨٨,٢٣٣	-	-	-	٨٨,٢٣٣
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
سندات الخزينة	٤٠٩,٩١٢	١٠,٠١١	-	-	-	-	-
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	١٧٤,٠٠٩	-	-	-	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات	٢١٩,٣٤٥	١٢٣,٣٣٦	١٨٦,٣٥٠	٧٦,٧٤٣	٤٢٢,٠٨٦	١٩٩,٠٩٠	١,٢٢٦,٨٥٠
أوراق مالية إستثمارية	٩١٩,٤٦٣	١,٨٨٣	٥٣,٣٥٦	-	-	١١,٥٢١	١,٠١٧,٩٠٨
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	١٥,٩٠٨	١٣٨	٥,١١٦	٥٨	٨٩٢	١٨,٥٦٧	٤٠,٨٨٧
مجموع الموجودات	١,٥٦٤,٦٢٨	٤١,٨٣٤	١٢٥,٣٢٧	٧٦,٨٠١	٤٢٢,٩٧٨	٢٢٩,١٧٨	٢,٩٦٧,٨١٠
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	٧٠,٠٦٨	٩٧	٦٦,١٨٠	٣٥,٦٢٥	١,٤٧٠	٢٧,٣٦٨	٢٩٠,٣٥٢
المشتقات (المبالغ الإسمية)	-	-	٦,٩٩٨	-	٨٦٦	-	١,٤٣٥,٦٠٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	الحكومات	الصناعة/التجارة	بنوك/مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية							
الموجودات	-	-	٨٩,٨٩٢	-	-	-	٨٩,٨٩٢
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	٤٨٦,٨٠٢
سندات الخزينة	٤٧٦,٨٠٠	١٠,٠٠٢	-	-	-	-	-
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	١٦٠,٩٠٠	-	-	-	١٦٠,٩٠٠
قروض وسلفيات	١٩١,٩٩٨	١٠٩,٨٢٧	١٦٦,٣٢٢	٨٠,٩٦٦	٣٨٩,٣٤٤	٩٣,٤٦٩	١,٠٣١,٩٢٦
أوراق مالية إستثمارية	٩٥٣,٢٥١	٩,٣٣٩	٧٧,٧٢٩	٣٦٣	-	١,٨٧٦	١,٠٤٣,٣٤٦
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	١٥,٧٧٨	٤	٤,٢٣٦	٢٨٧	٥٩٧	١٦,٩٩١	٣٨,٠٧١
مجموع الموجودات	١,٦٣٦,٨٢٧	١٩,٣٤٥	١١١,٩٠٣	٨١,٥١٦	٣٨٩,٩٤١	١١٢,٣٣٦	٢,٨٥٠,٩٣٧
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	٨٧,٤٦١	-	٣١,٦٨٩	٣٤,٨٠٤	٤٩٤	٣٧,١٢٤	٢٤٣,٧٨٠
المشتقات (المبالغ الإسمية)	-	-	١,٢١٧,٤٩٥	-	-	-	١,٢١٧,٤٩٥

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة. ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣١) تمركز مخاطر الائتمان (تتمة)

المبالغ المذكورة أعلاه تشتمل على تسهيلات لدى الزبائن والأطراف المقابلة، وهي تتوافق نسبة ١٥٪ من قاعدة رأسمال البنك. وهذه التسهيلات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي أو أنها معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة للتسهيلات الكبيرة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه التسهيلات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التسهيلات
زبون أ	سيادي	١,٤٠١,٩٦٢
زبون ب	سيادي	٢١٢,٩٩٧
زبون ج	بنك مركزي	١٨٤,٤١٣
زبون ح	سيادي	٩٦,٥٩٧
زبون خ	بنك	٧٤,٠٥٠

(ب) حسب التوزيع الجغرافي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية					
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	٨٨,٢٣٣	-	-	-	٨٨,٢٣٣
سندات الخزنة	٤١٩,٩٢٣	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٦٣,٧٤٦	٣,٩١٧	٥,٠٧٩	١,٢٦٧	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات	١,١١٦,٩٦٨	٩٤,٩٨١	-	١٤,٩٠١	١,٢٢٦,٨٥٠
أوراق مالية استثمارية	٩٧٢,٦٤٤	٢٤,٥٥٧	-	٢,٠٧٠	١,٠١٧,٩٠٨
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٣٥,٨١٦	٢,١٧٢	٢,٨٠٥	٩٤	٤٠,٨٨٧
مجموع الموجودات	٢,٧٩٧,٣٣٠	١٢٥,٦٢٧	٧,٨٨٤	٣٦,٩٦٩	٢,٩٦٧,٨١٠
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٢٦٤,١٤٩	٦٧	٢٢,٩٤٦	٣,١٩٠	٢٩٠,٣٥٢
المشتقات (المبالغ الاسمية)	٦٨٣,٢٦٣	٢٢٦,٣٢٤	٥١٧,٨٢٦	٧,١٨٩	١,٤٣٤,٦٠٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
بآلاف الدنانير البحرينية					
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	٨٩,٨٩٢	-	-	-	٨٩,٨٩٢
سندات الخزنة	٤٨٦,٨٠٢	-	-	-	٤٨٦,٨٠٢
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٣٥,٥٤٩	١,٥٩٦	٢٣,٠٩٢	٦٦٣	١٦٠,٩٠٠
قروض وسلفيات	٩٩٦,٤٥٧	-	١٤,٨٦٣	٢٠,٦٠٦	١,٠٣١,٩٢٦
أوراق مالية استثمارية	١,٠١١,٩٦٧	١٠,٥٩٨	١٣,٤٦١	٧,٣٢٠	١,٠٤٣,٣٤٦
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٣٤,٧٥٨	٣٠	٣,١٤٦	١٣٧	٣٨,٠٧١
مجموع الموجودات	٢,٧٥٥,٤٢٥	١٢,٢٢٤	٥٤,٥٦٢	٢٨,٧٢٦	٢,٨٥٠,٩٣٧
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٢١٨,٤٨٩	٨٦	٢١,٠٤٦	٤,١٥٩	٢٤٣,٧٨٠
المشتقات (المبالغ الاسمية)	٤٨٧,٥٨٠	٢٦٠,٣١٥	٤٦٨,٩٥٦	٦٤٤	١,٢١٧,٤٩٥

(٣٢) مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالبنك كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس ومراقبة تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كشبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير البنك لإعادة تسعير هذه الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٢) مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي معيار إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لمتنات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بآلاف الدنانير البحرينية	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠٣٩	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزينة	٢,٩٦%	١٣٤,٤٤٧	١٤٥,٨٢١	١٣٩,٦٥٥	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٥٤%	١٥٨,٩٢٣	-	-	-	-	١٥٠,٨٦	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات	٣,٧٨%	٥٢٩,٧٤٢	٣١,٦٤٦	٧٨,٦٤٩	٤٩٢,٠٩٩	٩٤,٧١٤	-	١,٢٢٦,٨٥٠
أوراق مالية استثمارية	٤,٤٠%	٤٧,٥٤٠	-	٥٥,٤٠٨	٦١٦,٩٧٠	٢٩٧,٩٨٣	٤٩,٣٩٩	١,٠٦٧,٣٠٠
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	٩٣,٣٧١	٩٣,٣٧١
وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١٣,٠٥١	١٣,٠٥١
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	-	٨٧٠,٦٥٢	١٧٧,٤٦٧	٢٧٣,٧١٢	١,١٠٩,٠٦٩	٣٩٢,٦٩٧	٢٧٧,٩٤٦	٣,١٠١,٥٤٣
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٦٥%	٣٢٩,٩٢٢	-	-	-	-	٥٤,٠٨٥	٣٨٤,٠٠٧
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	١,٨١%	٦٧,٨٢٩	-	-	-	-	-	٦٧,٨٢٩
ودائع العملاء	١,١١%	٦٩٥,٢٣٢	١٦٧,١٨٥	٢٦٩,٣٦٦	٤٨,٤٠٠	-	٩٨٥,٠٣١	٢,١٦٥,٢١٤
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٦,٥٧٩	٣٦,٥٧٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٤٤٧,٩١٤	٤٤٧,٩١٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	-	١,٠٩٢,٩٨٣	١٦٧,١٨٥	٢٦٩,٣٦٦	٤٨,٤٠٠	-	١,٥٢٣,٦٠٩	٣,١٠١,٥٤٣
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي	(٢٢٢,٣٣١)	١,٠٢٨٢	٤,٣٤٦	١,٠٦٠,٦٦٩	٣٩٢,٦٩٧	(١,٢٤٥,٦٦٣)	-	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي	٦٥١,٢٧٥	-	-	(٣٧٨,١١١)	(٢٧٣,١٦٤)	-	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة	٤٢٨,٩٤٤	٤٣٩,٢٢٦	٤٤٣,٥٧٢	١,١٢٦,١٣٠	١,٢٤٥,٦٦٣	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦								
بآلاف الدنانير البحرينية	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	١٠٢,٩٩٠	١٠٢,٩٩٠
سندات الخزينة	٢,٦٦%	١٦٢,٨١٦	١٤٠,٥٨٣	١٨٣,٤٠٣	-	-	-	٤٨٦,٨٠٢
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٠,٩٣%	١٢٣,١٢٢	١٥,٤١٦	-	-	-	١٢,٣٥٢	١٦٠,٩٠٠
أوراق مالية متداولة	-	٣٤٩	-	-	-	-	-	٣٤٩
قروض وسلفيات	٣,٤٧%	٥٤٥,٣٩٨	٣٦,٨٨٢	٤٧,٣٠٥	٣٢١,٦٢٤	٨٠,٧١٧	-	١,٠٣١,٩٣٦
أوراق مالية استثمارية	٤,٠٧%	١٩,٧٤٠	-	١٣٤,٧٨١	٦٠٦,٦٤٣	٢٨١,٨٧٩	٤٩,٨٨٠	١,٠٩٢,٩٢٣
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	٨٨,٧٩٠	٨٨,٧٩٠
وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١٢,٤٢١	١٢,٤٢١
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	-	٨٦١,٤٣٥	١٩٢,٨٨١	٣٦٥,٤٨٩	٩٢٨,٢٦٧	٣٦٢,٥٩٦	٢٦٦,٤٢٣	٢,٩٧٧,١٠١
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٢٩%	٢٩٩,٦٦٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٠	٣٧٣,٨١٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	١,٤٥%	٦٤,٢٨٤	-	-	-	-	-	٦٤,٢٨٤
ودائع العملاء	٠,٩٢%	٩٨٥,٠٥٤	١٨٠,٢٨٨	٥١,٤٣٠	٦١٨	-	٨٧٠,٩٥٨	٢,٠٨٨,٣٤٨
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٥,٩٥٩	٣٥,٩٥٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٤١٤,٦٩٦	٤١٤,٦٩٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	-	١,٣٤٩,٠٠٢	١٨٠,٢٨٨	٥١,٤٣٠	٦١٨	-	١,٢٩٥,٧١٣	٢,٩٧٧,١٠١
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي	(٤٨٧,٥٦٧)	١٢,٥٩٣	٣١٤,٠٥٩	٩٢٧,٦٤٩	٣٦٢,٥٩٦	(١,١٢٩,٢٣٠)	-	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي	٦٤٤,٦٨٩	-	-	(٣٦٥,٧٣٤)	(٢٧٨,٩٥٥)	-	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة	١٥٧,١٢٢	١٦٩,٧١٥	٤٨٣,٧٧٤	١,٠٤٥,٦٨٩	١,١٢٩,٢٣٠	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٣) مخاطر السوق

(أ) يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر

نوعية الخطر (بآلاف الدنانير البحرينية)	٢٠١٧	٢٠١٦
مخاطر اسعار الفائدة	١,٢٥٩	١,٠٧٧
مخاطر الأسهم	-	٥٦
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٣١	١٨
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	١,٢٩٠	١,١٥١
المضاعف	١٢,٥	١٢,٥
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	١٦,١٢٥	١٤,٣٨٨

(ب) إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ البنك هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. ويعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية).

	٢٠١٧	٢٠١٦
٢٠٠ نقطة أساسية	٢٠٠ نقطة أساسية	٢٠٠ نقطة أساسية
زيادة موازية	انخفاض موازي	انخفاض موازي
بآلاف الدنانير البحرينية	٩,٩٥٠	(٩,٩٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر	١٠,٤٩٤	(٩,٨٣٦)
المعدل للمدة	٨,٦١٨	(٤,٥٣٩)
الحد الأدنى للمدة	١٢,١٦١	(١٢,١١٠)
الحد الأقصى للمدة		

(ت) يحتفظ البنك باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الاستثمارات المتوفرة للبيع. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. ويقوم البنك بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخزينة الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك الخاصة بغير المتاجرة. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (١٧) حول البيانات المالية تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

(٣٤) المعلومات القطاعية

ينقسم البنك إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. وهذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية الشخصية، ووحدة الأعمال المصرفية المحلية، ووحدة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية. وعلى أساس هذا التقسيم يتم إعداد التقارير لإظهار البيانات المتعلقة بالتقسيم القطاعي التشغيلي.

وتقوم كل من وحدة الخدمات المصرفية الشخصية ووحدة الأعمال المصرفية المحلية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء البنك. وتتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس معرفة الزبون ونوع المعاملة. فوحدة الخدمات المصرفية الشخصية تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص. وتقدم وحدة الأعمال المصرفية المحلية خدماتها للمؤسسات والشركات الكبيرة والحكومية والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أما بالنسبة لوحدة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية فهي تعني بإدارة السيولة وأسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر السوق و توفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء البنك خارج البحرين.

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بآلاف الدنانير البحرينية	وحدة الخدمات المصرفية الشخصية	مجموعة الأعمال المصرفية المحلية	مجموعة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
إيرادات فوائده	٢٠,٤٧١	١٥,٧٧٣	١٢,٠٧٣	٨٨,١٢٧
مصرفوات الفوائد	(٩,٩٢٥)	(١١,٤٣٩)	(١٢,٢٢٦)	(٢٢,١٤٧)
إيرادات/(مصرفوات)	١٤,٣٤٥	١١,٧٢٨	١١,٧٨٧	-
الفوائد بين القطاعات	٢٣,٨٩٤	١٦,٠٦٢	١١,٦٣٤	٦٥,٩٩٠
صافي إيرادات الفوائد	٢٤,٦٧١	٣,٨١٤	٢,٧٨٤	٣٠,٨٨٣
إيرادات أخرى	٨,٨٤٦	١٩,٨٧٦	١٤,٤١٨	٩٦,٨٧٣
مجموع الدخل التشغيلي	٣٢,٧٤٠	١٩,٨٧٦	١٤,٤١٨	١٠٤,٤٦٦
الناتج	١٩,٨٧٨	١,٩١٠	٥,٧٧٥	٦٠,٨٠٧
المصرفوات الإدارية غير المخصصة				(٢,٥٧٢)
أرباح السنة	١٩,٨٧٨	١,٩١٠	٥,٧٧٥	٥٨,٢٣٥
معلومات أخرى				
الموجودات القطاعية	٤٤٧,٣٧٤	٥٨٨,٦٠٢	٤٨٠,٧٧٧	٢,٩٧٧,١٠١
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	١,١٨١,١٤٤	١,٠٧٧,٦٢١	١,١٠٥,٥٤٩	٢,٩٧٧,١٠١
استهلاك السنة	٥٠٨	٣٢٥	٣٢٩	١,١٠٦
مخصص انخفاض قيمة الأصول	١,٠٢٣	٩,٢٨٧	(١٥٥)	٤,٥٤٠

خلال عام ٢٠١٧ بلغت المصاريف الرأسمالية ٢,٣٩ مليون دينار بحريني (١,٥٦ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٦).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٤) المعلومات القطاعية (تتمة)

تحمل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل. ويتم توزيع رأسمال البنك على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند " إيرادات / (مصروفات) الفوائد بين القطاعات" تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخزينة والعمليات المصرفية الدولية. ويتم مراجعة سعر الفائدة على هذه الأموال مرة كل ثلاثة أشهر. ويختلف سعر الفائدة بالنسبة للعملة المحلية عن العملات الأجنبية والتي يتم وضعها على أساس المتوسط الموزون لأسعار السوق للإستحقاقات المتعددة لكل عملة.

يقوم البنك بتقديم أعماله البنكية من خلال الوحدات التسويقية الإستراتيجية وتتم عمليات البنك من مواقع جغرافية متعددة:

(١) العمليات المحلية في مملكة البحرين والتي تمثل العمليات المصرفية من خلال شبكة الفروع في مملكة البحرين.

(٢) العمليات الخارجية والتي تتم من خلال فرعي البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يبين الجدول التالي المعلومات حسب القطاع الجغرافي:

بآلاف الدنانير البحرينية	العمليات المحلية	العمليات الخارجية	المجموع
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			
١٠١,٦٤١	٩٤,٣٣٩	٢,٨٢٦	٩٦,٨٧٣
الدخل التشغيلي			
٦,٣١٠	٥٨,٥٩٦	٧٠٣	٥٨,٢٣٥
أرباح السنة			
كما في ٣١ ديسمبر			
٣,٠٢٠,١١٥	٢,٩١٢,٨٨٧	٨١,٤٢٨	٣,١٠١,٥٤٣
الموجودات القطاعية			
٣,٠٢٠,١١٥	٢,٩١٢,٨٨٧	٨١,٤٢٨	٣,١٠١,٥٤٣
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية			

(٣٥) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

أ) يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بناء على الشروط التعاقدية:

بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إلى ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	٣ - ١ سنوات	٥ - ٣ سنوات	١٠ - ٥ سنوات	٢٠ - ١٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٧,٠٣٩	-	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزينة	١٣٤,٤٤٧	١٤٥,٨٢١	١٣٩,٦٥٥	-	-	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٧٤,٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات	٣٥١,٦٩٤	٧٥,١٦٨	١١٠,٩٣٥	٢٨٥,٥٤٩	٢٧٣,٧٥٩	٩٩,٥٤٩	٢٨,٦٤٢	١,٥٥٤	١,٢٢٦,٨٥٠
أوراق مالية استثمارية	٣٩,٧٧٠	١,٨١٤	٥٥,٤٠٨	٣٠٠,٤٦٠	٣٢٢,٤٥٤	٢٥٢,٩٦٣	١٣,٢٠٧	٨١,٢٢٤	١,٠٦٧,٣٠٠
إستثمار في شركات زميلة وفوائد مستحقة	٤,١٨٣	١٥٠	٥٥٥	٧,٨٠٤	٥,٨٨٩	٤,٩٦٧	٢٢٨	٨٢,٦٤٦	١٠٦,٤٢٢
وموجودات أخرى وعقارات ومعدات	٢٢٢,٩٥٣	٢٢٢,٩٥٣	٣٠٦,٥٥٣	٥٩٣,٨١٣	٦٠٢,١٠٢	٣٥٧,٤٧٩	٤٢,٠٧٧	١٦٥,٤٢٤	٣,١٠١,٥٤٣
مجموع الموجودات	٨١١,١٤٢	٢٢٢,٩٥٣	٣٠٦,٥٥٣	٥٩٣,٨١٣	٦٠٢,١٠٢	٣٥٧,٤٧٩	٤٢,٠٧٧	١٦٥,٤٢٤	٣,١٠١,٥٤٣
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨٤,٠٠٧	-	-	-	-	-	-	-	٣٨٤,٠٠٧
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٦٧,٨٢٩	-	-	-	-	-	-	-	٦٧,٨٢٩
ودائع العملاء	١,٦٨٠,٢٣٠	١٦٧,١٩١	٢٦٩,٣٦٦	٤٨,٤٢٧	-	-	-	-	٢,١٦٥,٢١٤
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٠,٥٢١	١٣,٨٢٥	٦٧١	١,٥٦٢	-	-	-	-	٣٦,٥٧٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٤٧,٩١٤
مجموعة المطلوبات وحقوق الملكية	٢,١٥٢,٥٨٧	١٨١,٠١٦	٢٧٠,٠٣٧	٤٩,٩٨٩	-	-	-	-	٢,١٠١,٥٤٣
بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إلى ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	٣ - ١ سنوات	٥ - ٣ سنوات	١٠ - ٥ سنوات	٢٠ - ١٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٢,٩٩٠	-	-	-	-	-	-	-	١٠٢,٩٩٠
سندات الخزينة	١٦٢,٨١٦	١٤٠,٥٨٣	١٨٣,٤٠٣	-	-	-	-	-	٤٨٦,٨٠٢
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٤٥,٤٨٤	١٥,٤١٦	-	-	-	-	-	-	١٦٠,٩٠٠
أوراق مالية متداولة	٣٤٩	-	-	-	-	-	-	-	٣٤٩
قروض وسلفيات	٣٤٤,٨٨٨	٦٦,٦٥٦	٥٥,٥٣٩	٣٠٢,٨٩٩	١٥٨,٧٩٣	٨٥,٤٥١	١٦,٧٦٠	٩٤٠	١,٠٣١,٩٢٦
أوراق مالية استثمارية	١٠,٦٦٩	١,٨٢٠	١٣٤,٧٨١	٢٨٣,٢٦٩	٣٣٠,٥٠٧	٢٥١,١٢٦	١٨	٨٠,٦٣٣	١,٠٩٢,٩٢٣
إستثمار في شركات زميلة وفوائد مستحقة	٣,٣٤٣	٥٨	١,٩٨٨	٦,٢٨٩	٥,٠٧٣	٥,٦٦٨	٦٣٩	٧٨,١٥٣	١٠١,٢١١
وموجودات أخرى وعقارات ومعدات	٧٧٠,٥٣٩	٢٢٤,٥٣٣	٣٧٥,٧١١	٥٩٢,٥٥٧	٤٩٤,٣٧٣	٣٤٢,٢٤٥	١٧,٤١٧	١٥٩,٧٢٦	٢,٩٧٧,١٠١
مجموع الموجودات	٢,٢٤٦,٨٢٥	١٨١,١٩٨	٥١,٩٩٠	١١,٣٨٠	-	-	-	-	٢,٩٧٧,١٠١
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٧٣,٨١٤	-	-	-	-	-	-	-	٣٧٣,٨١٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٦٤,٢٨٤	-	-	-	-	-	-	-	٦٤,٢٨٤
ودائع العملاء	١,٨٥٥,٨١٤	١٨٠,٤٦٢	٥١,٤٣٠	٦٤٢	-	-	-	-	٢,٠٨٨,٣٤٨
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٣,٩٢٥	٧٣٦	٥٦٠	١٠,٧٣٨	-	-	-	-	٣٥,٩٥٩
حقوق الملكية	٢٨,٩٨٨	-	-	-	-	-	-	-	٤١٤,٦٩٦
مجموعة المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٢٤٦,٨٢٥	١٨١,١٩٨	٥١,٩٩٠	١١,٣٨٠	-	-	-	-	٢,٩٧٧,١٠١

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٥) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

(ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للبنك، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف الأجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصومة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافٍ، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	القيمة الدفترية	النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	٥ - ١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
المطلوبات الغير مشتقة							
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨٤,٠٠٧	٣٨٥,٦٣٣	٣٨٥,٦٣٣	-	-	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٦٧,٨٢٩	٦٨,٠٣٢	٦٨,٠٣٢	-	-	-	-
ودائع العملاء	٢,١٦٥,٢١٤	٢,١٧٤,٧٢٨	١,٦٨٢,٤٢٩	١٦٢,٥٦٢	٢٧٦,١٩٣	٥٣,٥٤٤	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	٢,٦١٧,٠٥٠	٢,٦٢٨,٣٩٣	٢,١٣٦,٠٩٤	١٦٢,٥٦٢	٢٧٦,١٩٣	٥٣,٥٤٤	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	٧٨٢,٢٧٦	٥٣٣,٨١٢	١٨٣,١٠٠	٦٥,٢٩٢	٧٣	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	٩٠٠	٧٨٣,٤٢٢	٥٣٤,٢٩٧	١٨٣,٢٧٦	٦٥,٧٧٥	٧٤	-
مجموع المطلوبات المشتقة	٩٠٠	١,٥٦٥,٦٩٨	١,٠٦٨,١٠٩	٣٦٦,٣٧٦	١٣١,٠٦٧	١٤٧	-
الالتزامات البنكية	-	-	(٨٢,٨٨٣)	-	-	-	٨٢,٨٨٣
ضمانات مالية	-	(٤٧,٥٨٥)	(٦,٩٤٨)	(٢٥٠)	(٥٢٢)	(٣٩,٨٦٥)	-

بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	الرصيد الدفترية	القادمة/ (الخارجة)	أقل من ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	٥ - ١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
المطلوبات الغير مشتقة							
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٧٣,٨١٤	٣٧٤,٦٢١	٣٧٤,٦٢١	-	-	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٦٤,٢٨٤	٦٤,٤٨٠	٦٤,٤٨٠	-	-	-	-
ودائع العملاء	٢,٠٨٨,٣٤٨	٢,٠٩٩,١١٢	١,٨٦٤,٧٩٧	١٨٠,٠٠٦	٥٣,٦٥١	٦٥٨	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	٢,٥٢٦,٤٤٦	٢,٥٣٨,٢١٣	٢,٣٠٣,٨٩٨	١٨٠,٠٠٦	٥٣,٦٥١	٦٥٨	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	(٥٧٠,٧٨١)	(١٧٧,٥٨٠)	(٢٨٨,٦٧٣)	(١٠٤,٥٢٨)	-	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	١,٥٧٦	٥٧٢,٨٠٦	١٧٨,١٣٥	٢٨٩,١٩٦	١٠٥,٤٧٥	-	-
مجموع المطلوبات المشتقة	١,٥٧٦	٢,٠٢٥	٥٥٥	٥٢٣	٩٤٧	-	-
الالتزامات البنكية	-	-	(٥٨,١٩٥)	-	-	-	٥٨,١٩٥
ضمانات مالية	-	(٤٦,٤٠٤)	(٦,٠٨٩)	(٧٩)	(٣٦١)	(٣٩,٨٧٥)	-

(٣٦) تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات البنك لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات البنك لعام ٢٠١٧ مبلغاً وقدره ٠,٩٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٠,٨٧ مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفون الآخرون مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال العام.

مخصص نهاية الخدمة	٢٠١٧	٢٠١٦
الحركة خلال السنة	(بآلاف الدنانير البحرينية)	(بآلاف الدنانير البحرينية)
في ١ يناير	٣,٠٩٩	٤,٩٩٤
مخصص السنة	٥٨٨	٢,٧٩٧
مدفوعات خلال السنة	(١,٤٢٥)	(٤,٦٩٢)
في ٣١ ديسمبر	٢,٢٦٢	٣,٠٩٩

لدى البنك نظام ادخار اختياري للموظفين البحرينيين حيث يساهم الموظفون والبنك شهرياً بنسب معينة من الراتب الشهري. ويخضع هذا النظام لإدارة مجلس أمناء وهم موظفين بالبنك. وقد بلغت مساهمات البنك في هذا النظام خلال عام ٢٠١٧ مبلغ ٠,٨٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٠,٨٧ مليون دينار بحريني). ويتأريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ صافي رصيد حساب نظام الادخار ٩,٩٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١٢,٠٣ مليون دينار بحريني). وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مساهمة الموظفون والبنك والعوائد المتراكمة والمدفوعات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٧) الدعاوى القضائية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ ١,٢٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٠,٥٢ مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد البنك. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

(٣٨) الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

٢٠١٦	٢٠١٧
(بآلاف الدنانير البحرينية)	
٥٨,٢٤	٦١,٠١
٢٨,٩٩	٣١,٨٩
ربح السنة	
أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة ٢٥٪ (٢٠١٦: ٢٥٪)	
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)	
١١٥٩,٥	١١٥٩,٥
١١٦,٠	١١٦,٠
(١٦,٤)	(١٥,٧)
١٢٥٩	١٢٥٩,٨
٤٦,٣ فلس	٤٨,٤ فلس
٢٣ فلس	٢٥ فلس

العائد على السهم المخفض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى البنك.

(٣٩) التصنيف المحاسبي

أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	للمتاجرة	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	قروض ومبالغ مستحقة	متوفرة للبيع	أخرى بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	١٠٧,٠٣٩	-	-	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزينة	-	-	٤١٩,٩٢٣	-	-	٤١٩,٩٢٣
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	١٧٤,٠٠٩	-	-	١٧٤,٠٠٩
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	-	-
قروض وسلفيات	-	-	١,٢٢٦,٨٥٠	-	-	١,٢٢٦,٨٥٠
أوراق مالية استثمارية	-	٢٤٩	-	١,٠٦٧,٠٥١	-	١,٠٦٧,٣٠٠
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	٤١,٧٩٤	-	-	٤١,٧٩٤
مجموع الموجودات	-	٢٤٩	١,٩٦٩,٦١٥	١,٠٦٧,٠٥١	-	٣,٠٣٦,٩١٥
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	٣٨٤,٠٠٧	٣٨٤,٠٠٧
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	-	-	-	٦٧,٨٢٩	٦٧,٨٢٩
ودائع العملاء	-	-	-	-	٢,١٦٥,٢١٤	٢,١٦٥,٢١٤
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	٢٧,٢٢٤	٢٧,٢٢٤
مجموع المطلوبات	-	-	-	-	٢,٦٤٤,٢٧٤	٢,٦٤٤,٢٧٤

بآلاف الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	للمتاجرة	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	قروض ومبالغ مستحقة	متوفرة للبيع	أخرى بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	١٠٢,٩٩٠	-	-	١٠٢,٩٩٠
سندات الخزينة	-	-	٤٨٦,٨٠٢	-	-	٤٨٦,٨٠٢
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	١٦٠,٩٠٠	-	-	١٦٠,٩٠٠
أوراق مالية متداولة	٣٤٩	-	-	-	-	٣٤٩
قروض وسلفيات	-	-	١,٠٣١,٩٣٦	-	-	١,٠٣١,٩٣٦
أوراق مالية استثمارية	-	٣٠٣	-	١,٠٩٢,٦٢٠	-	١,٠٩٢,٩٢٣
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	٣٨,٧١٤	-	-	٣٨,٧١٤
مجموع الموجودات	٣٤٩	٣٠٣	١,٨٢١,٣٣٢	١,٠٩٢,٦٢٠	-	٢,٩١٤,٦٠٤
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	٣٧٣,٨١٤	٣٧٣,٨١٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	-	-	-	٦٤,٢٨٤	٦٤,٢٨٤
ودائع العملاء	-	-	-	-	٢,٠٨٨,٣٤٨	٢,٠٨٨,٣٤٨
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	٢٤,٨٩٣	٢٤,٨٩٣
مجموع المطلوبات	-	-	-	-	٢,٥٥١,٣٣٩	٢,٥٥١,٣٣٩

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٣٩) التصنيف المحاسبي (تتمة)

(ب) تراتبية القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى ٢: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى ٣: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم استخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المدخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات. يوضح الجدول التالي الأصول والمطلوبات المالية والتي تم تقييمها بالقيمة العادلة وذلك حسب طريقة التقييم:

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(١) قروض وسلفيات: القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض هي قروض ذات معدل فائدة عائم وتم منحها وفقاً لأسعار السوق، وتم عمل مخصصات مناسبة للقروض التي يوجد شك في تحصيلها.

(٢) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدرة للودائع التي لا تملك تاريخاً محدداً للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تتحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تتحمل معدل فائدة، فإن البنك يقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(٣) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقارنة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

(٣٩) التصنيف المحاسبي (تتمة)

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

٢٠١٦		٢٠١٧				آلاف الدنانير البحرينية	
المجموع	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	المجموع	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١
٣٤٩	-	-	٣٤٩	-	-	-	-
أصول مالية بغرض المتاجرة							
أصول مالية بالقيمة العادلة							
من خلال الربح أو الخسارة:							
٣٠٣	-	٣٠٣	-	٢٤٩	-	٢٤٩	-
صناديق مدارة							
أصول مالية متوفرة للبيع:							
١,٠٤٣,٠٤٣	-	٧٢٢,٤٢٩	٣٢٠,٦١٤	١,٠١٧,٩٠٨	-	٦٨٥,٤٤٥	٣٣٢,٤٦٣
٤٩,٥٧٧	١٠,٣٣٢	-	٣٩,٢٤٥	٤٩,١٤٣	١٠,٨٦٩	-	٣٨,٢٧٤
٣,٤٥٥	-	٣,٤٥٥	-	٤,١٧٩	-	٤,١٧٩	-
١,٠٩٦,٧٢٧	١٠,٣٣٢	٧٢٦,١٨٧	٣٦٠,٢٠٨	١,٠٧١,٤٧٩	١٠,٨٦٩	٦٨٩,٨٧٣	٣٧٠,٧٣٧
٧١٩	-	٧١٩	-	١,١١٥	-	١,١١٥	-

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى ٣ من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى ١ أو المستوى ٢ أو المستوى ٣ من تراتبية القيمة العادلة.

٢٠١٦		٢٠١٧		آلاف الدنانير البحرينية	
١ يناير	٣١ ديسمبر	١ يناير	٣١ ديسمبر	١ يناير	٣١ ديسمبر
١٢,١٩٨	١٠,٣٣٢	١٢,١٩٨	١٠,٣٣٢	١٢,١٩٨	١٠,٣٣٢
مجموع الأرباح / (الخسائر):					
(٤١)	-	(٤١)	-	(٤١)	-
(٤٦٧)	٥٣٧	(٤٦٧)	٥٣٧	(٤٦٧)	٥٣٧
-	-	-	-	-	-
(١,٣٥٨)	-	(١,٣٥٨)	-	(١,٣٥٨)	-
-	-	-	-	-	-
١٠,٣٣٢	١٠,٨٦٩	١٠,٣٣٢	١٠,٨٦٩	١٠,٣٣٢	١٠,٨٦٩
(٤١)	-	(٤١)	-	(٤١)	-

يتكون المستوى ٣ من أسهم استثمارية غير مدرجة وتم تصنيفها كمتوفرة للبيع والتي تم قياسها بإحتساب صافي قيمة الأصول بناءً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى ٣ التي تتعلق بالأصول المالية المتوفرة للبيع على أنها غير جوهريّة للدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(٤٠) متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي لأرصدة السنة:

٢٠١٧	٢٠١٦
(بآلاف الدنانير البحرينية)	
٣,٠٠٧,٩١٦	٢,٩٤٠,٣٥٩
٢,٥٨١,٩٦٩	٢,٥٧٩,٦٨١
٤٢٥,٩٤٧	٣٦٠,٦٧٨
٢٤٣,٩٢٦	٢١٠,٦١٤
مجموع الموجودات	
مجموع المطلوبات	
حقوق الملكية	
المطلوبات الطارئة والإلتزامات الإئتمانية	

(٤١) ملاءة رأس المال

يزاول البنك نشاطاته كمؤسسة مالية مستقلة مقره الرئيسي في مملكة البحرين بالإضافة إلى فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. يتم احتساب معدل ملاءة رأس المال حسب نظام بارزل ٣ وتعليمات مصرف البحرين المركزي ويتضمن مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. يستخدم البنك الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الإئتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل ويستخدم البنك لمخاطر السوق الطريقة الموحدة.

تبين التفاصيل التالية ملاءة رأس المال كما تم احتسابها من قبل البنك:

٢٠١٧	٢٠١٦
(بآلاف الدنانير البحرينية)	
٤٣٤,٠٧٧	٤٠٢,٠٨٧
-	-
٤٣٤,٠٧٧	٤٠٢,٠٨٧
١٢,٤٦٦	١٢,٣٨١
٤٤٦,٥٤٣	٤١٤,٤٦٨
مجموع قاعدة رأس المال	
التعرضات الموزونة للمخاطر:	
مخاطر الإئتمان	١,٠٣٩,٨٥٢
مخاطر السوق	١٤,٣٨٨
مخاطر التشغيل	١٦٦,١٠٠
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	١,٢٣٠,٨٤٠
معدل الفئة الأولى CET1	٣٥,٣٪
مجموع معدل ملاءة رأس المال	٣٦,٣٪
٢٠١٧	٢٠١٦
(بآلاف الدنانير البحرينية)	
٤١٣,٦٤٣	٣٥١,٣٢٩
-	-
٤١٣,٦٤٣	٣٥١,٣٢٩
١٢,١٢٠	١٢,٤٦١
٤٢٥,٧٦٣	٣٦٣,٧٩٠
مجموع قاعدة رأس المال	
التعرضات الموزونة للمخاطر:	
مخاطر الإئتمان	٩٨٣,٢٧٥
مخاطر السوق	٢٥,٨٤٤
مخاطر التشغيل	١٦١,٧٧٩
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	١,١٨٩,١٤٤
معدل الفئة الأولى CET1	٣٥,١٪
مجموع معدل ملاءة رأس المال	٣٦,٢٪

(٤٢) نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات البنك في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب البنك في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

(٤٣) أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة كلما تطلب الأمر ذلك، وذلك لإعطاء مقارنة عادلة مع أرقام العام الحالي. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على ربح السنة أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إن هذه الإفصاحات قد تم إعدادها وفق الإفصاح العام قسم ٦ . ١ . ٣ لقانون مصرف البحرين المركزي مجلد البنوك التقليدية. يجب قراءة هذه الإفصاحات مع الإيضاحات وخصوصاً السياسات المحاسبية المهمة وإدارة المخاطر للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. إن هذه الإفصاحات تم مراجعتها من قبل المدققين الخارجيين للبنك كي. بي. أم جي بناءً على متفق عليه حسب الإجراءات كما هو مطلوب حسب الفقرة أ-٤.٢ من نموذج الإفصاح العام.

These disclosures have been prepared in accordance with the Public Disclosure Module ("PD"), CBB Rule Book, Volume I for Conventional banks. These disclosures should be read in conjunction with the Notes, in particular the Significant Accounting Policies and Financial Risk Management, in the Bank's Financial Statements for the year ended 31 December 2017.

These disclosures have been reviewed by the Bank's external auditors KPMG based upon agreed-upon procedures as required under Para PD-A.2.4 of the PD Module.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ملخص تنفيذي

دخلت قواعد بازل ٣ الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تحدد إطار ملاءة رأس المال للبنوك التي تم تأسيسها في مملكة البحرين، حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. وقد تبني بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان والطريقة الموحدة لمخاطر السوق وطريقة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل وذلك من أجل تحديد اشتراطات رأس المال. ويتكون هذا التقرير من إفصاحات المحور الثالث للجنة بازل واشتراطات الإفصاحات الأخرى وذلك كما يشترطه مصرف البحرين المركزي. ويتضمن التقرير وصفاً للسياسات وممارسات إدارة المخاطر وملاءة رأس المال، بما في ذلك معلومات تفصيلية كمية حول ملاءة رأس المال.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي الأصول المرجحة المخاطر للبنك ١٢٣٠,٨ مليون دينار بحريني، بينما بلغت الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1) وإجمالي رأس المال النظامي ٤٣٤,١ مليون دينار بحريني و ٤٤٦,٥ مليون دينار بحريني على التوالي. وبناء على ذلك، فإن نسبة ملاءة رأس المال للفئة ١ من حصص رأس المال العادي وإجمالي ملاءة رأس المال ٣٥,٣٪ و ٣٦,٣٪ على التوالي. وتتجاوز هذه النسب الحد الأدنى من اشتراطات رأس المال بموجب إطار بازل ٣ والتي حددها مصرف البحرين المركزي.

ويعتبر البنك هذه الإفصاحات بأنها وسيلة هامة لزيادة الشفافية ولهذا فقد قدم إفصاحات كبيرة في هذا التقرير وهو أمر مناسب وذو أهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالبنك والمشاركين في السوق.

قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال

تتيح قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال الإرشاد حول قياسات المخاطر لاحتساب اشتراطات رأس المال. وقد بدأت عملية تنفيذ اشتراطات بازل ٣ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥ وحتى تاريخه، فإن تراخيص البنوك التقليدية مطلوبة للوفاء بالحد الأدنى من اشتراطات ملاءة رأس المال.

مكونات معدل ملاءة رأس المال الموحد

اختياري	الحد الأدنى للنسبة المطلوبة	احتياطي المحافظ على رأس المال	معدل ملاءة رأس المال بما في ذلك احتياطي المحافظ على رأس المال
الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1)	٦,٥٪	٢,٥٪ تتكون من	٩,٠٪
الفئة ١ الإضافية (AT1)	١,٥٪		
الفئة ١ (T1) ٨	٨,٠٪	الفئة ١ من	١٠,٥٪
الفئة ٢ (T2)	٢,٠٪	رأس المال العادي	
إجمالي رأس المال	١٠,٠٪		١٢,٥٪

ويتم خصم التعديلات الرقابية (الخصومات)، بما في ذلك المبالغ التي تتجاوز إجمالي حدود ١٥٪ للاستثمارات الكبيرة في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الرهن والأصول الضريبية المؤجلة من اختلافات مؤقتة، وذلك بشكل تام من الفئة ١ من رأس المال العادي بحلول تاريخ ١ يناير ٢٠١٩. وبلغت التعديلات الرقابية نسبة ٢٠٪ من التعديلات المطلوبة على الفئة ١ من رأس المال العادي بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥ و ٤٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٦ و ٦٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧ و ٨٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ وستصل إلى ١٠٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٩. وخلال المرحلة الانتقالية فإن المبلغ المتبقي الذي لا يتم خصمه من الفئة ١ من رأس المال العادي سيستمر في كونه مرجح المخاطر حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

وعلى البنوك المحافظة على احتياطي المحافظة على رأس المال (المحافظة على رأس المال) بنسبة ٢,٥٪ وهي تتكون من الفئة ١ من رأس المال العادي فوق الحد الأدنى الرقابي من نسبة إجمالي رأس المال وهي ١٠,٠٪ وسيتم فرض قيود على التوزيع الرأسمالية عندما ينخفض احتياطي المحافظة على رأس المال دون نسبة ٢,٥٪ وتتعلق القيود المفروضة فقط بالتوزيع وليس بعمليات البنوك المرخصة.

ويتكون إطار بازل ٣ من ثلاثة محاور ذات تعزيز تبادلي وهي:

- (١) المحور ١: اشتراطات الحد الأدنى لرأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- (٢) المحور ٢: المراجعة الإشرافية لم رأس المال، بما في ذلك عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية (عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية)
- (٣) المحور ٣: انضباط السوق، ويشمل القواعد الخاصة بالإفصاح المتعلقة بإدارة المخاطر وملاءة رأس المال.

جال التطبيق

يقوم البنك بمزاولة نشاطاته كمؤسسة مصرفية مستقلة يوجد مقره في مملكة البحرين ولديه فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد تم احتساب اشتراطات ملاءة رأس المال البنك على أساس موحد.

إدارة المخاطر ورأس المال

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تتخصص كامل السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، الى جانب وضع الإرشادات التشغيلية بالاستناد الى التوصيات التي تقدمها إدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر في البنك (RG) الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتتراول هذه المجموعة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية وتقدم تقاريرها بصفة مباشرة الى الرئيس التنفيذي للبنك. وتتكون المجموعة من دائرة مراجعة الائتمان (وتكون مسؤولة عن تحليل اقتراحات الائتمان والاستثمار وكذلك سياسة المخاطر وإدارة الإجراءات)، دائرة إدارة الائتمان (وتكون مسؤولة عن التطبيق والمتابعة بعد الحصول على التفويض)، الدائرة القانونية (وتكون مسؤولة عن إدارة الخطر القانوني)، دائرة إدارة الخطر التشغيلي (وتكون مسؤولة عن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل)، ودائرة مخاطر أمن المعلومات (وتكون مسؤولة عن الأمن السيبراني وحماية المعلومات). لدى البنك دائرة لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن مجموعة المخاطر في البنك (RG) مهمتها مراقبة وإدارة جميع الجوانب المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بصورة مستقلة وعلى نطاق واسع. كما يوجد لدى البنك لجنة مختصة بإدارة المخاطر التشغيلية (يرأسها

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المدير التنفيذي للمخاطر) لمراقبة والإشراف على ومراجعة المسائل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ولضمان بأن المسكنات المناسبة مطورة وموضوعة لجميع المسائل الخاصة بالمخاطر التشغيلية.

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراقبة ومتابعة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وسلامة إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة التدقيق الداخلي والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وإلى الإدارة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية احتمال حدوث خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

يدرك البنك حقيقة أن مخاطر الائتمان تمثل تكلفة كامنة وكبيرة ولهذا يجب احتسابها مقابل الدخل. وليست المخاطر سوى جانباً واحداً من محور ثلاثي يمثل أي نظام اقتصادي رأسمالي ويجب أن ينظر إليه جنباً إلى جنب مع الاشتراطات والعوائد الرأسمالية. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث الآثار على الدخل وقيم الموجودات ويعكس هذا التقييم قياس وتقييم البنك للآثار المحتملة على نشاطات عمله بسبب التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية وظروف السوق وفي الملاءة الائتمانية لزيائته. وقد تميزت سياسة إدارة المخاطر في البنك دائماً بأنها متحفظة واستباقية وذلك بهدف تحقيق علاقة توازن بين التعرض للمخاطر والعوائد المتوقعة.

يقوم البنك برصد وإدارة تركز الخطر بوضع حدود على الائتمان للدول والقطاعات والمنتجات ومجموعات أطراف التعامل. و تستخدم دائرة إدارة المخاطر معايير صارمة في وضع هذه الحدود والتي ضمنت للبنك محدودية أي تأثير للتطورات السلبية على مصادر الدخل وقوة رأس المال.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة لمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع الذي يعمل فيه وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة. الخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل. بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات القابلة من المساهمين و / أو الأطراف الأخرى. ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل أخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق. ولا يتم فقط تقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الائتمانية للزبون ولكن تتم كذلك مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.

تكون مسؤولية الوحدات التسويقية بالبنك على خلق وإيجاد الأعمال المصرفية وتنحصر المقترحات مبدئياً للتأكد من أن معيار قبول الخطر للبنك قد تم استيفاءه. التسهيلات الائتمانية التي تفوق ٢٥٠,٠٠٠ دينار بحريني أو تكون خارج المعايير للمنتجات التي سبق الموافقة عليها يتم رفعها لإدارة إدارة المخاطر لمراجعتها. وقبل طرح أي منتج جديد تحت بند الموجودات بناءً على تحاليل كاملة للخطر يتم وضع معايير محددة لتحويل العملية. وينفس الشكل يتم تطبيق قواعد محكمة لتحكم أنشطة البنك الاستثمارية والتي تحدد لدائرة الخزينة في البنك مستويات الخطر المقبولة للمنتجات المتعددة بناءً على طبيعتها ومدتها وتصنيفها الائتماني ونوعها ومواصفاتها إلخ...

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالبنك بتحليل المقترحات وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عملية التحليل لمخاطر الائتمان. يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

وتعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من ست عشرة درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على تجنب واستثناء الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى لالتزامات التسديد كجزء من الراتب. الخ ... من نظام التصنيف هذا.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة:

ولأغراض المقارنة فإن الجدول التالي يظهر التصنيفات الداخلية للبنك مقارنة بتصنيفات موديز وستاندرد أند بورز.

مقياس التصنيفات الداخلية للبنك	تصنيفات موديز وستاندرد أند بورز المساوية
١	AAA/Aaa
٢	AA+/Aa1
٣	AA/Aa2
+٤	AA-/Aa3
٤	A+/A1
-٤	A/A2
+٥	A-/A3
٥	BBB+/Baa1
-٥	BBB/Baa2
+٦	BBB-/Baa3
٦	BB+/Ba1
-٦	BB/Ba2 to BB-/Ba3
٧	B+/B1 to B-/B3
-٨	CCC+/Caa1 to D/C

ولكن هذه التصنيفات لا تعكس العلاقة المباشرة بين التصنيفات الائتمانية للبنك والتصنيفات المقابلة التي تضعها وكالات التصنيفات الخارجية بالنظر إلى اختلاف الأساس والطريقة المتبعة في النوعين من التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

وتحدد سياسات البنك الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار بصنفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.

وقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع. وساعدت استراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ويساعد استقرار قاعدة ودائع الزبائن في تقليل اعتماد البنك على السلفيات قصيرة الأجل والغير مستقرة من البنوك الأخرى. ويستطيع البنك أيضا وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الاستثمار والتي تزيد مدد استحقاقها على ثلاثة أشهر. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائما من خلال الاستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الاستثمارات السائلة. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث خسائر تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الخيارات ومخاطر السلع. وفي هذا الشأن، يتم إعداد تقارير يومية تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات، فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصنفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمن وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الأجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل التأثر بمفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناتجة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهام ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة.

تم وضع الإرشادات التشغيلية المفصلة في الدليل التشغيلي لتحديد الخطوات التي يجب اتباعها لكل عملية. وقد صممت هذه الخطوات بغرض تخفيف المخاطر الناتجة عن الأخطاء أو عدم التسجيل أو المتابعة عند التعامل مع تعليمات الزبون أو تنفيذ العملية. إن السبب الرئيسي لعمل النظام التشغيلي هو أن العمليات يجب أن تدقق من قبل مدقق يختلف عن المعد قبل تنفيذها وأن يكون هناك دليل للتدقيق بعد العملية. وأن يوفر دليل الاختلاس وميثاق العمل الإرشادات الضرورية لتخفيف المخاطر ويؤكد على وجود وسائل التحكم الكافية في محلها لاكتشاف العمليات المشكوك فيها. أي تغيير في الدليل التشغيلي يحتاج تنفيذه موافقة الإدارة ودائرة التدقيق الداخلي والتي تتأكد أن هناك تحكم مقبول وفي محله في كل الإجراءات

يتم عمل حدود مخصصة لتخفيف ومراقبة مخاطر البنك ومن ضمنها الحد الأقصى للنقد في كل فرع والحد الأقصى للنقد لدى كل صراف والحد الأقصى لتحويل الدفع وتخويل التوقيع إلخ.. إن السياسات والإجراءات الموثقة وخطوات الموافقة والتحويل للعمليات ورسائل التحويل الموثقة وخطوات فحص تفاصيل العمليات والأنشطة الرئيسية وازدواجية العهد للموجودات المالية مثل الحوالات تحت الطلب والشيكات إلخ.. والتغطية التأمينية للمخاطر التشغيلية المتعددة هي كلها مفاتيح محورية لإدارة مخاطر التشغيل.

وتتيح سياسات المخاطر والإجراءات وميثاق السلوك الخاص بالبنك الإرشاد اللازم لتقليل المخاطر والتأكد من وجود إجراءات الرقابة المناسبة لاكتشاف العمليات المشكوك فيها. ويجب أن تتم أية تغييرات على إجراءات التشغيل وذلك من خلال لجنة إدارة مخاطر التشغيل والتي تضمن وجود آليات رقابة مرضية في جميع الإجراءات.

إن لدى البنك دائرة لإدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة المخاطر وذلك بهدف القيام بصنفة مستقلة بمراقبة وإدارة جميع جوانب مخاطر التشغيل على مستوى البنك. ولدى البنك أيضا لجنة إدارة مخاطر التشغيل خاصة يرأسها (رئيس إدارة المخاطر) للإشراف على قضايا المخاطر التشغيلية ورصدها ومراجعتها، وضمان وضع وتنفيذ إجراءات الحد والحلول المناسبة لجميع قضايا المخاطر التشغيلية.

يشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة والتحويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة التدقيق الداخلي من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة التدقيق الداخلي استقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لدى البنك خطة لاستمرارية الأعمال للتأكد من دعم جميع الأنشطة الحساسة في الحالات الطارئة. ويتم اعتماد خطة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها

توجد لدى البنك أنظمة وإجراءات في محلها لمراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل مراقبة وإدارة مخاطر البنك. ويتم تقديم تقارير مخاطر ربع سنوية لمجلس الإدارة تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التركيز والمخاطر الأخرى. يتم تقديم تقرير يومي للإدارة العليا حول مخاطر السوق وتقارير شهرية حول المخاطر الأخرى. بينما يتم تقديم تقارير حول ملاءة رأس المال وتقييم داخلي لملاءة رأس المال إلى الإدارة العليا بصفة شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبارات إجهاد حول ملاءة رأس المال مرة واحدة سنوياً أو في أوقات الحاجة ويتم تقديمها لمجلس الإدارة وللإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال من أجل المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تحقيق عوائد مرتفعة والتي من الممكن الحصول عليها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثلته الوضع السليم لرأس المال. يهدف إطار إدارة رأسمال البنك إلى التأكد من أن هناك معدلات كافية من رأس المال لدعم المخاطر الأساسية لأنشطة أعمال البنك والمحافظة على وضع جيد لملاءة رأس المال بموجب الاشتراطات الرقابية. ويستخدم البنك عملية داخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل عمليات الإشراف والمراقبة وتقديم التقارير وعمليات مراجعة الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس مختلف المخاطر غير المغطاة وبموجب مخاطر المحور الأول من القواعد الإرشادية والقيام بمراجعة دورية لملاءة رأس المال بشكل عام في ضوء مخاطر واستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك. وتشمل المخاطر التي لا تأتي ضمن مخاطر المحور الأول والمغطاة بموجب العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال مخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك والمخاطر المتنوعة الأخرى.

تأخذ العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للبنك وتوقعات النمو الائتماني ومصادر واستخدامات البنك في المستقبل وسياسة توزيع الأرباح وأثار جميع هذه العوامل على المحافظة على مستويات كافية من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك فإن العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل أيضاً اختبار الإجهاد لملاءة رأسمال البنك وذلك لتحديد احتياجات رأس المال والتخطيط من أجل المحافظة على مستوى كافٍ من ملاءة رأس المال بحيث تتوافق مع تصنيفات المخاطر.

يتأكد البنك كذلك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس موحد وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة الرقابية المحلية وفي البلدان التي توجد فيها فروع للبنك إن وجدت. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية الرقابية طوال المدة.

يحصل البنك على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي قبل رفع توصية بتوزيع أرباح نقدية لموافقة المساهمين لتوزيع أرباح نقدية.

هيكل رأس المال وملاءة رأس المال

يتكون رأس مال البنك المدفوع بالكامل من أسهم عادية والتي لها حقوق تصويت نسبية. وليس لدى البنك أي نوع آخر من أدوات رأس المال:

آلاف الدنانير البحرينية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	النسبة ١ من رأس المال العادي (CET1)
١٢٧,٥٤٥	أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل
(١,٦٧٢)	أسهم بموجب برنامج حوافز أسهم الموظفين
٦٣,٧٧٢	الاحتياطي القانوني
٤,٠١٨	علاوة السهم
٤٨,٣٩٥	الاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى
١١٨,٧٥٨	الأرباح المستبقاة
٦١,٠١٣	أرباح السنة الحالية
٢٦,٤١١	المكاسب والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المتوافرة للبيع
(١٤,١٦٣)	الخصم من النسبة ١ من رأس المال العادي (استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)
٤٣٤,٠٧٧	النسبة ١ من رأس المال العادي (CET1) (i)
-	النسبة الإضافية ١ (IAT1)
٤٣٤,٠٧٧	إجمالي النسبة ١ (T1)
	النسبة ٢ من رأسمال (T2)
١٢,٤٦٦	مخصصات عامة لخسائر القروض تخضع لنسبة ١,٢٥ ٪ من الأصول الائتمانية مرجحة المخاطر
١٢,٤٦٦	إجمالي النسبة ٢ (T2) (ب)
٤٤٦,٥٤٣	إجمالي رأس المال (النسبة ١ + النسبة ٢) (أ + ب)

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

محفظة الأسهم

تتكون محفظة الأسهم من استثمارات أسهم في الدفتر البنكي أي محفظة السندات الاستثمارية المتوفرة للبيع. ويتم تضمين خطر الائتمان (المحدد) للأسهم في سجلات المتاجرة في مخاطر السوق (الأصول الموزونة بالمخاطر) لأغراض احتساب الملاءة المالية الرقابية ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠٪ للأسهم والصناديق المدرجة. أما الأسهم والصناديق غير المدرجة فإنه يتم تخصيص مخاطر موزونة لها بنسبة ١٥٠٪ وبالنسبة للاستثمارات في الصناديق المصنفة وذلك حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية. تم تضمين الإستثمارات في شركات يكون نشاطها الأساسي في العقارات ضمن الأصول الأخرى وبمخاطر موزونة ٢٠٠٪.

وبالإضافة إلى المحافظ العادية. فإن التسهيلات الأخرى يتم تخصيص مخاطر موزونة لها كما يلي:

التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها

يتم تصنيف جميع التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. بغض النظر عن تصنيف الدين. بشكل منفصل تحت فئة أصول التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. ويتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ وذلك حسب مستوى المخصص المحدد مقابل الدين.

موجودات أخرى وفروع التوريق

أما الأصول الأخرى فهي مخاطر موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪. ويتم وزن مخاطر المبالغ المدفوعة في عملية التوريق (والتي تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٥٠٪) بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية بينما يتم وزن مخاطر المبالغ المدفوعة لإعادة التوريق (والتي تتراوح بين ٤٠٪ و ٦٥٠٪) بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويتم خصم مخاطر التي تتعرض إليها مدفوعات التوريق وإعادة التوريق والمصنفة دون درجة ب ب، أو التي تكون غير مصنفة، من رأس المال الرقابي ولا تخضع لأوزان المخاطر. ويتم تضمين الاستثمارات في العقارات والاستثمارات في السندات والصناديق وفي أسهم الشركات التي تزاوّل أعمالها بصفة رئيسية في العقارات في الأصول الأخرى ويتم وزن مخاطرها بنسبة ٢٠٠٪.

مؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية

يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية صادرة عن ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للحصول على أوزان المخاطر بموجب إطار الملاءة المالية لبازل ٣ الذي وضعه مصرف البحرين المركزي. وعندما تختلف التصنيفات بين وكالة تصنيف وأخرى. فإن أعلى تصنيف من بين أقل تصنيفين يتم استخدامه لكي يمثل التصنيف لأغراض الملاءة الائتمانية الرقابية وفيما يلي إجمالي مخاطر الائتمان للتسهيلات التي تم احتسابها في نسبة ملاءة الائتمان والتي تتكون من التسهيلات في الدفتر المصرفي:

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	متوسط
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢٠١٧
١٠٧,٠٣٩	١٠٧,٦١٥
٤١٩,٩٢٣	٤٦٢,٣٤٦
١٧٤,٠٠٩	١٢٧,٤٢٦
١,٢٣٩,٣١٦	١,١٣٤,٨٣١
١,٠٦٧,٣٠٠	١,١٠٨,٢٠٠
١٠٦,٤٢٢	٩٩,٧٠٩
٣,١١٤,٠٠٩	٣,٠٤٠,١٢٧
٢٩٠,٣٥٢	٣٤٢,٧٨٨
١,٤٣٥,٦٠٢	١,٣٢٦,٨٩٩

مجموع الموجودات

الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)

المشتقات (القيمة الأصلية المفترضة)

التسهيلات حسب القطاعات أو أطراف التعامل

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حكومات	الصناعة والتجارة	بنوك ومؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
١٠٧,٠٣٩	-	-	١٠٧,٠٣٩	-	-	-	١٠٧,٠٣٩
٤١٩,٩٢٣	-	-	-	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
١٧٤,٠٠٩	-	-	١٧٤,٠٠٩	-	-	-	١٧٤,٠٠٩
٢٢١,٤٢١	١٢٤,٦٥٣	١٨٨,٢٣٦	٧٧,٧٢٨	٤٣٦,٠٦٧	٢٠١,٢١١	١,٢٣٩,٣١٦	٢,٠٦٧,٣٠٠
٩٥١,١٤٧	١٠,٥٣٠	٨١,٥٢٣	٨٢٧	-	٢٣,٢٧٣	١,٠٦٧,٣٠٠	١,٠٦٧,٣٠٠
١٦,٠٤٦	٢٠٨	٥٦,٦٩٣	٥٨	٨٩٢	٣٢,٥٢٥	١٠٦,٤٢٢	١٠٦,٤٢٢
١,٦٠٨,٥٣٧	١٥٣,٣٩١	٦٠٧,٥٠٠	٧٨,٦١٣	٤٢٦,٩٥٩	٢٥٧,٠٠٩	٣,١١٤,٠٠٩	٣,١١٤,٠٠٩
مجموع الموجودات							
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة							
٧٠,١٦٥	٦٦,١٧٩	٨٩,٥٤٤	٣٥,٦٢٥	١,٤٦٩	٢٧,٣٧٠	٢٩٠,٣٥٢	٢٩٠,٣٥٢
-	٦,٩٩٨	١,٤٢٧,٧٣٨	-	٨٦٦	-	١,٤٣٥,٦٠٢	١,٤٣٥,٦٠٢

* قبل طرح المخصصات العامة بمبلغ ١٢,٤٦٦ دينار بحريني.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

يشمل الجدول السابق بعض التسهيلات لريائين/ أطراف تعامل تتجاوز نسبة ١٥٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك. وتحظى هذه بموافقة مصرف البحرين المركزي أو أنها ديون معفاة تحت سياسة الديون الكبيرة التي يتبعها مصرف البحرين المركزي. يبين الجدول التالي تفاصيل هذه التسهيلات:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التسهيلات
زبون أ	حكومة	١,٤٠١,٩٦٢
زبون ب	حكومة	٢١٢,٩٩٧
زبون ت	البنك المركزي	١٨٤,٤١٣
زبون ث	حكومة	٩٦,٥٩٧
زبون ج	بنك	٧٤,٠٥٠

التوزيع الجغرافي للتسهيلات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٧,٠٣٩	-	-	-	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزنة	٤١٩,٩٢٣	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٦٣,٧٤٦	٣,٩١٧	٥,٠٧٩	١,٢٦٧	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات*	١,١٢٨,٣٩٣	٩٥,٨٨٠	-	١٥,٠٤٣	١,٢٣٩,٣١٦
أوراق مالية استثمارية	١,٠٢١,٨٢٨	٢٤,٥٥٧	٢٠٧	٢٠,٧٠٨	١,٠٦٧,٣٠٠
إستثمار في شركات زميلة وموجودات أخرى	١٠١,٣٥١	٢,١٧٢	٢,٨٠٥	٩٤	١٠٦,٤٢٢
مجموع الموجودات	٢,٩٤٢,٢٨٠	١٢٦,٥٢٦	٨,٠٩١	٣٧,١١٢	٣,١١٤,٠٠٩
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات	٢٦٤,١٤٩	٦٧	٢٢,٩٤٦	٣,١٩٠	٢٩٠,٣٥٢
المطلوبات الطارئة (القيمة الأصلية المفترضة)	٦٨٣,٢٦٣	٢٢٦,٣٢٤	٥١٧,٨٢٦	٨,١٨٩	١,٤٣٥,٦٠٢
المشتقات (القيمة الأصلية المفترضة)					

* قبل طرح المخصصات العامة بمبلغ ١٢,٤٦٦ دينار بحريني.

تواريخ الإستحقاق

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	٣ - ١ سنوات	٥ - ٣ سنوات	١٠ - ٥ سنوات	٢٠ - ١٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٧,٠٣٩	-	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزنة	١٣٤,٤٤٧	١٤٥,٨٢١	١٣٩,٦٥٥	-	-	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٧٤,٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٠٠٩
قروض وسلفيات*	٣٥٥,٢١٨	٧٥,٨٨٦	١١٢,٢٤٨	٢٨٨,٥٥٢	٢٧٦,٣٥٥	١٠٠,٥٨٣	٢٨,٩٠٦	١,٥٦٨	١,٢٣٩,٣١٦
أوراق مالية استثمارية	٣٩,٧٧٠	١,٨١٤	٥٥,٤٠٨	٣٠٠,٤٦٠	٣٢٢,٤٥٤	٢٥٢,٩٦٣	١٣,٢٠٧	٨١,٢٢٤	١,٠٦٧,٣٠٠
إستثمار في شركات زميلة وموجودات أخرى	٤,١٨٣	١٥٠	٥٥٥	٧,٨٠٤	٥,٨٨٩	٤,٩٦٧	٢٢٨	٨٢,٦٤٦	١٠٦,٤٢٢
مجموع الموجودات	٨١٤,٦٦٦	٢٢٣,٦٧١	٣٠٧,٨٦٦	٥٩٦,٨١٦	٦٠٤,٦٩٨	٣٥٨,٥١٣	٤٢,٣٤١	١٦٥,٤٣٨	٣,١١٤,٠٠٩
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة	٨٧,١٣٣	٢٣,٣٨٦	٢٣,١٤٢	٣١,٦٨٨	٤٢,٠٨٥	٨٢,٨٨٧	٣٢	-	٢٩٠,٣٥٢
المشتقات (القيمة الأصلية المفترضة)	٥٣٥,٢٠٢	١٨٣,٢٧٦	٦٥,٧٧٥	٦٦,٠١٩	٣١٢,١٦٦	٢٢٢,٥٥٥	١٣,٠١٠	٣٧,٦٠٠	١,٤٣٥,٦٠٢

* قبل طرح المخصصات العامة بمبلغ ١٢,٤٦٦ دينار بحريني.

الديون التي مضى موعد استحقاقها

وفقاً لسياسة البنك والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي. فإن القروض التي يتجاوز موعد دفع الفائدة عنها أو المبلغ الأصلي ٩٠ يوماً تعتبر ديوناً متعثرة.

ولدى البنك أنظمة وإجراءات تساعد في إطلاق إشارات التحذير إذا مضى استحقاق أية مبالغ في أي حساب. ويتم اتباع طريقة تصنيف صارمة لجميع الحسابات التي يتجاوز موعد استحقاقها ٩٠ يوماً ويطبق البنك معايير صارمة لوضع المخصصات ومراقبة القروض المتعثرة. ويتم تحديد مستوى المخصصات المطلوبة وذلك بناء على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم المخسومة من التدفقات النقدية. الخ. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر الكامنة في المحفظة.

ويأخذ البنك بالإعتبار أدلة إنخفاض قيمة القروض والسلفيات على مستويات محددة وشاملة.

يتم كذلك تحديد المخصصات لخسائر القروض والمتعلقة بالقروض والسلفيات المنفردة الكبيرة المنخفضة القيمة وذلك بناء على الفرق بين المبلغ الصافي المدرج والمبلغ المقدر القابل للاسترداد من القروض والسلفيات محسوبا بالقيمة الحالية من التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض والسلفيات وخصمها باعتماد على سعر فائدها الأصلي المطبق. وإذا كان لغرض ما سعر فائدة عائتم. فإن معدل الخصم هو المعدل الحالي المطبق الذي يتم تحديده بموجب العقد.

يتم أيضاً قياس الانخفاض في القيمة وعدم قابلية الاسترداد وإثباتها على أساس المحفظة لمجموعة من القروض والسلفيات المماثلة غير المحددة بشكل منفرد على أنها انخفضت قيمتها على أساس تقديرات الخسائر المحققة الكامنة ولكن لم يتم بعد تحديدها بشكل دقيق ضمن محفظة القروض والسلفيات كما بتاريخ بيان الوضع المالي. وتعتمد التقديرات على التصنيفات الداخلية للخطر والمعدلات التاريخية للتوقف عن السداد وتحويلات التصنيف وشدة الخسارة والظروف الاقتصادية الكلية والعوامل الأخرى ذات العلاقة حيث يتم تعديل خبرة الخسارة التاريخية لكي تعكس آثار الظروف الاقتصادية والائتمانية السائدة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ويوضح الجدول التالي المدة الزمنية منذ تاريخ آخر تسديد لمبلغ القرض أو الفائدة من قبل الزبون:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	بآلاف الدنانير البحرينية
أكثر من ٣ شهور ولغاية سنة	٢٥,٦٨٤
١ - ٣ سنوات	١٣,٣٤٩
أكثر من ٣ سنوات	٤٨,٧٢٦
المجموع	٨٧,٧٥٩

التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات منخفضة القيمة والتي مضى موعد استحقاقها:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المخصص
بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص
البحرين	مبلغ القروض المعين المشترك
بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٨٧,٥٦٢ ٣٠,٠٦٤ ٩,٦٦٥
أخرى	١٩٧ ١٩٧ ١,٧٦١
المجموع	- - ١,٠٤٠
	٨٧,٧٥٩ ٣٠,٢٦١ ١٢,٤٦٦

التوزيع حسب القطاع الاقتصادي للقروض منخفضة القيمة والقروض التي مضى موعد استحقاقها:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص
الصناعة والتجارة	مبلغ القروض المعين
بناء	٢٣,٢٨٠ ٧,٢٦٦ ١,٤١٧
شخصي	٤٦,٧٤٢ ١٤,٠٢٣ ٩٨٥
أخرى	١٠,٠٩٩ ٨,٥٤٣ ٤,٠٨٥
المجموع	٧,٦٢٨ ٤٢٩ ٥,٩٧٩
	٨٧,٧٥٩ ٣٠,٢٦١ ١٢,٤٦٦

الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات:

بآلاف الدنانير البحرينية	مخصص
في ١ يناير ٢٠١٧	مخصص
صافي مخصص السنة	مخصص
ديون معدومة	مخصص
تحصيلات واسترجاعات وتحويلات	مخصص
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مخصص

إعادة هيكلة

خلال العام ٢٠١٧، تم إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة ٠,١ مليون دينار بحريني (٠,١٣ مليون دولار أمريكي) (٢٠١٦: لا يوجد). وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية مع تأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف أزمة السيولة المؤقتة أو لإعادة تنظيم السداد مع التوقعات المتتحة للتدفقات النقدية للمقترضين والمشاريع وتعديل شروط تمهيدات القروض. ونتيجة للطبيعة البسيطة أو الثانوية للامتيازات، فلم يكن هنالك وقع كبير على مخصصات البنك للقروض والسلفيات المتعثرة والأرباح الحالية والمستقبلية. يتبع البنك حالياً منهج المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وقد تم احتساب متطلب رأس المال عند ٢١,٩ مليون دينار بحريني على أساس إجمالي الدخل التشغيلي (مع استثناء الربح/الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع وأي بند من بنود الدخل الاستثنائية) للسنوات الثلاث الأخيرة مضروباً بـ ١٢,٥ (معاكس ٨٪ الحد الأدنى لنسبة رأس المال) للوصول الى تحمل المخاطر التشغيلية الموزونة.

تخفيض مخاطر الائتمان

إن تخفيض متطلبات رأس المال يكون منسوباً إلى مخفضات مخاطر الائتمان ويتم احتسابها بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان كما يلي:

مبلغ التسهيلات المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للرهون المالية المؤهلة. مثل النقد والأسهم المدرجة في إحدى أسواق الأوراق المالية. ويتم تعديل مبلغ الدين والرهن المالي. إن كان ذلك قابلاً للتطبيق. مقابل تذبذب السوق من خلال استخدام التعديلات الإشرافية (لعدم التوافق بين العملات وتذبذبات الأسعار وعدم التوافق في آجال الاستحقاق) والتي تم تحديدها من قبل مصرف البحرين المركزي.

استبدال طرق التعامل: يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات المؤهلة (فقط الحكومات أو البنوك أو المؤسسات ذات تصنيفات إي سي إيه أي أعلى من تصنيفات طرق التعامل. ويجوز أخذ الضمانات الصادرة من قبل مؤسسات بالاعتبار فقط إذا كانت تصنيفاتها بدرجة (أ) أو أفضل) حيث يتم في هذه الحالة إحلال التصنيف الائتماني للضامن محل التصنيف الائتماني لطرف التعامل.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المبادئ المنظمة للرهون والتقييم

إن الرهونات الرئيسية التي يتم أخذها لتخفيف المخاطر الخاصة بديون الائتمان هي ودائع يحتفظ بها الزبائن أو رهونات أسهم مسّعة أو رهونات عقارات سكنية/تجارية أو أوراق مالية استثمارية أو ضمانات مقابلة من بنوك أخرى. إلخ. وتشمل العوامل الأخرى لتخفيف القروض الرواتب والتنازل عن مكافأة نهاية الخدمة للقروض الشخصية وال ضمانات الشخصية للمؤسسين. إلخ. ولكن ولأغراض احتساب ملاءة رأس المال. فإن الرهونات المؤهلة بموجب بازل ٣ هي فقط التي يتم أخذها بعين الاعتبار ولا توجد هناك تركيزات هامة في هذه الرهونات يتم أخذها لتخفيف مخاطر الائتمان.

تحدد السياسة الائتمانية للبنك أنواع الرهونات المقبولة والتعديلات المطبقة أو النسب بين القروض والقيمة. ولدى البنك نظام خاص بالتقييم المستقل للرهونات. وفي حالة العقارات. فإن التقييم يتم من قبل طرف التقييم في فترات منتظمة وذلك كما تشترطه السياسة الائتمانية للبنك. وفيما يتعلق بالأسهم المسّعة والأوراق المالية الأخرى. فإن عملية التقييم تعتمد على سعر الإقتال في سوق الأوراق المالية. وتتم متابعة القيمة السوقية للرهن بشكل نشط ومنتظم ويتم تقديم طلبات رهون إضافية وفقاً لشروط الاتفاقيات الأساسية. وبشكل عام. فإن الإقتراض يعتمد على قدرة الزبون على التسديد وليس على قيمة الرهن. ولكن الرهن يعتبر بديلاً ثانوياً يمكن اللجوء إليه في حالة امتناع الزبون عن السداد.

وفيما يلي الرهون المالية وال ضمانات والمشتقات الائتمانية المعروضة حسب المحافظ الموحدة:

مضمونة برهون مؤهلة			
إجمالي التسهيلات الائتمانية	رهون مالية	ضمانات ومشتقات إئتمان أخرى	التسهيلات الائتمانية بعد مخففات الخطر
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بآلاف الدنانير البحرينية			
الحكومات	١,٦٢٨,١٨٨	-	١,٦٢٨,١٨٨
شركات قطاع عام	١٣٢	-	١٣٢
البنوك	٣٨٢,٠٠٥	-	٢٦٩,٥٧٠
الشركات	٦٨٩,١٢٨	-	٦٦١,٥٣٨
قطاع التجزئة النظامي	٣٨٤,٨١٠	-	٣٨٤,٠٦٧
رهونات سكنية	٢٤,٤٩٥	-	٢٤,٤٩٥
تسهيلات مضي موعدها استحقاقها	٥٧,٤٩٧	-	٥٧,٤٩٧
الاستثمار في أسهم / صناديق إدارة	٨٦,٨٩٥	-	٨٦,٨٩٥
تعرض لمخاطر التوريد	٩	-	٩
أصول أخرى	١٢٣,٦٤٨	-	١١١,٣٠١
المجموع	٣,٣٧٦,٨٠٧	-	٣,٢٢٣,٦٩٢

التسويات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية

تشمل المستندات القانونية التي يحصل عليها البنك من الزبائن على شروط تسمح للبنك بتسوية مستحقات المبالغ المطلوبة من البنك للزبون مقابل المبالغ المطلوبة من الزبون للبنك. وهكذا فإنه إذا حصلت نفس الهيئة الاعتبارية على تسهيلات ائتمانية من البنك وكان في نفس الوقت لديها رصيد دائن مع البنك. فإنه لدى البنك الحق القانوني لتسوية الأرصدة الدائنة مقابل المبالغ المستحقة من الزبون. وفي حالة بعض بنوك التعامل الأخرى. فقد أبرم البنك اتفاقيات تسوية محددة تنصّ على تسوية المخاطر المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

وقد بلغت الموجودات والمطلوبات المالية التي تمت تسويتها بموجب اتفاقيات التسوية ٧٢,٩ مليون دينار بحريني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

مخاطر السوق

يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال المخاطر السوق. يوجد لدى البنك وبشكل واضح سياسات وإجراءات لإدارة وتقييم محفظة المتاجرة. دائرة عمليات الخزينة والتي هي مستقلة عن المكاتب الأمامية هي المسؤولة عن التقييم والذي يتم بصورة يومية بالإستناد إلى أسعار السوق من البورصات. ومن أطراف ثالثة مستقلة أو مبالغ مستمدة من التدفقات النقدية كما يتطلب ذلك.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال:

متطلبات رأس المال			
نوعية الخطر	كما في	الأقصى	الأدنى
بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠١٧		المتوسط
مخاطر أسعار الفائدة	١,٢٥٩	٣,١٨٢	١,٠٧٧
مخاطر الأسهم	-	٨٨	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	٣١	٧٢٥	١٧
مخاطر السلع	-	-	-
مخاطر الخيارات	-	-	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	١,٢٩٠		
المضاعف	١٢,٥		
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	١٦,١٢٥		

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مخاطر التشغيل

في الوقت الذي يدرك البنك أن مخاطر التشغيل لا يمكن التخلص منها بالكامل فإنه يسعى وبصفة مستمرة لتقليل مخاطر التشغيل (الكامنة في أنشطة البنك وعملياته وأنظمتها) وذلك إلى أدنى حد ممكن من خلال التأكد من وجود بنية أساسية قوية للرقابة في جميع أقسام ودوائر البنك وأنه يتم تعزيزها عند الضرورة. ويتم مراجعة جميع الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل وتحديثها وتطبيقها بشكل منتظم من خلال التدريب الفعال للموظفين والمراقبة الدائمة لحدود المخاطر والفصل بين الصلاحيات والسلطات واتخاذ إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسوية المنتظمة للحسابات والعمليات والإدارة المالية وتقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بعملية تدقيق ومراجعات داخلية منتظمة وتخطيط استمرار أنشطة الأعمال وترتيبات الغطاء التأميني من أجل استكمال العمليات والإجراءات.

يتبع البنك حالياً منهج المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وقد تم احتساب متطلب رأس المال عند ٢١,٩ مليون دينار بحريني على أساس إجمالي الدخل التشغيلي (مع استثناء الربح/الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع وأي بند من بنود الدخل الاستثنائية) للسنوات الثلاث الأخيرة مضروباً بـ ١٢,٥ (معاكس ٨٪ الحد الأدنى لنسبة رأس المال) للوصول الى تحمل المخاطر التشغيلية الموزونة.

وضع الأسهم في الدفتر البنكي

يحفظ البنك باستثمارات معينة على شكل أسهم وذلك كجزء من المحافظ الإستراتيجية ويتم الاحتفاظ بمحافظ أخرى وذلك بهدف ارتفاع قيمتها وتحقيق مكاسب من بيعها. ويتم تصنيف جميع أوضاع الأسهم في الدفتر البنكي على أنها "متوفرة للبيع". وقد تم شرح السياسات المحاسبية للأدوات "المتوفرة للبيع" بالتفصيل في البيانات المالية وذلك تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة".

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		القيمة في	متطلبات رأس المال
آلاف الدنانير البحرينية		الميزانية العمومية	بنسبة ١٢,٥٪ من مخاطر الأصول الموزونة
إستثمارات غير كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية		٢٦,٤٥٤	٣,٤١٠
أسهم مدرجة		٣,١٤٧	٥٩٠
إستثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية أكثر من ١٠ ٪		٤٨,١٦٣	١٥,٠٥١
المجموع		٧٧,٧٦٤	١٩,٠٥١
مكاسب / (خسائر) محققة (مسجلة في بيان الدخل خلال العام)		-	
مكاسب وخسائر غير محققة من تقييم الأسهم بالقيمة العادلة		٢٣,٤٣٤	
خصم من الفئة ١ (CET1)			
(إستثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)		١٤,١٦٣	

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوب البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة في الميزانية العمومية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نمسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة غير المتعلقة بالمتاجرة من قبل قسم الخزنة والذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك والودائع من البنوك وأدوات المشتقات من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك غير القائمة على المتاجرة. وتعد بصورة يومية تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر إلى ذلك، وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم اتخاذ الإستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدر ١٪ في العائد. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون ١,٣٦٪ وهو ما يعني أن ارتفاع منحنى الفائدة بنسبة ١٪ قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمبلغ ٣,٧٦ مليون دينار بحريني.

تعتبر الودائع التي ليست لها استحقاقات ثابتة ودائع تدفع عند الطلب ولذلك يتم إدراجها تحت بند "ودائع تحت الطلب" يقوم البنك بتحصيل رسم على كل قرض أو ودیعة يتم دفعه أو سحبها قبل موعد الاستحقاق إلا إذا تم الإعفاء بصفة خاصة. ويغطي هذا الرسم أي مخاطر لأسعار الفائدة التي قد يواجهها البنك بسبب الدفع قبل الموعد. ولذلك لم يتم وضع أي احتمالات لهذه المدفوعات قبل الاستحقاق لحساب مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.

يستخدم البنك تحليل التأثر بوزنات أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

وفيما يلي توزيع هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لمختلف فئات الموجودات والأصول.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بآلاف الدنانير البحرينية	لغاية ٣ شهور	٦ - ٣ شهور	١٢ - ٦ شهر	١ - ٥ سنوات	أكثر ه سنوات	غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	١٠٧,٠٣٩	١٠٧,٠٣٩
سندات الخزينة	١٣٤,٤٤٧	١٤٥,٨٢١	١٣٩,٦٥٥	-	-	-	٤١٩,٩٢٣
ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٥٨,٩٢٣	-	-	-	-	١٥,٠٨٦	١٧٤,٠٠٩
أوراق مالية متداولة	٥٢٩,٧٤٢	٣١,٦٤٦	٧٨,٦٤٩	٤٩٢,٠٩٩	٩٤,٧١٤	-	١,٢٣٦,٨٥٠
قروض وسلفيات *	٤٧,٥٤٠	-	٥٥,٤٠٨	٦١٦,٩٧٠	٢٩٧,٩٨٣	٤٩,٣٩٩	١,٠٦٧,٣٠٠
أوراق مالية استثمارية	-	-	-	-	-	١٠٦,٤٢٢	١٠٦,٤٢٢
إستثمار في شركات زميلة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	٨٧٠,٦٥٢	١٧٧,٤٦٧	٢٧٣,٧١٢	١,١٠٩,٠٦٩	٣٩٢,٦٩٧	٢٧٧,٩٤٦	٣,١٠١,٥٤٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٢٩,٩٢٢	-	-	-	-	٥٤,٠٨٥	٣٨٤,٠٠٧
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	٦٧,٨٢٩	-	-	-	-	-	٦٧,٨٢٩
ودائع الزبائن	٦٩٥,٣٢٢	١٦٧,١٨٥	٢٦٩,٣٦٦	٤٨,٤٠٠	-	٩٨٥,٠٣١	٢,١٦٥,٣١٤
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	٣٦,٥٧٩	٣٦,٥٧٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٤٤٧,٩١٤	٤٤٧,٩١٤
مجموع المطلوبات و الحقوق الملكية	١,٠٩٢,٩٨٣	١٦٧,١٨٥	٢٦٩,٣٦٦	٤٨,٤٠٠	-	١,٥٣٣,٦٠٩	٣,١٠١,٥٤٣
الفجوة في الاستجابة لمعدلات الفائدة للبنود المضمنة	(٢٢٢,٣٣١)	١٠,٢٨٢	٤,٣٤٦	١,٠٦٠,٦٦٩	٣٩٢,٦٩٧	(١,٢٤٥,٦٦٣)	-
في الميزانية العمومية							
الفجوة في الاستجابة لمعدلات الفائدة للبنود الغير المضمنة في الميزانية العمومية	٦٥١,٢٧٥	-	-	(٣٧٨,١١١)	(٢٧٣,١٦٤)	-	-
الفجوة التراكمية للاستجابة لمعدلات الفائدة	٤٢٨,٩٤٤	٤٣٩,٢٢٦	٤٤٣,٥٧٢	١,١٢٦,١٣٠	١,٢٤٥,٦٦٣	-	-

* صافي المخصص المشترك لإنخفاض القيمة ١٢,٤٦٦ دينار بحريني.

يعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد وجود وضع ثابت للميزانية العمومية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٠ نقطة أساسية موازاة زيادة	٢٠٠ نقطة أساسية موازاة انخفاض
كما في ٣١ ديسمبر	٩,٩٥٠	(٩,٩٥٠)
المعدل للمدة	١٠,٤٩٤	(١٠,٤٩٤)
الحد الأدنى للمدة	٨,٦١٨	(٨,٦١٨)
الحد الأقصى للمدة	١٢,١٦١	(١٢,١٦١)

الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكيين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن في البنك ضمن الإطار الطبيعي للمعاملات والأنشطة المصرفية. وقد تمت المعاملات المصرفية مع هذه الأطراف ذوي العلاقة على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسؤولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. وشملت الأرصدة الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك ما يلي:

بآلاف الدنانير البحرينية	مساهم رئيسي	أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية	شركات زميلة
كما في ٣١ ديسمبر	٢٥١,٢٩٥	٤,٢٣٠	٣٨,٩٤١
قروض وسلفيات	١,٣٥٣,٧٩٧	-	٥١,٥٧٧
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم	٢٢٩,١٦٢	٣٠,١٠١	٥,٩٣٦
ودائع العملاء	٩٢,٣٩٥	١٠,٦٥٩	-
مطلوبات طارئة للالتزامات غير قابلة للتقضى وضمانات والتزامات أخرى	-	-	-
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			
قروض قدمت	١١٦,٠٩٦	٨,٤٧٩	٣٨,٨٠٠
قروض سددت	٧٩,٦٠٢	١٤,٩٣٧	-
صافي الزيادة - (النقص) في السحب على المكشوف	٢٨,٠١٩	(٣,٣٦٣)	-
سندات الخزينة وسندات ديون وأسهم تم شراءها	٧٤٢,٢٢٩	-	-
سندات الخزينة وسندات ديون وأسهم استحوطت - بيعت	٨٣٨,٠٧٤	-	-
إيرادات الفوائد	٥٩,٦٣٣	٣٢٤	٧٤٩
مصروفات الفوائد	١,٦٢٥	٢٤٧	٤٠
حصة البنك في أرباح شركات زميلة	-	-	٣,٧٥٣
توزيعات الدخل	٣٢١	-	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	١٦٨	٢٧٥	-
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	-	٣,٠٢٥	-
ما بعد التوظيف - مزايا تقاعدية	-	٢٤٨	-

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

لقد تم خلال العام تسجيل خسائر انخفاض القيمة البالغة ٦,٣٥ مليون دينار بحريني (١٦,٨٩ مليون دولار أمريكي) (٢٠١٦: لا يوجد) لقاء الأرصدة غير المسددة مع الأطراف ذوي العلاقة. يعتبر البنك كيان ذو صلة بالحكومة ضمن تعريفات معيار المحاسبة الدولي IAS ٢٤ خاصة وان الحكومة من المساهمين الرئيسيين فيه. فبالإضافة الى المعاملات الحكومية المسجلة أعلام، وفي معاملاته المصرفية المعتادة، يوفر البنك الاقراض التجاري وادارة السيولة وغيرها من الخدمات المصرفية للأجهزة الحكومية، كما يستفيد البنك كذلك من عدة مؤسسات شبه حكومية والشركات المملوكة من قبل الحكومة في مملكة البحرين.

صافي المراكز المالية المهمة المفتوحة بالعملة الأجنبية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٠١٧
بآلاف الدنانير البحرينية		
دولار أمريكي (صافي أصول) - غير مغطاه	٦٥١,١٤٩	
درهم إماراتي (صافي أصول) - غير مغطاه	١,٣٩٨	
ريال سعودي (صافي أصول) - غير مغطاه	٦٣٧	
ريال قطري (صافي أصول) - غير مغطاه	٦,٥٨١	

للدينار البحريني سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي.

المشتقات والأدوات المالية للعمليات الأجنبية

أ) يلخص الجدول التالي كل مشتق وأداة مالية للعمليات الأجنبية والمبالغ الاسمية التراكمية وكلفة الإحلال والقيمة العادلة:

العقود - المبالغ الاسمية			بآلاف الدنانير البحرينية
الأصلية	تكلفة الاستبدال	القيمة العادلة	
كما في ٣١ ديسمبر			
عقود مرتبطة بأسعار الفائدة			
٦٥١,٢٧٥	٢,١٦٤	٢,١٦٤	
مقايضات أسعار الفائدة			
٦٥١,٢٧٥	٢,١٦٤	٢,١٦٤	
المجموع			
عقود مرتبطة بالعملات الأجنبية			
٢٩٣,١٦٨	٨٦١	٣٣٧	
عقود فورية وأجلة			
٤٩٠,٢٥٤	١,١٥٤	٥٧٢	
مقايضات أسعار الصرف			
٩٠٥	-	(٩)	
خيارات			
٧٨٤,٣٢٧	٢,٠١٥	٩٠٠	
المجموع			
١,٤٣٥,٦٠٢	٤,١٧٩	٣,٠٦٤	
المجموع الكلي			

ب) ان الجدول الزمني المتبقي للسداد بكل فئة من فئات المشتقات والأدوات المالية للعمليات الأجنبية والمبني على العقود/المبالغ الرئيسية الاسمية مدرج كالآتي:

بآلاف الدنانير البحرينية			
كما في ٣١ ديسمبر			
عقود مرتبطة بأسعار الفائدة			
مقايضات أسعار الفائدة	-	٦٥١,٢٧٥	٦٥١,٢٧٥
المجموع	-	٦٥١,٢٧٥	٦٥١,٢٧٥
عقود مرتبطة بالعملة الأجنبية			
عقود فورية وأجلة	٢١٩,٢١٤	٧٣,٩٥٤	٢٩٣,١٦٨
مقايضات أسعار الصرف	٤٩٠,٢٥٤	-	٤٩٠,٢٥٤
خيارات	٩٠٥	-	٩٠٥
المجموع	٧١٠,٣٧٣	٧٣,٩٥٤	٧٨٤,٣٢٧
المجموع الكلي	٧١٠,٣٧٣	٧٣٥,٢٢٩	١,٤٣٥,٦٠٢

الدعاوى القضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ مجموع الدعاوى القضائية ١,٢٣ مليون دينار بحريني (٣,٣٦ مليون دولار أمريكي) [كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٠,٥٣ مليون دينار بحريني (١,٤١ مليون دولار أمريكي)]. وبناء على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك وقيل إصدار أي حكم نهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فإن الإدارة رأت عدم ضرورة احتساب أي مخصص معين لهذه المطالبات.

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المحتويات



- ٩٨ الخطوة ١: الميزانية العمومية بموجب مجال التوحيد النظام
- ٩٨ الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة مع التقارير النظامية
- ٩٩ الخطوة ٣: مكونات رأس المال العادي (الفترة الإنتقالية)
- ١٠٢ الإفصاح عن الخاصية الرئيسية لإشتراطات أدوات رأس المال النظامي

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الخطوة ١: الميزانية العمومية بموجب مجال التوحيد النظامي.

هذه الخطوة غير قابلة للتطبيق حيث أن نطاق التوحيد النظامي والتوحيد المحاسبي متشابه.

الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة مع التقارير النظامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

رقم	البيانات النظامية الموحدة	الميزانية العمومية كما هي في البيانات المالية المنشورة	آلاف الدنانير البحرينية
الموجودات			
	١٠٧,٠٣٩	١٠٧,٠٣٩	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
	١٧٤,٠٠٩	١٧٤,٠٠٩	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	٤١٩,٩٢٣	٤١٩,٩٢٣	سندات الخزينة
	١,٠٦٧,٠٥١	١,٠٦٧,٢٠٠	أوراق مالية استثمارية
	-	-	موجودات محفظة متاجرة
	٢٤٩	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
	٥١,٥٧٧	٥١,٥٧٧	استثمارات في شركات زميلة
	١,١١٨,٨٧٧	١,١١٨,٨٧٧	مجموع الاستثمارات
			منها:
			إستثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية يتجاوز ١٠ %
	٦٢,٣٢٦	-	من الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1)
أ	١٧,٥٠٢	-	المبلغ يتجاوز ١٠ % من رأس المال العادي (CET1) الذي سيتم خصمه
أ	١٤,١٦٣	-	المبلغ الذي يتجاوز ١٠ % رأس المال العادي (CET1) الذي سيتم خصمه في السنة ٢
	١,٢٣٩,٣١٦	١,٢٣٩,٣١٦	أجمالي القروض والسلفيات
ب	-	(١٢,٤٦٦)	يطرح مخصص عام لخسائر قروض
	-	١,٢٢٦,٨٥٠	صافي القروض والسلفيات
	٤١,٧٩٤	٤١,٧٩٤	مدفوعات مسبقة ودخل مستحق وموجودات أخرى
	١٣,٠٥١	١٣,٠٥١	العقارات والآليات والمعدات
	٣,١١٤,٠٠٩	٣,١٠١,٥٤٣	مجموع الموجودات
المطلوبات			
	٣٨٤,٠٠٧	٣٨٤,٠٠٧	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	٢,١٦٥,٢١٤	٢,١٦٥,٢١٤	حسابات العملاء
	٦٧,٨٢٩	٦٧,٨٢٩	اتصافيات إعادة شراء واقتراض مشابه مضمون
	-	-	أدوات مالية مشتقة
	٣٦,٥٤٩	٣٦,٥٤٩	استحقاقات ودخل مؤجل ومطلوبات أخرى
	٢,٦٥٣,٥٩٩	٢,٦٥٣,٥٩٩	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
	١٢٧,٨٧٤	١٢٧,٥٤٥	رأس المال المدفوع
	-	(١,٦٧١)	أسهم بموجب برنامج حوافز أسهم الموظفين
	١٢٥,٨٧٤	١٢٥,٨٧٤	مجموع رأسمال الأسهم
ج	١٢٥,٨٧٤	-	منها: مبلغ مؤهل للفئة ٢ من الأسهم العادية ١
	-	-	منها مبلغ مؤهل للفئة ٢ من الفئة الإضافية ١
د	١٧٩,٧٧١	١٧٩,٧٧١	أرباح مستتقة
هـ	٦٣,٧٧٢	٦٣,٧٧٢	الاحتياطي القانوني
و	٣٢,٤٠٠	٣٢,٤٠٠	الاحتياطي العام
ز	٤,٠١٨	٤,٠١٨	علاوة الأسهم
ح	١٥,٩٩٤	١٥,٩٩٤	تبرعات واحتياطي التبرعات للأعمال الخيرية
	١٢,٤٦٦	-	مخصص عام لانخفاض القيمة
			منها: مبلغ مؤهل لرأس المال من الفئة ٢ خاضع لحد أقصى ١,٢٥ %
ب	١٢,٤٦٦	-	من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان
	-	-	منها: مبلغ غير مؤهل لرأس المال من الفئة ٢
ط	٣٦,٤١١	٣٦,٤١١	احتياطي إعادة تقييم استثمارات متوفرة للبيع
	(٢٩٦)	(٢٩٦)	حصة البنك من احتياطي إعادة تقييم شركات زميلة غير خاضعة لرأس المال القانوني
	٤٤٧,٩٤٤	٤٤٧,٩٤٤	مجموع حقوق الملكية
	٣,١١٤,٠٠٩	٣,١٠١,٥٤٣	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الخطوة ٣: مكونات رأس المال العادي (الفترة الانتقالية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

مكونات رأس المال وما يقابلها بالتقارير النظامية

أرقام المتابعة الميزانية العمومية بموجب المجال النظامي للتوحيد من الخطوة ٢	المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	مكون رأس المال النظامي
رأس المال الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
		١ رأس المال الأسهم العادية مؤهل صادر مباشرة (وما في حكمه للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات العلاقة
	١٢٥,٨٧٤	
	١٧٩,٧٧١	٢ الأرباح المستبقاة
	١٤٢,٥٩٥	٣ الدخل الشامل الآخر المتراكم والاحتياطيات الأخرى
	-	٤ غير قابل للتطبيق
	-	٥ رأس المال أسهم عام صادر من قبل شركات تابعة ومحتفظ به لدى أطراف ثالثة (المبلغ مسموح به في مجموعة حصص عامة ١)
	٤٤٨,٢٤٠	٦ رأس المال الفئة ١ من الأسهم العادية (CET1)
رأس المال الفئة ١ من الأسهم العادية: تعديلات رقابية		
	-	٧ تعديلات تقييم رقابية
	-	٨ الشهرة (صافية من المطلوبات الضريبية ذات العلاقة)
	-	٩ بنود أخرى ملموسة عدا عن حقوق خدمات الرهن (صافية من المطلوبات الضريبية ذات العلاقة)
	-	١٠ موجودات ضريبية مؤجلة تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن فروقات مؤقتة (صافية من المطلوبات الضريبية ذات العلاقة)
	-	١١ احتياطي تحوط التدفقات النقدية
	-	١٢ نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة
	-	١٣ مكاسب تصنيك من البيع (كما هو مذكور في الفقرة ٥٦٢ من إطار بازل ٢)
	-	١٤ غير قابل للتطبيق
	-	١٥ الموجودات الصافية لصندوق التقاعد ذي المزايا المحددة
	-	١٦ الاستثمارات في أسهم خاصة (إذا لم يتم)
	-	خصمها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية
	-	١٧ حصص متبادلة في حصص عامة
	-	١٨ استثمارات في رأسمال هيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي صافية من المراكز القصيرة حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ فوق حدود ١٠٪)
	-	١٩ استثمارات كبيرة في الأسهم العامة لهيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي صافية من المراكز القصيرة (المبلغ فوق حدود ١٠٪)
أ	٣,٣٣٩	١٤,١٦٣
	-	٢٠ حقوق خدمة الرهن (المبلغ فوق حدود ١٠٪)
	-	٢١ موجودات ضريبية مؤجلة ناشئة عن فروق مؤقتة (المبلغ يتجاوز حدود ١٠٪، صاف من المطلوبات الضريبية ذات العلاقة)
	-	٢٢ المبلغ يتجاوز حدود ١٥٪
	-	٢٣ منه: استثمارات كبيرة في الأسهم العامة لشركات مالية
	-	٢٤ منها: حقوق خدمة الرهن
	-	٢٥ منها: موجودات ضريبية مؤجلة ناشئة عن فروق مؤقتة
	-	٢٦ تعديلات رقابية وطنية محددة
	-	تعديلات رقابية مطبقة على الفئة ١ من الأسهم العادية فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥
	-	٢٧ تعديلات رقابية مطبقة على الفئة ١ من الأسهم العادية تعود إلى الفئة ١ والفئة ٢ غير الكافيتين الإضافيتين لتغطية الخصومات
	١٤,١٦٣	٢٨ مجموع التعديلات الرقابية على الفئة ١ من الأسهم العادية
	-	٢٩ رأس المال الفئة ١ من الأسهم العادية (حصص الملكية العامة ١)
	٤٣٤,٠٧٧	رأس المال الفئة ١ الإضافية: أدوات

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الخطوة ٣: مكونات رأس المال العادي (الفترة الإنتقالية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تابع)			
مكونات رأس المال وما يقابلها بالتقارير النظامية			
أرقام المتابعة الميزانية العمومية بموجب المجال النظامي للتوحيد من الخطوة ٢	المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	مكون رأس المال النظامي	
		أدوات الفئة ١ من الحصة العامة الإضافية المؤهلة صادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات العلاقة	٣٠
		منها: مصنعة كحقوق ملكية وفقاً للمعايير المحاسبية واجبة التطبيق	٣١
		منها: مصنعة كمطلوبات ملكية وفقاً للمعايير المحاسبية واجبة التطبيق	٣٢
		أدوات رأسمالية صادرة مباشرة تخضع للإلغاء التدريجي من الفئة ١ الإضافية	٣٣
		أدوات الفئة ١ الإضافية (وأدوات الفئة ١ من حقوق الملكية العامة ١ التي ليست مضمنة في الصف رقم ٥) صادرة من قبل شركات تابعة ومحتفظ بها لدى أطراف ثالثة (المبلغ مسموح به ضمن مجموعة الفئة ١ الإضافية)	٣٤
		منها: أدوات صادرة من قبل شركات تابعة خاضعة للإلغاء التدريجي	٣٥
		رأس المال الفئة ١ الإضافي قبل التعديلات الرقابية	٣٦
		رأس المال الفئة ١ الإضافي: تعديلات رقابية	
		تعديلات في أدوات الفئة ١ الإضافية الخاصة	٣٧
		حصة متبادلة في أدوات الفئة ١ الإضافية	٣٨
		استثمارات في رأسمال هيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي، صافية من المراكز القصيرة حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العامة الصادر (المبلغ فوق حدود ١٠٪)	٣٩
		استثمارات كبيرة في رأس المال هيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي (صافية من المراكز القصيرة المؤهلة)	٤٠
		تعديلات رقابية وطنية محددة	٤١
		تعديلات رقابية مطبقة على الفئة ١ الإضافية فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	
		تعديلات رقابية مطبقة على الفئة ١ الإضافية تعود إلى الفئة ٢ غير الكافية لتغطية الخصومات	٤٢
		مجموع التعديلات الرقابية على رأس مال الفئة ١ الإضافية	٤٣
		رأس المال الفئة ١ الإضافية (ATI)	٤٤
	٤٣٤,٠٧٧	رأس المال الفئة ١ (الفئة ١ = الفئة ١ من رأس المال + الفئة ١ الإضافية)	٤٥
		رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات	
		أدوات الفئة ٢ رأس المال المؤهل الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات العلاقة	٤٦
		أدوات رأس المال الصادرة مباشرة الخاضعة للإلغاء التدريجي من الفئة ٢	٤٧
		أطراف ثالثة (المبلغ مسموح به ضمن فئة المجموعة ٢)	٤٨
		منها: أدوات صادرة من قبل شركات تابعة خاضعة للإلغاء التدريجي	٤٩
	١٢,٤٦٦	مخصصات	٥٠
	١٢,٤٦٦	رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات الرقابية	٥١
		رأس المال الفئة ٢: تعديلات رقابية	
		استثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	٥٢
		حصة متبادلة في أدوات الفئة ٢	٥٣
		استثمارات في رأس مال هيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي	٥٤
		صافية من المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العامة الصادرة من قبل الهيئة (المبلغ فوق حدود ١٠٪)	
		استثمارات كبيرة في رأسمال هيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي (صافية من المراكز القصيرة)	٥٥
		تعديلات رقابية وطنية محددة	٥٦
		تعديلات رقابية مطبقة على الفئة ٢ من حصة الملكية العامة فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	
		مجموع التعديلات الرقابية على رأس المال الفئة ٢	٥٧
	١٢,٤٦٦	رأس المال الفئة ٢ (الفئة ٢)	٥٨
	٤٤٦,٥٤٣	مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = الفئة ١ + الفئة ٢)	٥٩
	٨,٣٤٨	موجودات مرجحة المخاطر فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	
		منها: استثمارات كبيرة في الأسهم العامة لهيئات مصرفية ومالية وتأمينية خارج نطاق التوحيد الرقابي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة	
	٨,٣٤٨	التوحيد الرقابي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة	
	١,٢٣٠,٨٤٠	مجموع الموجودات مرجحة المخاطر	٦٠

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الخطوة ٣: مكونات رأس المال العادي (الفترة الإنتقالية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تابع)

مكونات رأس المال وما يقابلها بالتقارير النظامية

أرقام المتابعة الميزانية العمومية بموجب المجال النظامي للتوحيد من الخطوة ٢	المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل عام ٢٠١٥	مكون رأس المال النظامي	معدلات رأس المال
			٦١ الفئة ١ من حصص الملكية العامة (كنسبة من الموجودات مرجحة المخاطر)
		٪٢٥,٢٧	٦٢ الفئة ١ (كنسبة من الموجودات مرجحة المخاطر)
		٪٢٥,٢٧	٦٣ مجموع رأسم المال (كنسبة من الموجودات مرجحة المخاطر)
		٪٣٦,٢٨	٦٤ اشتراطات احتياطي خاصة (الحد الأدنى من اشتراطات الفئة ١ من حصص الملكية العامة بالإضافة إلى احتياطي المحافظة على رأس المال بالإضافة إلى اشتراطات احتياطي الدورية المتقابلة بالإضافة إلى احتياطي دي-أس أي بي المعبر عنه كنسبة مئوية من الموجودات مرجحة المخاطر
	٪ ٩,٠٠	٪ ٢,٥٠	٦٥ منها: اشتراط احتياطي المحافظة على رأس المال
		٪ ٠,٠٠	٦٦ اشتراط الإحتياطي الدوري المتقابل الخاص بالبنك (غير قابل للتطبيق)
		٪ ٠,٠٠	٦٧ منها: اشتراط احتياطي دي-أس أي بي (غير قابل للتطبيق)
			٦٨ الفئة ١ من حصص الملكية العامة المتوافرة للوفاء بالاحتياطي (كنسبة من الموجودات مرجحة المخاطر)
			الحد الأدنى الوطني بما في ذلك احتياطي المحافظة على رأس المال (إذا كان مختلفا عن بازل ٣)
	٪٣٥,٢٧		٦٩ الحد الأدنى للفئة ١ من حصص الملكية العامة لمصرف البحرين المركزي
	٪ ٩,٠٠		٧٠ الحد الأدنى للفئة ١ لمصرف البحرين المركزي
	٪ ١٠,٥٠		٧١ الحد الأدنى لمجموع رأس مال مصرف البحرين المركزي
	٪ ١٢,٥٠		مبالغ أقل من الحدود للخصومات (قبل ترجيح المخاطر)
	٥,٥٤١		٧٢ استثمارات غير كبيرة في رأس مال الشركات المالية الأخرى
	٤٤,٨٢٤		٧٣ استثمارات كبيرة في الأسهم العامة للشركات المالية
	-		٧٤ حقوق خدمة الرهن (صافية من المطلوبات الضريبية)
	-		٧٥ موجودات ضريبية مؤجلة ناشئة عن فروقات مؤقتة (صافية من المطلوبات الضريبية)
			حدود قابلة للتطبيق على تضمين المخصصات في الفئة ١
			٧٦ مخصصات مؤهلة لتضمينها في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للطريقة الموحدة (قبل تطبيق الحد)
	١٢,٤٦٦		٧٧ الحد الأقصى لتضمين المخصصات في الفئة ٢ بموجب الطريقة الموحدة (١,٢٥ ٪ من الموجودات مرجحة مخاطر الائتمان)
	١٢,٩٩٨		٧٨ غير قابل للتطبيق
	-		٧٩ غير قابل للتطبيق
			أدوات رأس المال خاضعة لترتيبات للإلغاء التدريجي (فقط قابلة للتطبيق من ١ يناير ٢٠٢٠ حتى يناير ٢٠٢٤)
			٨٠ الحد الأقصى الحالي على الفئة ١ من أدوات حصص الملكية العامة الخاضعة لترتيبات الإلغاء التدريجي
	-		٨١ المبلغ المستثنى من الفئة الأولى من حصص الملكية العامة بسبب الحد الأقصى (زيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد والاستحقاقات)
	-		٨٢ الحد الأقصى الحالي على أدوات الفئة ١ الإضافية الخاضعة لترتيبات الإلغاء التدريجي
	-		٨٣ المبلغ المستثنى من الفئة ١ الإضافية بسبب الحد الأقصى (زيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد والاستحقاقات)
	-		٨٤ الحد الأقصى الحالي على أدوات الفئة ٢ الخاضعة لترتيبات الإلغاء التدريجي
	-		٨٥ المبلغ المستثنى من الفئة ٢ بسبب الحد الأقصى (زيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد والاستحقاقات)

الإفصاح عن متطلبات مكونات رأس المال (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإفصاح عن الخاصية الرئيسية لإشتراطات أدوات رأس المال النظامي

١-	المصدر	بنك البحرين الوطني ش م ب
٢-	المعرف الفريد (جهاز تبليغ الأسعار في بورصة البحرين)	بنك البحرين الوطني
٣-	القانون المنظم للأداة المالية	جميع القوانين والأنظمة واجبة التطبيق في مملكة البحرين
المعالجة الرقابية		
٤-	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	الفئة ١ لرأس المال العادي
٥-	قواعد مصرف البحرين المركزي لما بعد مرحلة الانتقال	الفئة ١ لرأس المال العادي
٦-	المؤهل منفرداً/ مجموعة/ مجموعة ومنفرداً	مجموعة ومنفرداً
٧-	نوع الأداة	أسهم رأس المال العادي
٨-	المبلغ المثبت في رأس المال الرقابي (العملة بالملايين كما في آخر تاريخ التقارير)	١١٥,٩٥ مليون دينار بحريني
٩-	القيمة الاسمية للأداة	٠,١٠٠ د.ب.
١٠-	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية
١١-	التاريخ الأصلي للإصدار	متعدد
١٢-	دائم أو مؤرخ	دائم
١٣-	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا يوجد استحقاق
١٤-	دعوة المصدر تخضع للموافقة الرقابية المسبقة	لا
١٥-	تاريخ دعوة اختياري، تواريخ دعوة طارئة ومبلغ الاسترداد	غير قابل للتطبيق
١٦-	تواريخ دعوة لاحقة، إن كان ذلك واجب التطبيق	غير قابل للتطبيق
الكوبونات/ الأرباح النقدية		
١٧-	أرباح أسهم/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما يقررها المساهمون
١٨-	نسبة الكوبون وأي مؤشر ذي علاقة	غير قابل للتطبيق
١٩-	وجود مؤقت أرباح الأسهم	غير قابل للتطبيق
٢٠-	تقديري بالكامل أو اختياري جزئياً أو إلزامي	تقديري بالكامل
٢١-	وجود دافع أو حافز آخر للاسترداد	لا
٢٢-	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي
٢٣-	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتطبيق
٢٤-	إذا كان قابلاً للتحويل، مسبب (مسببات) التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٥-	إذا كان قابلاً للتحويل، بالكامل أم جزئياً	غير قابل للتطبيق
٢٦-	إذا كان قابلاً للتحويل، نسبة التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٧-	إذا كان قابلاً للتحويل، تحويل إلزامي أم اختياري	غير قابل للتطبيق
٢٨-	إذا كان قابلاً للتحويل، يرجى تحديد نوع الأداة المحوّلة إلى ...	غير قابل للتطبيق
٢٩-	إذا كان قابلاً للتحويل، يرجى تحديد مصدر الأداة التي تتحول إلى ..	غير قابل للتطبيق
٣٠-	خاصية التخفيض	لا
٣١-	إذا كان تخفيضاً، مسبب (مسببات) التخفيض	غير قابل للتطبيق
٣٢-	إذا كان تخفيضاً، كاملاً أم جزئياً	غير قابل للتطبيق
٣٣-	إذا كان تخفيضاً، دائماً أم مؤقتاً	غير قابل للتطبيق
٣٤-	إذا كان التخفيض مؤقتاً، وصف آلية إعادة التقييم	غير قابل للتطبيق
٣٥-	الوضع في التسلسل الهرمي للتبعية في التصنيفية (حدد نوع الأداة التي تسبق الأداة فوراً)	غير قابل للتطبيق
٣٦-	خاصيات منتقلة غير مطابقة	لا
٣٧-	إذا كان الجواب "نعم"، يرجى تحديد خاصيات عدم المطابقة	غير قابل للتطبيق

National Bank of Bahrain BSC
PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب: ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
يدالة: ١٧٢٢٨٨٠٠



إجتماع الجمعية العمومية (٦٠)

إجتماع الجمعية العمومية العادية

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها الستون في الحادية عشر وعشر دقائق من صباح يوم الأربعاء الموافق ٨ مارس ٢٠١٧م، بالطابق الثامن من فندق روتانا داون تاون، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة ويحضر جميع أعضاء المجلس ومندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الإجتماع ٢٥ مساهماً يمثلون ٨٩٩,٩٠٩,٢٨٧ سهماً، بما يعادل نسبة ٧٧,٥١% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة.

في بداية الإجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور معرباً عن شكره للدعم المتواصل والمساندة التي يحظى بها البنك وأستعرض أهم الأحداث المؤثرة خلال العام المنصرم واستمرار البنك في مساعيهِ لدعم عجلة التنمية والازدهار لمملكة البحرين مشيداً بما تقدمه القيادة الرشيدة من دعم ومساندة وتعاون من كافة الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها وخص بالشكر ووزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك.

وقدم بهذه المناسبة الشكر والامتنان للسيد عبدالرزاق عبدالله القاسم الذي تقاعد من منصبه كرئيس تنفيذي مشيداً بقيادته المتميزة ومساهماته على مدى السنوات الطويلة الماضية ورحب بالرئيس التنفيذي الجديد جان كريستوف دوران متمنياً له التوفيق. وقدم الشكر وخالص التقدير إلى جميع زبائن البنك الكرام وذوي العلاقة وإلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من انجازات. بعدها بدأت الجمعية العمومية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين وتم إقراره على النحو التالي:

١- المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية التاسع والخمسون المنعقد في ٩ مارس

٢٠١٦م.

National Bank of Bahrain BSC

PO Box 106

Manama

Kingdom of Bahrain

T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

ص.ب: ١٠٦

المنامة

مملكة البحرين

يدالة: ١٧٢٢٨٨٠٠



٢- ناقشت الجمعية العمومية العادية تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وتقدم السيد شريف أحمددي بالشكر والتقدير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم التي قاموا بها متمنياً التوفيق للرئيس التنفيذي السابق السيد عبدالرزاق القاسم ومرحباً بالرئيس التنفيذي الجديد السيد جان كريستوف دوران مشيداً بما تحقق من نتائج إيجابية وتساءل عن برنامج الهبات والتبرعات المخصصة وهل يتم توزيعها في نفس العام وما يتعلق بموضوع الاحتياطي العام وقد رد عليه رئيس مجلس الإدارة بهذا الشأن.

وفي ختام النقاش صادقت الجمعية العمومية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٣- استمعت الجمعية العمومية العادية إلى تقرير من السيد جعفر القبيطي ممثل مدققي الحسابات كي.بي.ام.جي فخرو حول البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م.

٤- المصادقة على البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م.

٥- المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي إيرادات عام ٢٠١٦ م على النحو التالي:

(أ) توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٢٥% (٢٥ فلس للسهم)، أي ما يعادل ٢٨,٩٨٧,٤٦٤ دينار بحريني.

(ب) تخصيص مبلغ ٢,٩١١,٧٦٧ دينار بحريني للهبات والتبرعات.

(ت) تحويل مبلغ ١٧,٣٩٢,٤٧٨ دينار بحريني إلى حساب الإحتياطي العام.

(ث) تدوير مبلغ ٨,٩٤٣,٦٢٥ دينار بحريني كأرباح مستبقة للعام القادم.

٦- اعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة بما قيمته ١١,٥٩٤,٩٨٦ دينار بحريني .

٧- المصادقة على تحويل مبلغ ٥,٧٩٧,٤٩٢ دينار بحريني من الإحتياطي العام إلى الإحتياطي القانوني ليبلغ ٥٠% من رأس المال الصادر والمدفوع .

٨- المصادقة على تقرير عن ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة الشركات كما هو مبين في التقرير السنوي.

٩- المصادقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من ١١٥,٩٤٩,٨٥٦ دينار بحريني إلى ١٢٧,٥٤٤,٨٤٢ دينار بحريني بتحويل مبلغ ١١,٥٩٤,٩٨٦ دينار بحريني من حساب الإحتياطي العام نتيجة إصدار أسهم منحة.

National Bank of Bahrain BSC

PO Box 106

Manama

Kingdom of Bahrain

T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

ص.ب: ١٠٦

المنامة

مملكة البحرين

تدالة: ١٧٢٢٨٨٠٠



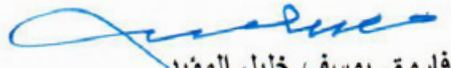
١٠- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

١١- المصادقة على صرف مبلغ ٤٦٠,٠٠٠ دينار بحريني كمكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

١٢- الموافقة على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمصدقين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ، بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي ، وتخويل مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم .

١٣- تعيين أو إعادة تعيين مسجلي أسهم البنك.

في نهاية الجلسة، قدم السيد فاروق يوسف المؤيد الشكر للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم للبنك، ورفعت الجلسة في الحادية عشر وخمس وعشرون دقيقة.


فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة


ناصر محمد ناصر
أمين سر مجلس الإدارة

National Bank of Bahrain BSC

PO Box 106

Manama

Kingdom of Bahrain

T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

ص.ب: ١٠٦

المنامة

مملكة البحرين

هاتف: ١٧٢٢٨٨٠٠



إجتماع الجمعية العمومية غير العادية

عقدت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها في الحادية عشر وخمس وعشرون دقيقة، في يوم الأربعاء الموافق ٨ مارس ٢٠١٧م، بالطابق الثامن من فندق روتانا داون تاون، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء المجلس ومندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع ٢٥ مساهماً يمثلون ٨٩٩,٩٠٩,٢٨٧ سهماً، بما يعادل نسبة ٧٧,٥١% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة.

إتخذت الجمعية العمومية غير العادية القرارات التالية:

- ١- المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ٩ مارس ٢٠١٦م.
- ٢- المصادقة على تعديل المادة ٤(ب) من عقد التأسيس والمادة ٦(ب) من النظام الأساسي للبنك لتقرأ كل منهما على النحو التالي: كما حدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ مائة وسبعة وعشرون مليون وخمسمائة وأربعة وأربعون ألف وثمانمائة واثنان وأربعون (١٢٧,٥٤٤,٨٤٢) دينار بحريني موزعاً على مليار ومئتان وخمسة وسبعون مليون وأربعمائة وثمانية وأربعون ألف وأربعمائة وعشرون (١,٢٧٥,٤٤٨,٤٢٠) سهماً، القيمة الاسمية للسهم الواحد مائة فلس.
- ٣- تفويض أمين سر مجلس الإدارة للتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين أمام كاتب العدل.

قدم رئيس الجلسة الشكر للمساهمين والحضور ورفعت الجلسة في الحادية عشر والنصف.

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الادارة

رئيس الجلسة

ناصر محمد ناصر

أمين سر مجلس الادارة